

حاشية الامام شيخ
الاسلام الشيخ البجوري
على متن السهرقندية
في البيان

وبهاشتم اتقرر العلامة الفاضل الشيخ أحمد الاجهوري



(الطبعة الثالثة)
بالمطبعة الميرية بيولا مصر المحمية
سنة ١٣٠٢ هجرية

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

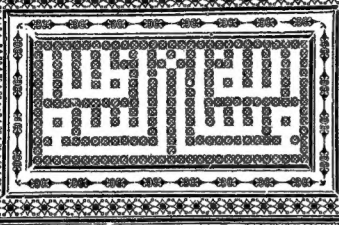
والصلاة
على آله
فهذه
دقائق

داجوري

العلامة المصطفى الشيخ أحمد
الاجهوري على حاشية المير قنديه
التي عمت مناقعها البرية لعلامة
الزمان خاتمة شيوخ الاسلام
الشيخ ابراهيم الجبوري أسكنه
الله فرديس الجنان (قوله وهو
قسمان) أي من حيث هو لا باعتبار
ما وضعت له الباء اذ لم توضع الالف
الاول (قوله حقيق الخ) الاول
الصاق ما قبل الباء بما بعدها ومعنى
كونه حقيقا ان الباء تستعمل
فيه على طريق الحقيقة فلا توقف
استعمالها فيه على علاقة وقرينة
والثاني الصاق ما قبل الباء بما جاور

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

ما به - وهذا ومعنى كونه مجازا بان
الباء تستعمل فيه على طريق المجاز
فتوقف استعمالها فيه على علاقة
وقرينة واسم التجوز في الماخين
استعمالها في الثاني كبر التجوز
حين استعمالها في الاستعارة فهو
اعلم من استعمالها في الاستعارة ومثل
الاصاق بضمه الاستعلاء



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

المجد لله الذي خصنا بالبيان وجعلنا من القارئين دار الجنان والصلاة والسلام على سيد ولد
عدنان وعلى آله وصحبه وذوي العلم والعرفان ﴿أما بعد﴾ فيقول ابراهيم الجبوري وفقه الله
لطرق السعادة وورقة الحسنى وزيادة قدس إلى بعض الاخوان أصلي الله له الحال والشان
كناية زكية على المقدمة المسماة بالمرقندية تبين مرادها وتكشف ثامنها مع الاختصار
والإيضاح والإظهار والإفصاح فلما انشرح صدرى لذلك والله أعلم بها نال أحبته لما طاب
متوسلا بسيد العرب فقلت وبالله التوفيق ﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾ استأذنا المؤلف بالسبلة
ثم الجملية اقتصدا ما لكاتب العزيز وعلا بر وأتى بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه الخ لكن اقتصر
كثيرون على السبلة لأن فيها جدا والعمل على الاقتصار علم في نحو الاكل وإعلم أنه ينبغي لكل
شارع في فن أن يتكلم على السبلة بطرف مما يناسب الفن الذي يشرع فيه لمقتضين أحدهما
حق السبلة والآخر حق ذلك الفن ونحن الآن شارعون في فن البيان فنسب أن نكلم عليها
بطرف مما يناسبه فنقول أصل وضع الباء للاصاق وهو قسمان حقيقى كافى وقولنا أمسكت يزيد
إذا قضت على شئ من جسمه ومجازى كافى قولك مررت بزيد قال بعضهم والاشبه أن الاصاق
هنا مجازى لأن زمن التأليف بعد زمن ذكر الاسم اذ لا لفاظا عرض سبلة التفتضى بمجرد النطق

فاطلاق على الاستعلاء الحقيقي حقيقى كاستعلاء زيد على السطح واطلاقها على الاستعلاء المجازى كشدة
الرباط بين الصلوة وبين نينا صلى الله عليه وسلم مجازى وكذا يقال في الظرفية الحقيقية وهي ما لظرفها اختيارا ولظرفها احتواءا والمجازية
وهي خلاف ذلك فاطلاق في على الاولى حقيقى واطلاقها على الثانية مجازى غير بدعى التمثيل للاصاق الحقيقي بقولنا أمسكت يزيد أن
الاصاق مستفاد من الفعل فربما يظهران البيازا ندبو فيجب عذركه البان في حاشيته على الاشارة من أن أمسكت يزيد بدون
الباء معناه انى منعت من الانصراف أعظم من أن يكون على وجه القبض عليه أولا وان القبض عليه لا يستفاد الا من الباء وما ذكرنا في
معنى كون الاصاق حقيقيا ومجازا ما استفاد مما نقله الامرعن الدمامسى والشهمى وأقره وحاصله أنهم اختلفوا في قولنا أمسكت يزيد
في صورة القبض على ثوبه فجعل الشهمى هذا اللفظ حقيقة موافقا لذلك لصاحب الغنى وجعله الدمامسى مجازا فاستفادنا من ذلك ان المراد
يكون الاصاق حقيقيا كون الباء تستعمل فيه على طريق الحقيقة والمراد بكونه مجازيا كون الباء تستعمل فيه على طريق المجاز (قوله
والاشبه ان الاصاق هنا مجازى) فيكون استعمال الباء في الصاق التأليف باسم الله أى اتصاله بمن غير فاصل على سبيل المجاز وهو اما
مرسل بمرسلة أو مرفقة بقرينة أو بالاستعارة كما يأتي نظير في كون الباء للاستعانة بان يقال نقلت الباء من الاصاق الحقوقي الى مطلق الصاق =

== ثم استعملت في الاصاق المجازي لكونه فردا من مطلق الاصاق فتكون مجازا مرسلات بترتبة واستعملت في الاصاق المجازي بقول آخر فتكون مجازا مرسلات بترتين أو شبه مطلق الاصاق المجازي بمطلق الاصاق الحقيقي بجامع مطلق الاصاق فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات فتستعار باليمن جزئ من جزئيات الاصاق الحقيقي بجزئيات الاصاق المجازي وهو الصاق التآلف باسم الله (قوله أن استعمالها في الاستعانة) كالباقي في كسب بالقلم فالمراد بالاستعانة التي دلت على البناء كون ما بعدها انفعالا قبلها فهي بخلاف الاستعانة المدلول عليها بالفعل كقولك استعنت وأستعين فان المراد به طلب الاعانة (قوله الى مطلق ارتباط) أي الى جزئياته لان معاني الحروف جزئية سواء كانت حقيقية أو مجازية (قوله بترتبة) أي نقله واحدة وهي نقلها من مطلق الاصاق الى مطلق الارتباط وقوله الا بترتين أي نقلتين وهما نقلها من الاصاق الى مطلق الارتباط ونقلها من مطلق الارتباط الى مطلق الاستعانة بالذات وقوله ولا بد هنا) أي في البسطة من مجاز آخر أي غير الواقع في قولك كسب بالقلم مثلا (قوله بين اسم المستعان به) أي اسم ماحقه أن يستعان به استعانة حقيقية على انهما من قبيل الاستعانة بالذات كالولي سبحانه وتعالى فان حقه أن يستعان به استعانة حقيقية وليس مستعانا به في لفظ بسم الله الرحمن الرحيم بل المستعان به هماؤه والمراد من الاستعانة به في التآلف مثلا التوصل به كرها الى حصول البركة في التآلف مثلا فلهي واسطة في حصول البركة في التآلف وليست واسطة في نفس التآلف (٣) لامكان وقوع التآلف دونها ثم انه اقتصر في هذا المجاز على كونه بالاستعانة

وبكون أصل وضع الباماء كعلم أن استعمالها في الاستعانة انما هو على سبيل المجاز وحينئذ يحتمل أن يكون مجازا مرسلات بأن تنقل باليمن الارتباط على وجه الاصاق الى مطلق ارتباط ثم ان استعملت في الارتباط على وجه الاستعانة لكونه فردا من ذلك المطلق كان مجازا مرسلات بترتبة وان نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة كان مجازا مرسلات بترتين والعلاقة على كل دائرة بين الاطلاق والتقييد ويحتمل أن يكون مجازا بالاستعانة بالبعية بأن يشبه مطلق الاستعانة بمطلق الاصاق بجامع الارتباط في كل فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار الباماء الموضوعة للاصاق الجزئي للاستعانة الجزئية ولا بد هنا من مجاز آخر لان الاستعانة حقيقة بالذات لا بالاسم وذلك بأن يشبه مطلق ارتباط بين اسم المستعان به والمستعان فيه بمطلق ارتباط بين ذات المستعان به والمستعان فيه فيفسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار الباماء من التشبيه للمعشبه ويان على ما ذكرنا ابتداء المجاز على الجواز والحق جوازه لوقوعه في القرآن قال تعالى ولكن لا تواعدهن سرا فان أصل السر ضد الجهر فنقل أو لا الى الوط ملكونه لا يقع غالبا الا في العلاقة الحادثة فلهي نقل للعقد لكونه سببا لوط غالبا فالعلاقة السببية والمسببية ومعنى الاسم ما دل على معنى أكن ليس المراد به هنا هذا الامر الكلي بل المراد به ما صدقته كلفا في والرائق والحمى والمبست الى غير ذلك وهل هو حجة حقيقة أو مجاز بخلاف لانهم اختلفوا في ما هو استعمال الكلي في جزئياته كماله واستعملت الانسان في زيد وعمر وخالد الى غير ذلك فقول انه حقيقة وقيل انما مجاز وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اللام الواقعة في تعريف الحقيقة وهو

التآلف باسم الله بمعنى التوصل الى حصول البركة في التآلف باسم الله وهي وان تذكرا باعتبارها فقد ذكر ما يدل عليها وهو لفظ اسم فمضى مذكورة بقا القوة وهذا كاف في حصول البركة في التآلف مثلا (قوله ابتداء المجاز على المجاز) الفرق بينه وبين المجاز بترتين ان اللفظ ان نقل من معناه الأصلي الى غيره واستعمل فمضى على طريق المجاز ثم نقل من ذلك المعنى الى معنى آخر مجازي واستعمل اللفظ في ذلك المعنى فهو في حالة استعماله في المعنى الآخر مجازا على مجاز آخر مسبق بمجاز وان نقل اللفظ من معناه الأصلي الى غيره ثم نقل من ذلك المعنى الى معنى آخر ثم استعمال في ذلك الآخر ولم يسبق له استعمال فيما قبل الباء ولا فهو مجاز بترتين فالفرق بينهما الاستعمال فيما قبل الباء أولا وجوازا وعندا (قوله على الخلاف في اللام الخ) بيان ذلك ان الواضع وضع اسم الجنس للكلي كالانسان الحيوان الناطق مثلا ليستعمل في الكلي تارة وفي افراده تارة فالوضع لاجله أمرا ان الكلي والافراد والموضوع هو الكلي خاصة فاذا عرفت الحقيقة فاما الكلمة المستعملة فمما وضعت به وجعلت اللام الاجل أي التعليل كان التعريف شاملا للكلمة المستعملة في الكلي وللکلمة المستعملة في الافراد لما عرفت ان كلامهم ماموضوع لاجله اذا جعلت اللام للبعية كان التعريف قاصرا على الكلمة المستعملة في الكلي لما عرفت ان الموضوع له هو الكلي خاصة وانما كان الموضوع له هو الكلي دون الافراد لان الفاعل في الدلالة على الكلي دائما ما عرفت الاستعمال في الكلي فظاهر وأما عند استعماله في الافراد فلان الكلي موجود في غير ما دلالة عليه اذ لا عليه بخلاف في الافراد ليس القيد الا ==

== عليها الا في حالة الاستعمال فيها دون ما لو استعمال في الكل ومعنى التعريف على ان اللام التعدي ان الحقيقة كلمة استعملت في معنى عبت تلك الكلمة للدلالة عليه بحيث يفهم منها ذلك المعنى متى اطلقت وذلك المعنى هو الكلى خاصة (قوله وذلك بان يشبه الخ) جعلها مجازا بالاستعارة ويحتمل أن تكون مجازا من سلايان تنقل من الارتباط على وجه التعيين أى التقيد الى مطلق ارتباط ثم ان استعمال في الارتباط على وجه البيان لكونه فردا من افراد مطلق الارتباط كانت مجازا من سلايان تنقل من مطلق الارتباط الى الارتباط على وجه البيان كانت مجازا من ثمين (قوله صورة الاضافة) أى صورة هي الاضافة لان الاضافة هي الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه وليست هي النسبة التي بين مدلول المضاف ومدلول المضاف اليه لان هذه النسبة معنى من المعاني والاضافة ليست معنى بل هي دالة على المعنى بذلك على هذا قولهم الاضافة على معنى اللام الاضافة على معنى من الاضافة على معنى في وقولهم أيضا الاضافة تأتى لماتان له اللام فجعلوا هاد الة على المعنى فتبين انما الاتصال الواقع بين المتضامين ويدل على ما قلناه أيضا تسمية الاسم الاول مضافا والاسم الثاني مضافا اليه فهذا دليل على ان الاضافة هي الاتصال الواقع بين الاسمين فتبين ان المراد من النسبة في قولهم الاضافة نسبة تقييدية بين اسمين الاتصال الواقع بين الاسمين ويدل على ان (٤) المراد منها ما ذكر جعلها بين اسمين دون جعلها بين معنيين ونظيرة أيضا وقولهم أجزاء القضية ثلاثة موضوع ومحمول ونسبة فالمراد من النسبة هنا الاتصال الواقع بين المحمول والموضوع وحينئذ يتم جعل النسبة من أجزاء القضية (قوله) هي في قوة الكلمة أى من حيث انها تدل على معنى (قوله معلا الخ) غل ذلك الشيخ الاميرابن الاعلام ليست من موضوعات اللغات الاصلية أى بل هي من الموضوعات الطارئة لان الاعلام طارئة على اسمها الاحناس (قوله بل لا تكون في لغة العرب الخ) بمعنى ان العلم الواحد يكون في لغة العرب مع وجوده بعينه في لغة العجم وان اختلف مسماه في اللغتين (قولهم) يقال باهلك اقضى كاذمه ان الله مستعان به في هذه العبارة مع أن المستعان فيها هو الاسم ويجاب

الكلمة المستعملة فيها وضعت له فقيل انها لام الاجل وبني عليه أن ما ذكر حقيقة وقيل انها لام التعدي وبني عليه ان ما ذكر مجازا وضافة الاسم الى ما بعده حقيقة ان أريد بالمضاف اليه الذات ومجازا ان أريد به اللفظ وذلك بان يشبهه مطلق ارتباط بين المتضامين على وجه البيان بمطلق ارتباط بينهما على وجه التعيين فيسرى التشبيه من الكلمات للجزيئات فتستعارة صورة الاضافة من المشبه به المشبه استعارة تبعية (فان قيل) صورة الاضافة ليست بكلمة مع أن المجاز المصطلح عليه هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ (أجيب) بأنها وان لم تكن كلمة حقيقة هي في قوة الكلمة وهو الله علم على الذات الاقدس فهو علم يخصى جرتى لكن لا يجوز أن يقال ذلك الا في مقام التعليم والتحقيق أن العلم الشخصي من قبل الحقيقة خلافا لما زعم انه واسطع بين الحقيقة والمجاز معلا بأنه لا بد فيهما من الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك بل كانتكون في لغة العرب تكون في لغة العجم مثلا وكان مقتضى الظاهر خطاب المستعان به بان يقال يا هلك فيكون هنا الثفات على منذهب السكاكى لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام وهو مما اختلف في كونه حقيقة أو مجازا ووالرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة وهي رقتى القلب تقتضى الاحسان وأرادته وهذا المعنى مستعمل عليه تعالى باعتبار مبدئه وهو الرقة جاز باعتبار غايته وهي الاحسان وأرادته فيصعب أن يراد من الرحمة في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وحينئذ تكون مجازا من سلايان تنقل من مطلق الاسم السبب وأرادته المسبب ويكون الرحمن الرحيم مجازا من سلايان تنقل من مطلق الكلام كناية اصطلاحية وهي لفظ أطلق وأريد لازم معناه (فان قيل) الكناية يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك (أجيب) بان المراد من ذلك كون المعنى الكثافي لا يشافى المعنى الحقيقي وان منع منه ما منع خارجي كما هنا وقررحسيد

بأن معنى كونه مستعانا به ان يستعان به أو أنه مستعان به على المحام لفظ اسم وجعل الاستعانة بالذات أو أن قوله به على تقدير يضاف أى باسمه (قوله وهو مما اختلف في كونه حقيقة الخ) يحتمل القول الاول على ما لو استعمال لفظ الخلافة في الذات غير مقيدة بالخطاب الذي دلت عليه الكفاي ويحتمل الثاني على ما لو استعمال في الذات مقيدة بالخطاب وجعل الخطاب جزأ من المدلول وحينئذ يجازى به ظاهره لان المعنى الاصلى الثاني بلا قيد والمعنى حينئذ الذات المقيدة بالخطاب والمقيد غير المطلق (قوله فان قيل الخ) حاصل الاشكال أن الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي زيادة على المعنى الكثافي لان قرنتها غير مانعة من ارادة المعنى الحقيقي مع المعنى الكثافي وحاصل الجواب ان المدار فيها على ان المعنى الكثافي من حيث قرنته لا يشافى ارادة المعنى الحقيقي معناه وان استعت ارادة المعنى الحقيقي لدليل خارجي من قرنته الكناية بقرنة الكناية هنا وهي قصدا لتعالى على الله تعالى لا تنع من ارادة المعنى الحقيقي وهو رقة القلب مع المعنى الكثافي وهو الاحسان وأرادته وانما استعت ارادته لدليل خارجي وهو استحالة الرقة على الله تعالى ويحتمل كون الرحمن الرحيم كناية ما لم يقبل القرنة على المعنى المراد استعماله الرقة فان جعلت القرنة ما ذكر كخرج الرحمن الرحيم عن الكناية لان شرطها ان تكون القرنة غير مانعة من ارادة المعنى الاصل والادعاهة القرنة مانعة من ارادته

(قوله وقد استعملت في الانشاء) فالعنى حينئذ انشئ التبرك في التأليف بواسطة اسم الله ثم ان جعلها انشائية فظاهر ان كانت البسلة بعد التأليف وغير ظاهر ان كانت سابقة على التأليف لان انشاء البركة في التأليف لا يتأتى حصوله قبل التأليف فكيف تكون انشائية مع ان الانشاء ما حصل مدلوله به والمدلول هنا هو انشاء التبرك غير حاصل بالبسلة لتوقف حصوله على وجود التأليف وهو حال البسلة غير موجود ويجاب بأن معنى قولهم الانشاء ما حصل مدلوله به ماله دخل في حصول (٥) مدلوله سواء حصل المدلول بمجرد أو توقف حصوله على شيء آخر كقول البائع

بعت فله انشاء مع ان مدلوله وهو نقل المال لا يحصل بمجرد بل توقف على القبول (قوله على ما فيه من عدم المجئى القوى) مناقشة في كون القطعة أصلاً للاسمية بأنه ليس هنالك ادعاء قوى يدعو الى ذلك ومفاد كلامه وجود داع الى ذلك غير قوى وهو كون العدول عن القطعة الى الاسمية قربة على قصد الدوام لان العدول عن الاصل الى الفرع لا يذهب من نكته وهى هنا قصد الدوام بخلاف ما اذا لم يجعل القطعية أصلاً فلا

(الجدول اهب العطية) *

يكون العدول عنها قربة على قصد الدوام لانه حينئذ لا يزم أن يكون لنكته الاعتدال البيخ وأرباب الفنون ليسوا جارين في تأليفهم على قانون البلغة وانما كان داعياً غير قوى للاستغناء عنه يقرآن آخر دالة على قصد الدوام كدوام الكالات الثانية التى هى على ثبوت الجسد ودوام الذات الاقدس الذى هو المحمود فيها ثان قرر ثبات على قصد الدوام فلا ضرورة الى جعل العدول قربة قطره امتداد غير قوى للاستغناء عنه بغيره في الدلالة على قصد

البعد في الكلام استعمارة تشبيهة ولا يخفى نافعها من اسماة الادب ولذلك تركها في الهياكلها وما عليها وهذا كله بحسب اللغة وما بحسب الشرع فالاقرب كما افاده السيد الصفي أن ذلك حقيقة شرعية ثم ان هذه البسلة قد دخلها مجاز بالخلف بناء على أن الباء حرف جر أصلى متعلق بمحذوف تقديره وأولف مثلاً ومجازاً بالبناء على أنها حرف جر زائد لا يحتاج لتعلق و بناء على ما قاله بعضهم من ان الاصل بالله فالحق الاسم فرقاً بين افعين والتمين أى زيد فرقاً بين القسم والتبرك ومجازاً بالتقدم والتأخير بناء على ان الاصل بالله الاسم تقدم وآخر وان قال في الاتقان نقلاً عن البرهان ان ذلك ليس بمجاز بل ان كل كلام من هذه المجازات ليس داخل في المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وانما هو داخل في المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو ان كتاب بخلاف الاصل وبعده هذا كله فحمله البسلة بمجازهم كمالها موضوعه للاخبار وقد استعملت في الانشاء وما ينبغي التنبيه أن الرحمن مختص به تعالى وأما قول أهل الصلابة خطأ بالبسلة الكذاب * وأنت غيب الورى لا زلت رجحانا * فنزعتهم في كفرهم وأجاب بعضهم أيضاً بان المختص انما هو المعروف بخلاف المنكر (فان قيل) يزم على ذلك أن الرحمن مجاز لا حقيقة مع أن المجاز فرع الحقيقة (أجيب) بأنه لا يزم ذلك وقولهم انما هو فرع الحقيقة أمر أغلبي والكلام على البسلة كثير وشهير وفي هذا القدر كفاية (قوله الجدال) لما كانت البسلة متضمنة للاعتراف بأن الفعل لا يتم الا بعبودية اسم الله تعالى ناسب تعقيبها بالجدال عليه تعالى وشكره حيث ان الامر كله منه واليه وانما غير المصنف بالجمله الاسمية دون القطعية مع انها اصل اذا كان المسند اليه مضمداً كما هنا فان الاصل جدت جد الله خذلق الفعل مع قاعه ووقع المصدر وأدخلت عليه آل على ما فيه من عدم المجئى القوى كما قاله بعض المحققين لان الجمله الاسمية تدل على الدوام بخلاف القطعية فانها تدل على التجدد على المشهور وفيها واستشكل ما ذكر من ان الجمله الاسمية تدل على الدوام بقول الشيخ عبد القاهر امام هذا الفن في قوله لا يرد منطلق انه لا يفيد الاثبات لانطلاق لزيمه أجاب السعدى نقضاً زانى بان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظراً لقرائن المقام فخصص أن الجمله الاسمية تدل على الثبوت بوضعها وعلى الدوام بما اقترن به من قرائن المقام ووقع التعقيب هنا كلام مردود كما بسطه الغنى فليراجع (قوله لواه العطية) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى والله واهب العطية لا يخفى ان الاولى ترجع الى الثانية تقدير لفظ الجلالة وعلى كل منهما فاقى كلام المصنف تعليق الحكم بعشيق وقد قرر ان تعليق الحكم بعشيق يؤذن بعلمية ماسمه الاشتقاق فكأنه قال الحمد لله لهيبته العطية فيكون قد فعل ثبوت الحمد لله تلك الهبة مع ان الحمد ثابت له تعالى اذا لم يلاعه وتوجب بأنه لم يرد فعل الثبوت وانما أراد تعقيب انشاء انشاء الذى تضمنته الجمله ويمكن أن يقال انه على الحكم بالذات الاقدس وعبر عنه بعنوان الواهب اشارة الى انه سبحانه وتعالى دائم المواهب على عباد وصحبت لا يخلو اذنى دقيقة عن أن يكون له فيها امداد عليهم والمراد

الدوام (قوله بخلاف القطعية فانها تدل على التجدد) مراده بالقطعية تخصص المصارعة ومراعاة التجدد وقوع الحادث مرة بعد أخرى ودلائلها عليه بالقرينة بخلاف التجدد بمعنى حصول الحادث بعد العدم فهو موجود في كل من الماضي والمضارع والالالة عليه في كل منهما موضوعة (قوله على المشهور وفيها) مقابل في الاولى انها الادلة الهام على الدوام أصلاً بالوضع ولا القرينة وبمقابل في الثانية انها الادلة الهام على التجدد كذلك (قوله ووقع التعقيب هنا كلام مردود) حاصله كما يؤخذ من حاشية الشيخ الامير ان الاسمية تدل على الدوام وضعاً

(قوله على سبيل التسمية الخاصة
 الخ) بيان ذلك انه اذا قيل أرسل
 الموحّد أو المحدث أو الصانع النبي
 صلى الله عليه وسلم فإن أريد
 بالأسماء الثلاثة الذات الاقدس
 بقطع النظر عن الابداء في الاول
 والاحداث في الثاني والصنع في
 الثالث كان اطلاقاً على سبيل
 التسمية وإن أريد منها في الاول
 الذات المتصفة بالابداء وفي
 الثاني الذات المتصفة بالاحداث
 وفي الثالث الذات المتصفة بالصنع
 كان اطلاقاً على سبيل الوصفية
 وانما كان الاطلاق الاول خاصاً
 والثاني عاماً لان التعويل في
 الاول على الذات المعينة ولا تعدد
 فيها والتعويل في الثاني على وجود
 الصفة فعلى تفسير وجودها في
 ذات أخرى غير الذات الاقدس
 يجوز اطلاق هذا اللفظ على الذات
 الأخرى المتصفة بتلك الصفة قوله
 وبالنسبة لغیر الخ المراد الدعاء
 هنا خصوص طلب الرحمة ولا يؤخذ

(والصلاة)

على اطلاقه ثلاثاً في مقدمته من
 ان الدعاء معنى لغوى لا شرعى
 وحينئذ فالمراد بالدعاء فيما تقدم
 طلب ما بعد الرحمة والدليل على ان
 طاب الرحمة معنى شرعى كما أنه
 لغوى الآية والاحاديث الآخرة
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فان المراد بالصلاة فيها طلب الرحمة
 والاطلاق في الآية والاحاديث
 شرعى قطعاً (قوله العطف) أي
 الفعل الحسن

بالعطف جميع العطايا فتكون ألق للاستغراق وهي الداخلة على الحقيقة من حيث تحققها في
 جميع الأفرع وعلامتها ان يصح حلول كل محلها أو بعض العطايا فتكون ألق للعهد الخارجى
 وهي الداخلة على فرد من أفراد الحقيقة اذا كان ذلك الفرد معلوماً للمعاطب وعلى هذا فلبعض
 المعهود هو العطفية التي نزلت بها سورة الضحى والتسوية فيها الاستقبال الاستبالي على جميع
 متناوله وعموماً بدليل أن حصول رضاه صلى الله عليه وسلم متأخر عن خروج جميع عصاة أمته من
 النار لما روى أنه لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم اذل الأراضى واحمدن أمتى في النار وقيل هو
 العطفية التي نزلت بها سورة الكوثر وكل من العطينين معلوم عند أهل العلم والملائكة المقام الثناء
 الاول لما فيه من العموم ثم ان الواهب هو المعطى بدون عوض والعطفية اسم للشيء المعطى لكن
 المراد بها هنا الشيء لا بوصف كونه معطى فتكون في كلامه تعجيد أو الشيء الذي يؤل الى كونه
 معطى فيكون في كلامه مجازاً لا أول ولا يلزم تحصيل الحاصل كما في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل
 قتيلاً فله سلبه فيكون المصنف قد أشار بلطف الى أنه يؤلف في الجواز حيث ذكر في مطلع كلامه
 ما يعود الى الجواز كذا قبل والخان لا تعجيد ولا مجاز لان تحقق الوصف لا معقول به بمقارن
 للفعل حين تعلق الاعطاء بالشيء يعطى بكونه عطية كما أنه حين تعلق الضرب بعمر ومثلاً يتصف
 بالضرر وبسبب قبحه تعلق القتل به يتصف بالمقتولية وهكذا ولذا لم يشغ السبكي في عروس الأفرح
 على من جعل الحديث المذكور مجازاً الاول في أنه قد تقرر في علم الكلام أن أسماء تعلى توقيفية
 أي يتوقف جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها عن الشارع وحينئذ فكيف يطلق
 المصنف الواهب عليه مع أنه لم يرد (وأجيب) بأنه جرى عن طريقه من يكتفي بورد المائدة ولو
 بصيغة أخرى كما هنا فإنه وردت المادة في قوله تعالى يهبان يشاء انا آلاية وفي الأسماء الحسنى
 حيث عطفها الواهباً وعلى طريقه من يجوز اطلاق كل ما يدل على الكمال وإن لم يرد على ان
 التحقيق أن يجبل التوقف على الورد اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون ما اذا كان
 على سبيل الوصفية العامة وإيضاح الفرق بينهما في الحادث ان عبد الله مثلاً يطلق على كل أحد
 بالمعنى الوصفى ولا يلزم ان يكون علم الكل أحد هذا كله على تسليم عدم ورود الواهب وأما على
 وروده كما عراه بعضهم لابن حجر في شرحه على المنهاج في باب العقيدة فلا اشكال ولا جواب
 فتفطن (قوله والصلاة الخ) انما أتى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لغير كل كلام لا يدأ فيه بدكر
 الله تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع كنع وهو وان كان ضعيفاً يعمل به في فضائل الأعمال ولغير من
 صلى على في كتاب لم يزل الملازمة تستغفره مادام اسمي في ذلك الكتاب وقد أورد المصنف الصلاة
 عن السلام وهو مذكور كعكسه لأمراً الله بهم ما جعلت قال بأنهم الذين آمنوا واصلوا عليه وسلموا
 تسليماً وقد أنكر النووي على مسلم ذلك لما ذكر لكن تعقب بأنهم نصوا على ان الاول لا يدل الأعلى
 الجمع المطلق ولادلالة في القرآن في الذكر على القرآن في الفعل بدليل أقوم الصلاة وأتوا الزكاة
 ولذا ذهب غير واحد من العلماء الى أنه لا يكره ذلك نعم هو خلاف الاولى كما لا يشكره مسلم ومع
 ذلك فالعقد القول بالكرامة لكن يجاب عن المصنف بأنه من لا يرى كرامة الأفراد لانه كان من
 كبار أئمة الخلفاء الذين لا يقولون بها وعلم ان الصلاة ثلاثة معان الاول لغوى فقط وهو الدعاء
 مطلقاً وقبل مجزؤه الثاني شرعى فقط وهو أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير محتمة للتسليم بشرائط
 مخصوصة والثالث لغوى شرعى وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة
 وغيرهم الدعاء واختار ابن هشام في مغنیه أنه العطف بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ ويزرب
 على هذا الخلاف أنهم من قبيل المشترك اللفظي على الاول وضابطه ان يقصد اللفظ وتعدد المعنى

(قوله وهل خيرته صلى الله عليه وسلم على غيره بسبب من اياه الخ) هذا الكلام مشكل لان معنى خيرته صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطاه من اياه لم يعطه غيره بمقدار المعنى حيثئذ هو اعطاه من اياه التي لم تعط لغيره بسبب من اياه والاول هو الاعتقاد الخاص من ذلك ان رادى اياه التي اختلقوا فيها هي سبب اتم لا خصوص الطاعات التي اقردها التي صلى الله عليه وسلم عن غيره ككفره في المصنوعات الزائدة على تفكره وكما كان الزائدة على ايمان غيره وكما كان الزائدة على صلاحه الى غير ذلك والمراد من الخيرة اياه اعطاه ولا كان خارجة عن الطاعات كالاسراء والعراج ورؤيته به بعضه في سعة الدنيا وكشفه العظمى والجوهر وكونه اول شافع واول مشفع واول من تشق عنه الارض يوم القيامة والمعنى حيثئذ هو اعطاه الكالات التي اقردها على غيره بسبب الطاعات التي اقردها على غيره او اعطاهها بحض فضل الله تعالى لاسباب هذه الاندعت المصادرة في جعل التفضيل بسبب من اياه التي اقردها على حاشيته على الجوهره عند قوله وافضل الخلق على الاطلاق ان تفضيله صلى الله عليه وسلم على غيره في (٧) الدنيا والآخره في سائر خصال الخير ووصاف الكمال ولم يفضل بين الطاعات وغيرها وهو بخلاف ما ذكرنا في الجواب من ان تفضيله على غيره

(على خير البرية)

باعتبار الكالات التي ليست بطاعات لتدفع المصادرة فالاشكال اقوي (قوله ولخير من الالتفات) المراد من الالتفات المحذور منه ان يصرح بنقص غيره النسبي كما وقع للبري في قصيدته واما الالتفات الى ذلك بالغلب فهو امر ضروري لازم عند التفضيل تابع له كقوله فان كثرت التفضيل كثرت الالتفات وان قل التفضيل قل الالتفات (قوله لا ينفى ولا يجمع) أي اذا كان مضافا لذكره لا بمجرد اتم الالافاضة كما يدل عليه كلام الالفية (قوله ولا يرد على ذلك الخ) الاراد انما يكون اذا جمع مجرد عن الالافاضة عليه فان كانت فيه حال الافراد ثم جمع كما

كمن فانها موضوعة للباصرة ونوض للبارية ونوض وللذهب ونوض وانهم من قبيل المشترك المعنوي على الثاني وضابطه ان ينفذ كل من اللفظ والمعنى لكن تعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى كسادفاته وموضوع الحيوان المقترن ويحتقره افراد مشتركة فيه والتحقق الثاني لان الاصل عدم تعدد الوضع (قوله على خير البرية) في كلامه استعاره سعية حيث شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلى عليه بملكي ارتباط مستعمل بمصلى عليه بجماع شدة التعلق في كل فسرى التشبيه من الكميات للجزئات واستعملت على من جزئ من المشبه بلزق من المشبه وظهر ان خير البرية هو سادنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح خير البرية ابراهيم لانه مخصوص بغير النبي عليه الصلوات السلام بخيرته صلى الله عليه وسلم مطلقة واما خيرته ابراهيم فبقية واعماله واختار المصنف الوصف المذكور دون غيره لاندرج جميع كالاته صلى الله عليه وسلم فيه وهل خيرته صلى الله عليه وسلم على غيره بسبب من اياه التي اختص بها قال بعضهم نعم والتحقق خلافه لان السيدان يفضل من شاعلى من شاء ولفظ قالوا قد يوحى الفضل مالا يوحى في الفاضل ولخير من الالتفات الى ما يلزم ذلك من نقص غيره صلى الله عليه وسلم من سائر الانبياء بقا لاسباب وان غلب على بعض الحين ولا يخفى ان خيرا فعل تفضيل فاصلة أخير فقلت حره كالبالسا كن قبلها وحذفت الهمزة طلبا للقفه وكونه اقل تفضيل لا يخفى ولا يجمع ولا يدعى ذلك قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخوان لان الجمع فيه انما هو خير شقيق بخير بالتشديد واصل برية بقرينة وزن خطية فبعبه بمعنى مقولة من البروهو خلق فقلت الهمزة او ادغمت الياء التي قبلها فيها وقد جعل بعض الشراح الالف في البرية للجنس ووجه بان خيرته صلى الله عليه وسلم على الجنس تستلزم خيره على جميع الافراد بطريق برهاني ويحتمل أن تكون الالهة انما هي والمعهود من عمله انتظام في سائر التفضيل من الانس والجن والملائكة والالهة الذهني لان المعهود الذهني فرد منهم وهو يصدق باحق فرد تفضيل الكامل على الناقص تنقيص بالاكمل ويحتمل ايضا ان تكون للاستغراق حيثئذ يحتمل أن تكون

هو الظاهر فلا اشكال اصلا لان اقل التفضيل المقرون بالتحجب فيه المطابقة كما قال فها ونوال طبق (قوله وقد جعل بعض الشراح في البرية الجنس) حاصل الاحتمالات التي ذكرها أربعة الجنس والعهد والاستغراق الجمعي والاستغراق الجمعي وفي حاشية الجمل على التفسير نقلنا عن السمين ان البرية هم جميع الخلق والمراد بالجميع المجموع فالبرية كلفظ العالم اسم جموع ماسوي الله تعالى فتكون العبارة ظاهرة ان لم تكن ناصية تفضيله صلى الله عليه وسلم على مجموع الخلق فانظر الاحتمالات كلها الاحتمال الرابع (قوله بطريق برهاني) هو انه لو خرج فرد من جنس التفضيل الذي عليه تخرج الجنس في ضمنه فلا يكون الذي افضل من الجنس والقرض انه افضل من الجنس ويرد عليه ان الخارج بخروج الفرد هو الجنس المتحقق في ضمن ذلك الفرد فبقية تفضيل الذي على الجنس المتحقق في الافراد الاخرى وبجواب بان المراد تفضيله على الجنس من حيث هو أي من غير تقييده ببعض الافراد واذا خرج فرد من الجنس خرج الجنس الذي في ضمن ذلك الفرد فيلزم تفضيل الذي على الجنس المقيّد ببعض الافراد مع ان المقصود تفضيله على الجنس من حيث هو (قوله انتظام) أي دخول في سلك التفضيل أي في التفضيل الشبيه بالسلك وهو الخط الذي تدخل فيه الالكئي

للاستغراق الجبجي وان تكون للاستغراق الجموعي لانه صلى الله عليه وسلم كاهو خير من كل فرد
خير من المجموع كما نص عليه القنري في تفسيره وكونه للاستغراق الجموعي هو الاول ليكون
المصنف قد نبه على افضليته صلى الله عليه وسلم على المجموع المعلوم منها افضليته على كل فرد
بالاولى وثلاثا رد ما يقتضيه الاستغراق الجبجي من تفضيل الكامل على الناقص بخصوصه وهو
نقص لان القصة عليه تنصن قضايا بعدد الافراد قبول الامر الى الخصوص وانما يجب عنه بانه
لا يلزم من نقص الشيء ان يعطى حكمه من كل وجه والذوق شاهد عدل وما ينبغي التنبه
له ان المراد بالناقص في قولهم تفضل الكامل على الناقص نقص من بعد ناقصا عرفا والافضل
لازم لكل تفضيل اذ المفضل لا بد ان يكون ناقصا بالنسبة للافضل فتدبر (قوله وعلى آله الخ)
لوقال وعلى آله العلية الخ لكان احسن شيكاوا على مزية كذا قال العصام وغرضه انه لو قال
ذلك لكان اربح لفظا ومعنى اما الاول فلان الاصل في السجع ان يكون مرادو جاببا يكون
لكل فقرة ما يقابلها لان كل فقرة بغزة شرط واما الثاني فلان الفقرة الاربعة تصير كالدليل للفقرة
التي قبلها ولا ردها حيث لا يكون المتعلق بالالفقرتين مع كون المتعلق بالله تعالى فقرة واحدة
وكذا المتعلق بالرسول لان العبرة بعالم المعنى لا بكثرة اللفظ ولا يخفى علو معنى الفقرة المتعلقة بالله
ثم المتعلقة بالرسول على معنى الفقرتين المتعلقين بالآل نعم رداً عن الفقرة الثالثة تصير اقصر مما
قبلها واحسن السجع ما تساوت فقرته ثم ما طالت فيه اللاحقة عن السابقة فلا يستحسنون
قصيرة بعد طويلة وحينئذ لا يكون ما ذكر احسن شيكا وجواب باننا لا نعتبر السابقة واللاحقة
مطلقا بل كل فقرته وانما فقط فنعبر الاولى والثانية ثم الثالثة والاربعة وهكذا والاربعة هنا
أطول من الثالثة ولا نظر ليكون الثالثة اقصر من الثانية هذا واعترض على المصنف بانه قد أهمل
الصلاة على اصحاب واجيب بانه لا اهمال لدخولهم في الآل لانه في كلامه بمعنى الاتباع في
العمل الصالح كاهو الانسب بقوله ذوى النفوس الزكية ويحتمل ولو في مجرّد الايمان ويراد بذكر
نفوسهم طهارتها من دنس الكفر وقد اختار كثير تفسيره بذلك في مقام الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لكن محله عند علم القرينة والافسر بحسبها بل جعل العصام في كلام المصنف ايهاما
حسنا والتبادر ان مراد به الابهام الاصطلاحي المسي بالتورية وهو ان يكون اللفظ معنيين
أحدهما قريب والآخر بعيد ويراد البعد لقرينة خفية ولفظ الآل له معنيان أحدهما قريب
وهو أهل بيته والآخر بعيد وهو الاتباع وقد أريد منه المعنى البعد لقرينة خفية وهي مقام الدعاء
وقيل حال المصنف فانه يقتضى أنه لا يهمل الاصحاب وانما أرادنا الآل ما يفهم ويحتمل أن مراد به
الابهام التقوي وهو القائم بمعنى في الوهم أى الذهن وذلك المعنى أن آتاه صلى الله عليه وسلم
كما به وقرأت في كمال رافتهم وعطفه عليهم وقامه بما يصلح طواهرهم وبواطنهم حيث عنون
عنهم بلفظ الآل الذي هو في الاصل عيال الزجل وقرأت في فتنى (قوله ذوى النفوس الزكية)
أى اصحاب النفوس النامية في الهدى والظاهر من الاناس ويلزم من ذلك فلا حها وهو الظفر
بالمصود والدليل على هذا الزوم قوله تعالى قد افلح من زكاه وعلم من ذلك ان تفسير بعض
النساج لاركية بالخلقة تفسير بالارزوم فان قيل هلا قال المصنف ذوى العقول الزكية لان العقل
به كمال الانسان وبه تفاوت من اتب الخلق فممكن هو الاول والى بالوصف بالاركية يجب بان زكاه
النفس يستلزم زكاه العقل بالطريق الاول لان ميل النفس الى الشهوات والعقل الى الكالات
حين كانت نفسا زكية كل عقله بذلك اولى وهذا كله كما ترى مبنى على تغاير النفس والعقل وهو
أحد قولين وذلك انه قيل يتغايرها فالنفس معنى لطيف يرانى به حياة الانسان والعقل قوة

(قوله من نقص الشيء الشيء) الشيء
الاول قوله خير البرية بعد حله على
الاستغراق الجبجي والشيء الثاني
هو القضايا المتعددة بعدد الافراد
المفضل عليهم كقولنا خير من
ابراهيم خير من موسى الى غير ذلك
(قوله فان قيل الخ) حاصل الاشكال
ان العقول اكل من النفوس
والاركة جميعا صفة كمال فكان
اللاثق ان وصف العقول بانها
زكية لان صفة الكمال لا يلين بها
الا ثباتها الكامل والكامل هنا
هو العقول

(وعلى آله ذوى النفوس الزكية)

(قوله به كراهته) المراد به البسلة (قوله مجرداً) أي التاكيد المجرد عن التفصيل فلا ينافي أنه معصوب بالعليق به عليه الشيخ
 الامير ويؤخذ من كلام المحشي فيما يأتي (قوله وهو التاكيد) أي مع التعليل كالتقديم التنبية عليه (قوله والترم تقدير الجمل) كأن يقول هنا
 العاموشى لان قوله فان معاني الخ مخرجة أن يقول فعل الاستعارات أريد التصنيف فيه وأجمل يكون من جنس المنفصل والبعض المحذوف
 هنا وما غيره فلا أريد التصنيف فيه فصرح التذير فكذلك العاموشى أمابه دفع الاستعارات أريد التصنيف فيه وما غيره فلا أريد
 التصنيف فيه (قوله صارعنا) أي من تكلموا بقوله بأننا عايناً أي ذاعباً (قوله ووجه افادة ما إلخ) ظاهر هذا الكلام ان دلالة على التاكيد
 التزمية وقد قدم ان الدلالة عليه موضعية وبجواب بأن كونه لازماً للعليق لا يتنقض (٩) عدم الوضع له فهي موضوعه لا مرمى جميعاً
 وان كان أحدهما لازماً للآخر (قوله

ليكون كالعوض) انما يمكن عوضاً
 حقيقة لانه لا دلالة له على معنى
 الفصل أصلاً وانما هو حال تحمله
 بخلاف ما فسد دلالت على التعليل
 الذي فيه هما (قوله ان أصل أما
 زيد إلخ) لو قال كغيره مهما يكن من
 شئ لكان أولى لان خبر مع ما في
 كلامه خال من الرابطة العائدية على
 مهما بخلاف عبارة غيره فان في
 يكن خبراً عائداً على مهما (قوله
 وهذا) الإشارة إلى قوله التزيم او تقديم

أما بعد فان

اسم ما بعد الفاء (قوله ووجه) هو
 كون الكلام صريحاً في تأخير القول
 عن البسلة وما بعده فافكون جعله
 من متعلقات الجزاء أدل على الامتنال
 بخلاف ما لو جعل من متعلقات
 الشرط فان الكلام يكون صريحاً
 في تأخير القول عن الشيء الواقع بعد
 البسلة وما بعده فافكون بذلك
 ما خبر عن البسلة وما بعده فافكون
 دال على الامتنال أيضاً لكن الدلالة
 هنا التزمية بخلاف ما على الاول فهي
 دلالة مطابقة (قوله أي فاقول ان
 الخ) مفاد التركيب حينئذ ان يخبر

للنفس بها استدلاله لوم الضرورية والنظرية وقبل بالتحادهما والاختلاف انما هو بالاعتبار عليه
 فهما الطقة ربانية لكن باعتبار ريلها الى الشهور تسمى نفساً واعتبار ريلها الى الكليات تسمى
 عقلاً والتحقق الاول وان قال الشيخ الماوى في كبره ان التغير بينهما خلاف التحقيق كشر هذا مع
 أن بعض النضلاء قال ان اتحادهما مذهب الحكيم فليراجع (قوله أما بعد) قد أجمع الحقون على
 أن فصل الخطاب هو أما بعد كانهما السعد التقنا في عن ابن الاثير قال لان التكميل يقتضيه كلامه
 في كل أمر ذي بال ذكر الله وتخصيمه والمصلحة على نيه فاذا أراد أن يخرج الى غرض فصل بينه
 وبين ذلك بقوله أما بعد وقد يتخبر بعضهم فيقول وبعد لكن السنة أما بعد لما صح ان التي صلي
 الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان والتحقيق أن أما في عبارة المنصف ونحوها
 مجرد التاكيد بخلافها في حقوق كمالها القوم أما زيد فأكبر وأما عمر وفاش وأما بكر فعمول وهلم
 جزأنا فافهم للتاكيد مع التخصيص ولذلك قال الرضى انها موضوعه لبعض أحد معاني الدوام
 وهو التاكيد والآخر في بعض المواضع وهو التفصيل وقال بعضهم انها موضوعه لهما دائماً
 فجعلها التاكيد كدمع التفصيل في جميع استعمالها وترتم تقدير الجمل وبعض الفصل اذا لم يصرح
 به ما وفيه تكلف من ثلاثة أوجه الاول تقدير الجمل والثاني تقدير بعض الفصل والثالث اعتبار
 قرينة على هذين المقدرين وذلك تعقبه الفاضل العصامي بأنه صارعنا بكلمات لا يجيد لها عانيا
 ووجه افادته ما للتاكيد كذا تلك أقلت أما زيد فقام مثلاً كان المعنى مهما يكن شئ في الدنيا يكن
 قسام زيد وادانت الدنيا وجوده لا تخالو عن شئ في هذا التحقيق وجوده قيام زيد لا محالة لربطه
 بقطوعه وهذا المعنى مستلزم للتاكيد كذا كذا هو ظاهر وعلم من ذلك أن أما تامة عن اسم الشرط وفعله
 وهو الذي اشتهر لكن التحقيق أنها نابتة عن اسم الشرط فقط كانه صريحاً انما الحاجب وأما
 فعله فقد دلالة وتقدم اسم ما بعد الفاء عليها لكونه كالعوض عنه وقضيه ذلك أن أصل أما زيد
 فقام مثلاً مهما يكن شئ في الدنيا فزيد فقام بخذف اسم الشرط وأقيمت أمامه مع حذف فعله
 وتقدم زيد ليكون كالعوض عنه وهذا كما ترى صريح في أن الطرف هنا من معمولات الجزاء وقدم
 لما ذكر وهو أولى من جعله من معمولات الشرط كما أفاده بعض محققى المغاربة من أنه حيث طلب
 الاستدافى الامر ذى البال الشامل للقول بالبسلة وما معها كان لتقصيده بكونه بعد ما ذكره
 ولاداعى لتقصيد الشرط بذلك فتدبر (قوله فان الخ) أي فاقول ان الخ واتحاد قد نال لان جواب
 الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً من فعل الشرط وما هنا ليس كذلك فان ذكر معاني الاستعارات
 وما يتعلق بها ما من عن وجود شئ في الدنيا بالاً أو استقبالا اعنى في حال التعليق أو في الزمن

(٩ - سمرقنديه)

الان بأنه يقع منه قول في المستقبل بعد وجود الشئ في المستقبل وهذا المعنى ليس مراداً قطعاً فالتصريح ما قاله
 بعضهم كالروانى كانه قد عني الصبان في حاشيته على الاشهر من ان ما مجرد الاستمرار والارادة طو في موضوعه لتدل على أن بين
 جوابها وشرطها ارتباطاً وتشاركاً في التحقق فهي هنا دالة على تحقق كون المعاني ذكرت في الكتب عشرة الضبط كما ان وجود الشئ
 محقق بمعنى اشراف الله على اشراف كما هي في التحقق وهذا المعنى موجود وإن كان الجواب ما ضا والشرط مستقبلاً وعلى هذا فلا حاجة الى
 تقدير أقول (قوله حالاً أو استقبالا) هو مسمى عن على المضارع عنها وهو يمكن محتمل الحال والاستقبال وليس كذلك لان المضارع متى وقع بعد
 ادعاء التعليق يخص للاستقبال

(قوله لأن الاستعارة أمر كلي) حاصل ماوجهه الشيخ كلام العصام أن الاستعارة أمر كلي فلا يصح جمعها وحاصل ماوجهه كلام الماوي أن الماوي يمنع أن الاستعارات جمع للاستعارة الكلية بل هو جمع للاستعارة الجزئية التي هي قولنا استعارة تصريحية أو استعارة كناية واستعارة تفضيلية ويرد على ما قاله من أن الكلي (١٠) لا يجمع أنه غير معروف بل المعروف أنه يجمع بجمع غلام على غلمان ورجل على رجال

بل قالوا العلم لا يجمع إلا بقصد تشكيك وأول معنى بهذا الاسم ويرد على ما قاله أيضا من أن الاستعارة أمر كلي أن إضافة المعاني إليها تقتضي أن المراد بها اللفظ وحينئذ فهي جزء قطعا لأنها لا تكون كلمة إلا إذا أريد بها معناها وهو كلمة مستعلة في غير ما وضعته الخ ويرد عليه أيضا أن العصام لو نظر إلى أن الاستعارة أمر كلي والكلي لا يجمع لئلا يقع في جميع المعاني أيضا والقرص أنه يساهل أو التوجيه الواضح لاعتراض العصام أن المعاني إنما هي لفظ الاستعارة لا اللفظ الاستعارات وحاصل الجواب أننا لسنا المراد بالاستعارات في كلام المتن هذا اللفظ كالفهم

العصام بل المراد بالاستعارات في كلامه الأسماء الثلاثة التي هي قولنا

معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرنا

استعارة تصريحية واستعارة كناية واستعارة تفضيلية وتكون من مقابلة الجمع بالجمع لأن الأسماء ثلاثة والمعاني ثلاثة ولكل اسم منها معنى يخصه (قوله وعلى كل الخ) لا معنى للنقش في النقوش فيسحق حمل الكتب على المعنى الأول وهو الأوراق المنقوشة ثم إن أريد بكونها منقوشة كونهما منقوشة معاني الاستعارات وما يتعلق بها

المستقبل بالنسبة له ولأنه يشترط أن يكون مضمون جملة الجواب متبصيا عن مضمون جملة الشرط ومتربعا عليه ولا كذلك ما هنا فإن كون معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرنا في الكتب الخ أمر متحقق في نفسه وإن لم يوجد في الناحية التي تتعلق أو بعده لكن يمكن على تقدير القول ما صرحوا به من أنه يجب حذف الفاء إذا حذف القول كإذ كره الأشعري في شرح قول ابن مالك وحذف ذي الفاعل في ثرا إذا • ليكن قول منها قد نبذا

و يجب أن ذلك غير متحقق عليه لما ذكره السيوطي في فمع هو امع من القول يجوز ذلك الفاء حينئذ بل نقل قولنا لا يجوز ذلك كره في هذه الحالة ففعل المصنف جرى على أحد هذين القولين وتخلص بعضهم من ذلك كله حديث جعل قوله فأردت الخ جواب الشرط وقوله فإن معاني الخ علة له فتكون العلة متقدمة على الماعول وعليه فلا بد من جعل أردت بمعنى أريد وهذه الآية إلا أن كانت الخطبة متقدمة على التأليف كما هو الغالب لكن المتبادر من عبارة المصنف خلافه فليست أمثلة (قوله معاني الاستعارات) إضافة معاني إلى الاستعارات من إضافة المدلول للدال وقد اعترض القاضل العصام على المصنف بأنه لا وجه للجمع في عبارة بالنسبة للمضاف إليه لأن الاستعارة أمر كلي لا تعدد حتى يصح جمعه فكان الصواب أن يقول معاني الاستعارة وأشار الشيخ الماوي إلى الجواب بأن لفظ الاستعارات في كلام المصنف ليس جمعا للاستعارة التي هي أمر كلي حتى يرد ما ذكره بل للاستعارة التي هي أمر جزئي وذلك لأن كلام المعاني الثلاثة له اسم خاص وهو استعارة مصرحة واستعارة مكنية واستعارة تفضيلية فيكون المصنف قد أراد بالاستعارات الأسماء الثلاثة لأنه حذف الجزم من كل وجه الصدق ويلاعى العهد المدلول عليه بال واجب بعضهم أيضا بأن الكلي وإن كان واحدا فإنه لا تعدد باعتبار أفراد فصم جمعه بهذا الاعتبار فتأمل (قوله وما يتعلق بها) أي من الأقسام والقرائن أخذ من قوله فيما يأتي تحقيق معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها فكل من الأقسام والقرائن متعلق بها يمكن جهة التعلق بخلفية لأن تعلق الأقسام بها يتعلق بوضع فإن تقسيم الشيء إلى أقسامه توضيح له وتعلق القرائن بها يتعلق بتسميته فإن حقيقة الاستعارة لا تتم إلا بالقرائن لكونها مأخوذة في مفهومها كما سبق في كلام المصنف (قوله قد ذكرنا الخ) لم يقل قد ذكرنا بألف التثنية كما هو مقتضى الظاهر لما علمت من أن ما يتعلق بها شأن الأقسام والقرائن في النظر إليهما مع المعطوف عليه صارت الأسماء ثلاثة فذلك عبر بقوله قد ذكرنا ويحتمل أنه عبر بذلك نظر الأفراد ولا يخفى أن معنى الذكر التذكير اللفظ وهو لا يكون في الكتب لأن مجموع الأوراق والنقوش كما يشهد كلام الجوهري وألنقوش فقط كما قاله بعضهم وعلى كل فالذي فيها أنما هو النقش وحينئذ يحتاج إلى أن يراد من الذي كالتنقش على سبيل الجواز المرسل الشيء من باب إطلاق اللازم وإرادة اللازم لأنه يلزم من النقش الذي كعادة والتلازم المعادى كلف عند علماء البيان فإن قيل مقتضى عبارة المصنف على هذا أن الذي نقش في الكتب هو معاني الاستعارات وما يتعلق بها مع أن الذي نقش

وما يتعلق بها كل ما ظهر إتياء على ما نقل عن السبكي من أن المفعول به يتصف بالمفعولية حين الفعل فهي منقوشة حال نقش المعاني فيها وإن أريد كونهما منقوشة فنقش معاني الاستعارات وما يتعلق بها فيها كان ظاهرا أيضا لأن عاداتهم تقديم من المعاني على فن البيان وتقديم مقصد التشبيه على مقصد الاستعارات فالمنقوشة نائمة للأوراق قبل نقش معاني الاستعارات وما يتعلق بها فيها

فيها اتعاهو النقوش الدالة على الالفاظ الدالة على ذلك أوجب بأنه على حذف مضافين والتقدير قد ذكر دوال دوالها فليست أم (قوله في الكتب) المراد بها ما يشمل كتب المتقدمين وذر المتأخرين فأن دفع ذلك ما عسى ان يقال بناء على أن مراده هنا كتب المتقدمين بقراءة التعبير بم ابعدي جانبهم ومقابلتها بذر المتأخرين هي وإن ذكر في كتب المتقدمين مفصلة عسيرة الضبط ذكر في ذر المتأخرين بمجمل مضبوطة فلا يثم له ادعاء لتأليف هذه الرسالة ووجه اندفاعه أن التأليف ان المراد بالكتب خصوص كتب المتقدمين بل المراد بها ما هو أعم فتقدير (قوله مفصلة) حال من الضمير في قوله ذكر وكذا قوله عسيرة الضبط فهو حال مترادفة ويصح ان يكون حالاً من الضمير في قوله مفصلة فيكون حالاً متداخلة والمراد بكونها مفصلة أنها مفصلة مستتة وإن كان المعروف ان الفصل هو الذي انقضت دلالاته والام يصح جعل ذلك سبباً لتأليف هذه الرسالة فتأمل (قوله عسيرة الضبط) أي عسيرة ضبطها على من يطلع على تلك الكتب لتفرقها وتشتتها فيها و يعلم من ذلك ان قوله عسيرة الضبط من ذكر اللازم بعد المألوم كذا قيل وفي كلام بعض المحققين خلافه ونصه وقوله عسيرة الضبط حال مقيدة لقوله مفصلة لأن المفصل قد لا يكون عسيرة الضبط اذ للتفصيل مراتب متفاوتة اه تصرف وهو الذي ارضنا مشيخنا (قوله فأردت الخ) معطوف على جملة فان معاني الاستعارات الخ من عطف المسموع على السبب فالنساء السببية (قوله ذكرها) أي ذكر معاني الاستعارات وما يتعلق به من الاقسام والقرائن ولا بد من تقدير مضافين ان أريد من الذكرة التثنية والتقدير حينئذ كدوال دوالها فان أريد منه حقيقة وهي التلطف قدره مضاف فقط والتقدير حينئذ كدوالها فتقدير (قوله بمجمل) مقابل لقوله مفصلة وقوله مضبوطة مقابل لقوله عسيرة الضبط وكان الحسن في المقابلة ان يقول سهله الضبط بمعنى أنه سهل ضبطها على من يطلع عليها لكن المصنف عبر بذلك لتباعد في سهولة ضبطها فلما كانت سهله الضبط جديلاً من يطلع عليها كانت كأنها مضبوطة بالفعل وقد علمت ان المراد بكونها بمجمل كونها مجموعة وإن كان المعروف ان المجمل هو الذي لا يتضح دلالاته اذ لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لان المتفرق خير منه كإظهاره (قوله على وجه الخ) متعلق بقوله ذكرها لكن يقطع النظر عن تقييده بقوله بمجمل مضبوطة واللاقضى كونها ذكر في كتب القوم بمجمل مضبوطة وحينئذ يتبادر سائق الكلام ولا حقه فتقدير (قوله نطق به كتب المتقدمين) فيه اما استعارة تصريحية تعية فيكون قد شبه الدلالة الواضحة بالنطق بجامع ايضاح المعنى في كل واستعار النطق للدلالة ثم اشتق من النطق معنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دلالة واضحة واما مجاز مرسل فهي فيكون قد أطلق المألوم وهو النطق وأراد اللازم وهو الدلالة الواضحة ثم اشتق من النطق معنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دلالة واضحة واما استعارة تسمية فيكون قد شبه الكتب بالإنسان الذي نطق واستعار سائر المشبه له المشبه ثم حذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو النطق واما مجاز عقل فيكون قد أسند النطق لغير من هو له كقوله لثابت السبع البقل فتقدير (قوله ودل عليه بذر المتأخرين) عبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي جانب المتأخرين بالدلالة لان من عادة المتقدمين الاطباء في العبارة حتى تتضح دلالاتها فكأنها باطاقة عدلوا لها بخلاف المتأخرين فان من عادتهم الابتعاد عنها فيكون في دلالاتها اختفاء والمراد بذر المتأخرين كتبهم ان قرئ بضم أوله وثانيه أو كلاهما ان قرئ بكسر أوله وسكون ثانيه والاول أنسب والثاني أشمل فتنبه (قوله فنظمت الخ) معطوف على قوله فأردت الخ من عطف المسبب على السبب لان من أراد شيئاً تسبب عنه فعلة غالباً والنظم في اللغة جمع الالفاظ في السلك والمراد منه هنا التأليف فيكون في كلامه استعارة

في الكتب مفصلة عسيرة الضبط
فأردت ذكرها بمجمل مضبوطة على
وجه نطق به كتب المتقدمين ودل
عليه بذر المتأخرين فنظمت

(قوله والتقدير قد ذكر الخ) أي
فقتت النقوش الدالة على الالفاظ
الدالة على المعاني ولا بد من التبريد
في نقشت بان راديه وقعت أدل أو بقي
على ظاهره وهو يقصع النقش للزم
عليه تكرار الدلالة على النقش لانه
يكون مدلولاً عليه بالفعل أو لا بل لفظ
النقوش آخر أو الحاصل ان النقش
يطلق على الاثر المرئي الدال على اللفظ
ويطلق على ايقاع ذلك الاثر والمعنى
الاول هو المراد من لفظ النقوش
والمعنى الثاني هو مدلول الفعل
اصالة لكن تركب التعبير يدعنا
تخلصاً من التكرار بان يراد به مجرد
الايقاع

فرائد عوائد تحقيق معاني
الاستعارات وأقسامها

(قوله أو مجاز مرسل يعني) حاصل
هذا الوجه ان المراد من النظم
في كلام المصنف التأليف

الخاص وهو جمع العبارات الموقوفة
وان كان الزوم واقعا بين النظم
الحقيقي وبين مطلق التأليف فهذا
الزوم كاف في اطلاق النظم على

التأليف الخاص لان هذا الخاص
فرد من اطلاق لازم للنظم الحقيقي
(قوله وهو الجنس المضارع في
كلام الشيخ الاميران الجنس لاحق

وهو الظاهر لان الواو من الشقين
والراء من وسط الاسان وهما
مشباعدان (قوله لا تاتسع الخ)
حاصله ان التواتر محتمل لان يراد

بهما ما كان متغولاً عن القوم وان
براديهما مكان مستنظام من
كلامهم بخلاف العوائد فهي نص
فيما كان منقولاً عنهم هذا مراده

ويرد عليه ان العوائد محتملة لان
براديهما ما كان مستنظاما من كلام
القوم لعود اليه عنهم أيضا وعبر
الشيخ الاسير بالاسكال بدل تعبير

شجنا بالاستنباط وعلمه فالتواتر
محتمل لما كان مأخوذاً عن القوم
نقلًا واستنباطا ولما كان مبتكرا
بان يصطلح عليه المصنف مخالفا
لغيره بخلاف العوائد فهي خاصة
بما كان مأخوذاً عن القوم فنقلنا
واستنباطا وهذا أظهر

تصريحه بتعبه أو مجاز مرسل يعني الاول يكون المصنف قد شبه التأليف بالنظم بجامع الجمع
في كل واستعار النظم للتأليف ثم اشتق من النظم معنى التأليف فقلت بمعنى ألفت وعلى الثاني
يكون قد أطلق المازوم وهو النظم وأراد اللام وهو التأليف ثم اشتق من النظم معنى التأليف
قلت بمعنى ألفت والمراد على هذا التأليف مطلق الضم على وجهه لا لانه لازم للنظم المعنى
الحقيقي وان كان المناسب هنا فردا منه فتأمل (قوله فرائد عوائد) من اضافة المشبه به للمشبه
كأين الماه في قول الشاعر

والريح تعثب بالفضون وقد جرى * ذهب الاصيل على بلين الماء

وعلى هذا الاصل عوائد شبيهة بالفرائد في النفاسة هذا ان جعل ذلك تركيبا اضافيا فان جعل
تركيبا موصفيا والمعنى فرائد صفتها انها عوائد كان في كلامه استعارة تصريحية حيث شبهه
طوائف المسائل بمعنى الفرائد واستعار اسم المشبه به للمشبه وقد اعترض الفاضل العصام على
المصنف بأنه لو قال فرائد فوائد لكان أحسن ورذبان غاية ما فيه مرعاة تركبة نظمية وهي

الجناس المضارع الذي هو توافق الكلمتين في عدد الحروف وهما تواتر بينهما مع اختلافهما في
حرفين مقاربي الخرج وفيما قاله المصنف مرعاة ثمة معنوية وهي أن هذه الفرائد عائدة اليه
من كلام القوم وابست من محترما فيكون مطابقة القول فيما تقدم على وجهه لا يقال التعبير
بالقوائد فيه مرعاة كل من النسكتين لما هو معلوم من أن معنى الصادق ما كتبته من علم وغيره

والاكتساب يفيد عدم الاختراع لا تمنع ذلك اذا اكتساب بمعنى التجميع وهو شامل لما هو
يطريق النقل عن القوم ولما هو يطريق الاستنباط من كلامهم فلا تتم مطابقة هذا التعبير وقوله
فما تقدم على وجه الختم قد يقال ليس في التعبير باله واند مرعاة النسكة المذكورة لاحتمال أن
تسميت عاونا بغيره وهما من المصنف على من بعده فلا تتم المطابقة السابقة قد عبر (قوله

للتحقيق الخ) متعلق بظلمت واللام تعليلية والمراد من التصديق كذا الشيء على الوجه الحق كما هو
أحدهم عليه لانبات الشيء بدليل كما هو المعنى الآخر وهذا أحد الالفاظ الخمسة التي توجد في
كلامهم وثانها التدقيق وهو اثبات المسئلة بدليل على وجهه فمقدمة وقيل اثبات دليل المسئلة
بدليل آخر وثالثها الترفيق وهو التعبير بفائق العبارات الحسنة ورابعها التخييق وهو مرعاة

النسكات المعانية والمحسنات البديعية وخامسها التوفيق وهو جعل العبارة سالمة من الاعتراض
العموي وقد لوح العصام الى الاعتراض على المصنف كما حقق معاني الاستعارات وأقسامها
وقرأنا بحق الترشيع فكان عليه أن يترك في الديباجة كما ذكره هذا الثلاثة قولها قال وكأنه
أدرجه في القرائن لأن كلام الترشيع وقربة الممكنة من ملاحظات المشبه به وقد أجاب بعضهم

بأنه اعتمد كالترشيع فيما يأتي به الملاحظة فهو غير مقصود لانه فلا يحتاج لذكره في الديباجة التي
من شأنها ان تذكر فيها المقاصد ويؤيد هذا الجواب قوله فيما يأتي العقد الاول في أنواع المجاز
حيث لم يزل وفي الترشيع مع أنه ذكره ولا يخفى أن ما قيل في الترشيع يأتي في التجربة أيضا وان
لم تعرض له العصام تنقطع (قوله معاني الاستعارات) أي معنى الاستعارة التصريحية ومعنى
الاستعارة الممكنة ومعنى الاستعارة التخييلية وأورد على المصنف أن معنى الاستعارة
التصريحية لا يحتاج الى التحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه وأجيب بان تسلط التحقيق على
المعاني باعتبارها كرها وهو معنى الممكنة والتخييلية على أن تحقيق الشيء لا يتوقف على صفاته
ولاعلى الاختلاف فيه لانه كما تقدم كذا الشيء على الوجه الحق خفا كان وظاهرا متفقا عليه
أو متخالفه فحين (قوله وأقسامها) أي أقسام الاستعارات الثلاثة وقد اعترض العصام

(قوله ورد الاعتراض من أصله) حاصل الاعتراض ان المصنف لم يذكر أقسام (١٣) المكنية وعذره في ذلك أنهم الأقسام لها في الواقع

وقد ادعى انه حقق أقسام الاستعارات كلها ومنها المكنية وحاصل الجواب ان الاندلس لم انها لأقسام لها بل لها أقسام من أصلية وشعبة وغير ذلك ولا نسلم انه ترك أقسامها بل قوله الاتي القريدة الثانية ان كان المستعار اسم جنس الى آخره الصفة الاولى جازي فطلق الاستعارة وبشبهه انه عبر بالاسم الظاهر في قوله ان كان المستعار اسم جنس ولم يقل ان كانت بعد الضمير على خصوص المصرفة (قوله وبقي الاصل المخرج) مثال المكنية المربعة نطقت لسان الحال بكذا فالسان تحييل والنطق ترشيع لان الاسان أشد ارتباطا وتعلقا ومثال المجردة نطقت

وقرأته في ثلاثة عقود

الحال الواضحة بكذا لان الواضح بلاغ التشبيه وهو الحال ومثال المطلقة نطقت الحال بكذا ومثال التثنية قوله تعالى أفن حق عليه كلمة العذاب أفانت تشككن في النار وسأني بانهما (قوله في ثلاثة عقود) حاصل ما قاله الشيخ انه يحتمل ان المراد به المنيوط فتكون العقود مجازا مرسلات علاقته الكيفية والمجوزة وان يراد بها الابواب الثلاثة فتكون العقود استعارة تصريحية وبزعم علي الاول تكون المسائل في ثلاثة خيوط وهو لا معنى له ويجب بانه لم يرد بذلك بيان ان المسائل في خيوط لانه لا يعقل بل المراد بيان تمام الشبهة بين المسائل والقرائن

على المصنف بانه لأقسام المكنية حتى يحققها ثم اعترضه بانه من المذاهب فيها منزلة الاقسام قال على ان عود الضمير المتصل بأقسامها الى الاستعارات لا يستلزم أن يكون لكل منها أقسام بل أن يكون مجموعها أقساما ورد الاعتراض من أصله بان المكنية تنقسم كغيرها الى أصلية وشعبة والى تثنية وغير تثنية على ما مر شعبة ومجردة وطرفة ومثال الاصلية أن ثبت المنية انظارها بزيد فثبت المنية بمعنى السبع واستعمل لفظ المشبه به المشبه ثم حذف وأثبت شي من لوازمه وهو الاظهار كاساق والتبعية لا يحتمل اقامة الضارب بدم بزيد فثبت الضرب بمعنى القتل واستعار اسم المشبه به المشبه واستق منه قائل ثم حذف وأثبت شي من لوازمه وهو اقامة الدم لان أكثر ما يستعمل في القتل وبقي الاصل لا يخفى على من له الملم بالحق (قوله وقرئتها) أي قرأت الاستعارات الثلاثة وقد اعترض العصام على المصنف بانه لم يحقق الاقضية الاستعارات بالكتابة وأجيب بان جمع القرائن باعتبار أفراد اقضية الاستعارات بالكتابة أو الأقوال فيها ورد الاعتراض من أصله بانه ان اراد بقوله انه لم يحقق الاقضية الاستعارات بالكتابة انه لم يبين الاقضية فيها ولم يمتنع لانه يبين قريضة المصرفة أيضا حيث قال فلا تعد قريضة المصرفة تجريد افانته يفهم من ذلك القول أن قريضة المصرفة من ملائمت المستعار له وذلك لبيان لقريضة افانته الامر ان هان اجبالي لا تصلي وان اراد انه لم يبين الاهي بانه تفصيلها فهو مسلم لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيلي بل يحصل بالبيان الاجبالي أيضا ثم التحقيق بالسان التفصيلي اكل وان اراد انه لم يبدّر بعنوان التحقيق الاهي فمسلم أيضا لكن كلام المصنف لا يقتضي التصدير بعنوان التحقيق ألا ترى انه لم يبدّر بعد الاقسام التحقيق على ان هذا الاعتراض لا يرد لان جعل قوله أقسامها وقرائنها عطف على قوله معاني الاستعارات كما هو المتبادر من سوق كلامه بخلاف ما لو جعل عطف على قوله تحقيق معاني الخفا فافهم (قوله في ثلاثة عقود) أي في ثلاثة سلاسل وهي الخيوط قبل النظم فيها واما بعد النظم فيها فتسمى مجموعها بضم بعض السين المهمة ومكون الميم والياء المهمة آخره فعلى كل من الحالتين لا تسمى الخيوط وحدها عقودا بل مع المنظوم فيها فالعقود مجموع المنظوم والمنظوم فيه الذي هو الفالدة اذا علمت ذلك علمت أن لفظ العقود مجاز مرسل علاقته الكيفية والمجوزة لا الاول وان جرى عليه الشارح ومن تخلفوه لان الخيوط وحدها لا تؤل الى كونها عقودا وان كانت تؤل الى ذلك مع ما نظم فيها وقد تقدم ان قوله فرأيت دعواؤهم من اضافة المشبه به المشبه ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا وصفيا كان لفظ القرائن استعارة تصريحية وعلى كل لفظ العقود ترشيع للتشبيه والاستعارة وحيث يجوز كما سيأتي ان يكون باقيا على معناه يجوز ان يكون مستعارا لما بحث الرسالة فيكون المصنف قد شبهها بمعنى العقود بجماع اشكال كل على التفاضل واستعار اسم المشبه به المشبه على طريقة الاستعارة التصريحية وقد اعترض العصام على المصنف بأن كلامه يقتضي أن كل من الثلاثة المتقدمة التي هي معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها عقودا من الثلاثة عقود وانها مرسمه هكذا قال والاول حتى دون الثاني ووجه حجة الاول فيما زعم انه حقق الاقسام في عقود وحقق الاستعارات بالكتابة في فقد وحقق قريضة في عقدها لكن هذا لا يتم الا لو كان المراد بمعنى الاستعارات خصوص معنى الاستعارة بالكتابة وبهراتها خصوص قريضة المكنية وليس كذلك فمما فاقوه والاول حتى ليس بحق ورد الاعتراض من أصله بأن كلامه انما يقتضي كون تلك الثلاثة متخذة كقريضة في هذه الثلاثة بحيث لا يخرج عنها ولا شأن ان الامر كذلك والمشاهدة شاهد صدق على ذلك وكفى به قريضة على المراد

الحقيقة وتظهر ما رأيت أسدا في الجملة ليسد فانه لم يرد به نساء ليدان ان الرجل الشجاع له شعر متلبد على رقبته بل يريد تمام المشابهة بين الرجل الشجاع والاسد الحقيقي حتى كأن الشعر المتلبد على ربة الاسد الحقيقي متلبد على ربة الرجل الشجاع

فان دأب المحققين النظر للواقع ثم تنزيل الالتقاط عليه حسماً لا يمكن لا العكس فتدبر (قوله العقد الاول) انما وصفه بالاول مع انه محذور أولاً لانه هو الاول ليكون الكلام جارياً على نسق واحد وذلك لانه يحتاج في كل من العقدين الاثنين الى التعبير بالثاني والثالث لطول العهد وحينئذ يحتاج في هذا العقد الى التعبير بالاول لما ذكرنا من (قوله في أنواع المجاز) الظرفية هنا من ظرفية الحال في المدلول لان أنواع المجاز معان والعقد الاول ألتقاط شبه على ماهو المختار في أسماء التراجيم كالباب والفصل من انما أسماء الالتقاط المخصوصة للحالة على المعاني المخصوصة فان قيل الظرفية يشترط فيها أن يكون المظروف تحيزاً ولظرف اجتزاً وما هانيس كذلك لا يجب بأن الظرفية هنا مجازية لاحقيقة وحينئذ يحتمل ان المصنف شبه مطلق ارتباط دال بمدلول بمطلق ارتباط ظرف بمظروف فسرى التشبيه من الكلمات العريجات واستعار لفظ في من جزى من المشبه به لجزى من المشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية ويحتمل أنه شبه العقد الاول مع أنواع المجاز بمظروف مع ظرفه واستعار لفظ المشبه للمشبه وحذف وزعزاعه بشئ من لوازمه وهو في طريق الاستعارة بالكناية ويحتمل غير ذلك ثم ان الاضافة في قوله أنواع المجاز للعهد والمعهود مادام كمال المصنف للاستغراق لانه لم يذكر جميع الأنواع في هذا العقد بدليل انه لم يذكر المكتسبة وقال بعضهم: صبح جعلها للاستغراق لانه ذكر المكتسبة ضمنها في قوله الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ لانه اذ اخله في ذلك كما سياتي بيانه والتمكن من المجاز وقد اعترض العصام على المصنف في كل من المضاف والمضاف اليه ومحصل الاعتراض في الاول أنه لو أبدل الأنواع بالاقسام لكان أوضح لانه قد عبراً ولا بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها والتعبير هنا بالانواع عرياً عنهم المغايرة وجوابه أن المراد بالانواع هنا الاقسام اطلاق النوع على القسم كثيراً ومحصل الاعتراض في الثاني أن الاولى التعبير بالاستعارة قبل المجاز لان المقصود في هذه الرسالة تحقيق معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها كاذ كمال المصنف قبل وانما ذكر المجاز المرسل في انباء استطراداً وجوابه ان ال في المجاز للعهد والمعهود هو المجاز بالاستعارة وأما ما جاب به بعضهم من أن الترجمة انما تقع بالمزيد كمال المصنف قد ذكر المجاز المرسل فلا يلا في كلام العصام كل الملافة لان ملحظة أن الاولى الترجمة المقصود دون غيره فتدبر (قوله وفيه ست فرائد) من ظرفية الاجزاء في الكل وان شئت قلت من ظرفية المفصل في الجمل لان الفرائد اجزاء العقد الاول وهو كل لها ولا شأن ان الاجزاء مفصلة والكل مجمل فالعبارتان متساويتان (قوله القريدة الاولى) يأتي هنا في وصفه بما بالاول ما تقدم قريباً في قوله العقد الاول وقد ذكر غير واحد ان القريدة الاولى مبتدأ وجهه قوله المجاز المفرد الخ خبر وتعبق بأن ما بعد التراجيم أحكام مقصودة في نفسها فلا يناسب جعلها تابعة لغيرها كما ذكره السمرقندي في شرح الرسالة العنصرية فالاولى جعل الخبر محذوفاً كما أشار اليه الشارح بقوله في تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها وهكذا يقال في نظائره وقد تعرض المصنف في هذه القريدة لتقسيم المجاز الى مجاز مرسل والى مجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة وهذا هو التقسيم النانوي وأما التقسيم الاول فهو تقسيم المجاز الى مجاز عقلي وهو اسناد الشيء لمعبر من هوله كما في قولك آيت الربيع البقل ومجاز لغوي وهو ما سبب ذكره المصنف بقوله أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وكما ينقسم المجاز الى هذين القسمين تنقسم الحقيقة الى حقيقة عقلية وهي اسناد الشيء الى هوله كما في قولك آيت الله البقل وحقيقة لغوية وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت فتأمل (قوله المجاز) هو في الاصل مصدر ممي يصلح للزمان والمكان والحادث ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ ولم يتحقق في ان الزمان ليس متقولاً لانه لعدم المناسبة

العقد الاول في أنواع المجاز وفيه ست فرائد (القريدة الاولى) المجاز

(قوله العقد الاول) المراد به الباب الاول من الابواب الثلاثة وهذا قسم على ان المراد بالهال هو قد فيها قبله الابواب لان الحيوط وحينئذ فظرفية القرائد هي من ظرفية الاجزاء في الكل لكن باعتبار كل فريدة على حدتها لا باعتبار مجموع القرائد لان مجموع القرائد هو الابواب الثلاثة بخلاف ما لو جعلت العقود بمعنى الخيوط فان الظرفية عليه من ظرفية الحال في الجمل تحصيلاً اذ يتصل ان القرائد حادثة في الخيوط والواقع خلافه وهو ان الخيوط حالة في القرائد وداخله فيها

منه وبين هذه الكلمة وانما اختلف هل المتقول عنه المكان أو الحدث فقال الاول الخطيب
 القزويني والثاني الشيخ عبد القاهر وعليه فالمناسبة بين المتقول عنه والمتقول اليه أن هذه
 الكلمة جازية أو مجوز بها من المعنى المتقول عنه الى المعنى المتقول اليه فهو ما يعنى اسم
 الفاعل أو اسم المفعول أو ما على الاول فالمناسبة بين المتقول عنه والمتقول اليه أن هذه الكلمة
 طريق لحضور معناها الجازي ونوقش بأن مقتضى ذلك أن تسمى الحقيقة مجازاً أيضاً بل هي أولى
 بالتسمية بذلك لانها طريق لحضور معناها بنفسها بخلاف تلك الكلمة فانها طريق لحضور معناها
 بواسطة القرينة وأوجب بأن هذه التسمية لا توجبها بخلاف هذه الوصفية فانها توجبها والفرق
 بينهما أن الاولى مجر من مناسبة ولا كذلك الثانية فاذا سميت شخصاً بعبد الله لا تصافه بالعبودية له
 تعالى فلا يلزم أن يسمى غيره بذلك وان كان متصفاً بها واذا وصفت شخصاً بكونه أحراراً لا تصافه بالحر
 الحرز لم أن تصف بذلك كل من اتصف بالحر الذي كور قد تدبر (قوله المبرد) انما قيل بذلك مع عدم
 تقديم القوم به لا يشعر في تعريفه ما وقع في تعريفهم من التجوز في الكلمة وتوضيح ذلك أن القوم
 لم يقصدوا الجازي المبرد وعرفوه بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ ثم فسعوا الى مفرد
 وصرحت بكتفي ظاهر التعريف وظاهر التفسير لان ظاهر التعريف يقتضي ان المراد الجازي المبرد
 وظاهر التفسير يقتضي أن المراد الجازي مطلقاً فكان ذلك داعياً لتأويل الكلمة بما يشمل الكلام
 مجازاً للدفع عن ذلك التناقض وقد يقال القسم في كلامهم الى مفرد وصرحت بكتي عن المعرف بأنه
 الكلمة الخ لا يدل أنهم ذكروه عند التقسيم مظهر احث قالوا والجازي اما مركباً وما غيره ولو كان
 عنه لمكان المقام للاضمار فتأمل (قوله أعني) أي به فصلته بمجوزة للعالم (قوله الكلمة) المراد
 بها ما يشمل الاسم والفعل والحرف كما هو صطلح الصاقو يعلم من أخذ الكلمة جنساً في التعريف
 أن كلام الجازي الخلف والجازي اذ يادونه هو ما غير داخل في ذلك لانه ليس بمعنى الكلمة بل بمعنى
 آخر كما سفي في السهلة اذا علمت ذلك علمت أن ذكرهم لذلك في الجازي المرسل ليس على ما ذهبي قد تدبر
 (قوله المستعملة) الذي في كتب التجويز ان الكلمة قول مفرد قالوا والقول اللفظ المستعمل
 حينئذ الكلمة انما يقال المستعمل لكن أهل البان أرادوا بما مطلق اللفظ المفرد فادوا
 المستعملة لاخراج المهمة والموضوع قبل الالام عمل فكل من ليس بمجاز كأنه ليس بحقيقة
 لا اعتباراً لاستعماله في تعريفها أيضاً كما تقدم (قوله في غير ما وضعت له) خرج هذا التقيد الحقيقة
 فانها الكلمة المستعملة في ما وضعت له كما مر ولا ينبغي أن مافي كلام المصنف اسم موصول أو
 نكرة موصوفة على كل فوضعت له أو صفة جرت على غير ما هي له لانها رفعت ضميراً يعود على
 غير الموصول أو الموصوف وحقة فالواجب الابرار الآن يقال المصنف جرى على طريقة
 الكوفيين الجوزين لعدم الابرار عند أمن اللبس كأنها لا على طريقة البصريين الموجبين
 للابرار مطلقاً لا يقال الخلاف انما هو في الوصف وأما الفعل فيجوز عدم الابرار فيه عند أمن
 اللبس اتفاقاً كما نقله بعضهم عن الراي لا تقول في ذلك ما في التصريح وغيره من حكاية الخلاف
 مع الفعل أيضاً فان قيل لمن صيغ العموم لانها اسم موصول أو نكرة موصوفة في سياق النفي
 وكل منهما ميم وقد تقرر عندهم من القواعد أنه اذا تضمنت أداة النفي على أداة العموم يكون
 الكلام من باب سلب العموم وثني الشمول فيصدق نفي البعض كما في قولك لم تأخذ كل الدراهم
 وحديث يكون التعريف صادراً بالمشترك الذي استعمل في بعض ما وضعت له كما ان الاستعملت
 في أحدها معاني لان ذلك كلمة مستعملة في غير كل ما وضعت له الخ أوجب بأن ذلك أمر أعظم
 لا كلى فانه على خلاف الغالب على حدوثه تعالى والله لا يجب كل احتمال فخور وزد السؤال من

المفرد أعني الكلمة المستعملة في
 غير ما وضعت له

(قوله فقال الاول الخ) فالخطيب
 القزويني يحمل النقل عن مكان الجازية
 والشيخ عبد القاهر يجعل النقل
 عن الجازية لكن الجازية في كلام
 الشيخ عبد القاهر بمعنى الاتصال
 لانها مأخوذة من جاز المكان بمعنى
 تعدها وانتقل عنه بعد أن مر فيه
 والجازية في كلام الشيخ الخطيب
 بمعنى السلو والمرو في مكانها هو
 الطريق الممر رفيه ثم المراد بذلك
 النقل ان الباني وضع اللفظ الجازي
 للكلمة المستعملة في غير ما وضعت
 له بعد ان كان معناه في اللغة ما تقدم
 فاستعمله الآن في الكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له على
 سبيل الحقيقة وما ذكر من أن
 الكلمة جازية أو مجوز بها أو طريق
 الى حضرة ورواهاها بيان لوجه
 التسمية وليس بها للعلاقة (قوله
 في غير كل) أي في غير مجموع المعاني
 التي وضعت لها الكلمة

في الدعاء واللغوى في الاقوال والافعال لاشد أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة
 بخلافه اذا استعمله النشري في الاقوال والافعال او اللغوى في الدعاء فإنه ليس كلمة مستعملة في
 غير ما وضعت له لاجل علاقة لعدم ملاحظة العلاقة في هذه الحالة فتدبر (قوله مع قرنة) الاولى
 وقرنة لان ادخال لام الاجل على العلاقة وجعل القرنة من تعلقات صفاتها يقتضي أن العلاقة
 هي الاصل في القصد والقرنة تابعة لها وليس كذلك فان قيل العطف كذلك أجيب بأنه وإن كان
 كذلك لكن المعنى المقصود بالحكم للمعطوف عليه بخلاف الصفة ومتعلقاتها فانها مجرد
 التقيد وقوله مانعة الخ لم منه أن المجاز لا يتوقف على القرنة المعنية وهو كذلك نعم يتوقف عليها
 من حيث الاعتداده عند البلغاء والتركيب بين المانعة والمعينة أن الاولى لا تفصح عن المراد وانما
 تمنع من ارادة المعنى الاصل بخلاف الثانية فانها تفصح عن المراد بل تمنع من ذلك أنها تمنع من ارادة
 المعنى الاصل في كل معنية مانعة ولا عكس ومثال الاولى في الجاهل من قولك رأيت بحراً في الجاهل
 ومثال الثانية يعطى من قولك رأيت بحراً يعطى من خارج هذا القيد الكتاب لان قرنتها لا تمنع من
 ارادة الخ في الاصل فليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة على الرابع ومثالها قولك زيد كثير الرماح
 فانه كناية عن الكرم بقرنة المدح وهذه القرنة لا تمنع من ارادة المعنى الاصل وهو الاخبار بكثرة
 الرماح فثبتأمل (قوله عن ارادته) يؤخذ منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن أجاز من
 الاصولين فقد رأى أن القرنة تمنع من الحقيقة وحرها بخلاف ما لو كانت مع المجاز لا يخفى أن
 الجمع بين الحقيقة والمجاز غير عوم المجاز اذا الاول يعتبر فيه شخص المعين وأما الثاني فيعتبر فيه
 كلى بعينه وما لذلك كان من المجاز فتدبر (قوله ان كانت علاقة الخ) هذا التفصيل هو الطريقة
 المشهورة وهناك طريقة ثانية وهي ان كل مجاز فهو استعارة ولا مشاحة في الاصطلاح وعلى
 الطريقة الاولى فالمعبر في التقسيم انما هو ملاحظة العلاقة فان لوحظ أن العلاقة غير المشابهة
 فجاز مرسل وان لوحظ انها المشابهة فاستعارة مثلاً اذا أطلق المشفر على شفة الانسان فجاز عن
 شفة البعير فان اردت أن العلاقة الاطلاق والتقيد كل مجاز امر سلاوان أريد به المشابهة كان
 استعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة لا على وجودها فتأمل (قوله غير المشابهة) أي كاعتبار
 ما كان واعتبار ما يكون واعتبار السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالسية والمحلسية
 والاطلاق والتقييد والمجازورة الى غير ذلك وقد ناقش بعضهم في بعضها وبالجملة فلا يقول على
 قولهم علاقات المجاز خمسة وعشرون ونحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاولى قوله
 تعالى وآتوا النسيأى أموالهم فان المراد الذين كانوا يأتى بقرنة الامر يأتى بهم أموالهم اذا لا يؤمر
 بذلك الا بعد بلوغهم ولا يتم بعد البلوغ ومثال النسيأى قوله تعالى انى أأرى أن عصر خراف المراد ما
 يكون خراف بقرنة قوله أعصر اذا بعصر الا العنب وفي لغة بعض العرب اطلاق النجر على العنب
 وعليها فالأية من باب الحقيقة ومثال الثالثة رعينا الغيث فان المراد النبات الذى سببه الغيث
 بقرنة قوله رعينا وبقيّة الأمثلة لا يخفى على من له الملم بالقرن (قوله فجاز مرسل) انما هو قوله
 بالارسل لانهم أرسلوا عن ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه الذى يثبت عليه الاستعارة
 وقبل لانهم أرسلوا عن التقيد بعلاقة وفوق فيه بأنه لا يظهر الا فى الكلى دون كل نوع لانه
 مختص بالعلاقة التى اعتبرت فيه وأجيب بأنه لو لوحظ الكلى فى اصل التسمية (قوله والاولا) أى وان
 لم تكن علاقته غير المشابهة بأن كانت المشابهة لان فى التثنية اثبات وعمما يبنى التنبه ان التثنية
 نحو هذا الموضوع كقوله تعالى الانصر وه فقد نصره الله الاتفر وايعد بكم هذا الى العيال غير ذلك
 أصلها ان الشرطية المدعومة فى النافية فليست اذا استثناء كما قد يتوهمه بعض القاصرين فاذا

مع قرنة ما تمنع من ارادته ان كانت
 علاقته غير المشابهة فجاز مرسل والا

فاستعاره مصرحة (الفريدة الثانية)

ان كان المستعار اسم جنس أى اسمها غير مشتق

(قوله كحاتم) حاصل ما ذكره فيه ان الجمهور على ان الاستعارة فيه أصلية والسبكي في عروس الأفراح على انها تبعية وتقرر بها على الأول ان يشبه من له كمال في الجود بصاتم الطائي ثم يدعى أن لفظ حاتم موضوع اطلاق الجواد الشامل لحاتم الطائي وغيره ثم يستعار لفظ حاتم من حاتم الطائي للمشبه فيقال رأيت اليوم حاتمًا أى من له كمال في الجود هذا ما يفهم من شرح المولى ووجه ما قلناه ان يونس عن العاصم تقرر بأن يقال يشبه من له كمال في الجود بحاتم الطائي ثم يدعى أن لفظ حاتم موضوع على بلغ النهاية في الكرم ويدعى ان المشبه داخل فيه بل بلغ النهاية في الكرم ويستعار لفظ حاتم من معناه الحقيقي للمشبه وعلى كلا التقريرين فالتشبيه سابق على التأويل في حاتم وتقرر بها على انها تبعية أن يشبه كمال الجود بلوغ النهاية فيه ثم يدعى ان كمال الجود داخل في بلوغ النهاية ويستعار لفظ بلوغ النهاية الى الجود ويستحق منه بالغ النهاية في الجود بمعنى الكامل فيه ثم يعبر عن هذا المعنى بلفظ حاتم مراد به من له كمال في الجود

قال الشخص الاستثناء متصلا أو منقطع تغليظا لك فلا يحسن جوابه الا بأن تقول له متصل بالجمل منقطع عن الفصل إشارة الى انه اتصل بالجمل واتقطع عن الفصل حيث جعل هذا استثناء لا لمحالة وانما يتقدم في كونه متصلا أو منقطعا (قوله فاستعاره مصرحة) اعترض بأنه كان الأولى ترك التشبيه بالمصرحة لانه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة أن يكون المجاز استعارة مصرحة بل قد يكون استعارة مكتوبة وأجيب بأجوبة منها انه قبل بالمصرحة لانها محل الاتفاق بخلاف المكتوبة كما سأتى بيانه في العقد الثاني ومنها ان المكتبة خارجة عن التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المخدوف ولا يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له اذ لا استعمال بهذا الحذف ومنها ما قرر بعضهم من أن المكتبة خارجة عن الموضوع كما يدل على ذلك تقييد القمريه بالمناجاة عن ارادة المعنى الاصلى لان قرينة المكتبة ليست بمنفعة عن ارادته بل رمز اليه في كل من هذين الجوابين نظر لانه يلزم على كل منهما أن المكتبة ليست من اقسام المجاز المعرف بما ذكر وليس كذلك وحينئذ فالوجه انها داخل في التعريف واد المستعملة ولولا القوة والمناجاة ولو بواسطة اضافتها الى المشبه وبالوجه لو وافق المصنف غيره في عدم التقييد لكان أولى فتدبر (قوله الفريدة الثانية) تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستعارة الى أصلية والى تبعية باعتبار المستعار الذي هو لفظ المشبه به كما يرد لشد ذلك قوله ان كان المستعار الخ فاقبل (قوله ان كان المستعار الخ) انما يعبر بلفظ المستعار ولم يعبر بلفظ الاستعارة مع أن مقتضى الظاهر التعبير به لان لفظ المستعار ض في المقصود وهو لفظ المشبه به بخلاف لفظ الاستعارة فانه لا يطلق على ذلك يطلق على المعنى المصدري وهو لا يصح أن يراد بها كمالا يعني (قوله اسم جنس أى اسم الخ) انما يقل من اول الامر ان كان المستعار اسما غير مشتق ليوافق القوم في تعبيرهم باسم الجنس ثم يفسر به الاسم غير المشتق وانما يفسر بذلك مع أن التفسيرين وظائف الشراح ثلاث لا يوافقهم المراد ما ساقف التكرار ما أفاد معناها كما هو مصطلح النحاة وليس كذلك لانه بهذا المعنى لا يشمل علم الجنس كاسامة مع أن الاستعارة فيه أصلية ويشمل الاسم المشتق مع ان الاستعارة فيه تبعية وذلك قال العاصم في أطوله اسم الجنس في عرف الصائغ لا يشمل اسامة ويشمل الاسم المشتق فلا يصح ان يقصد ههنا ما هو في عرفهم لظهور أن اسامة ترمى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية بل لا يصح ان يقصد ههنا الا الاسم غير المشتق ولعلمهم اصطلاحا على ذلك لكن اعترض بأنه يشمل العلم الشخصي مع أن الاستعارة متبعة فيه لانها مبنية على ادعاء أن المشبه فرد من افراد المشبه به المستلزم ان يكون المشبه كلياً وردبان العلم الشخصي خارج عن القسم الذي هو الاستعارة لانه لا يكون مستعاراً ومحل امتناع الاستعارة في العلم الشخصي اذا لم يضمن وصفية وبواسطة اشتهاره بصفة كثر يدعرو ويكرى الى غير ذلك وما اذا تضمن وصفية وبواسطة ما ذكر كحاتم وما در وصحان الى غير ذلك فلا تنفع فيه الاستعارة ثلثاً اوليه حينئذ بكل وتكون الاستعارة فيه حينئذ أصلية عند الجمهور ولا نه كاسم الجنس لكون الصفة المتفهمة خارجة عن مدلوله بخلاف المشتق لكن قد صرح السبكي في عروس الأفراح بأنها تبعية لتأويله بالمشتق هذا ومنع السعدى التاويج والسيد في شرح المفتاح كون الاستعارة تبعية على خصوص ادعاء أن المشبه فرد من افراد المشبه به وادعى كل منهما أنها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عن المشبه اذا كان جزئياً بل هذا التبرأ بلوغ بذلك صرح العاصم كما نقله المولى في تعريب الرسالة الفارسية بعد أن نقل اتفاق القوم على ما تقدم فتدبر (قوله غير مشتق) أى ولو تأويله فلا يخل في المشتق المتني ههنا والمثبت فيما أتى أسماء الافعال الجاهلية كصومه وهيمان وأوله لانها في حكم الافعال ويدخل فيه أيضاً المصغر كرجل والمنسوب كقشرى

اللفظ بمعنى وبعاده عليه الضمير بمعنى آخر وهذا يتدفع ما يترأى في كلامهم من جريان الشيء في نفسه على أنه لا يعد أن يراد بها الكلمة المذكورة ويكون جريانها في اللفظ المذكور من جريان الكل في الجزئي فتدبر (قوله في اللفظ المذكور) أي ولو بالقوة كما في الجملة المقدرة المستغنى عنها بنم الجواب بأسوأ من قال أقنلت زيداً بمعنى أضمرته ضراً بشدداً بقربة الحال فإن التقدير ثم قتله بمعنى ضربه ضراً بشدداً بالقربة المذكورة قتل في الجملة المقدرة استعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بالقوة بعد جريانها في المصدر كما في تعريف الرسالة الفارسية (قوله بعد جريانها الخ) استشكله العصامي أطوله حيث قال هذا مشكل جداً إذ لا يخفى على مستعبر لاشتق أو حرف أنه لا يتكامل ولا يالمد أو متعلق بمعنى الحرف ولا يستعير شيئاً منها ٨٥ ودفع هذا الاستشكل بأن المراد بعد جريانها في القوة والاعتبار لا في الفعل واللفظ حتى يرد ذلك فتدبر (قوله في المصدر) أي ولو مقداراً فلا يعترض بالاشتق الذي لم يسمع له مصدر كما قاله الشيخ ياسين (قوله أن كان المستعارة مشتقاً) أي بأن كان فعلاً أو اسماً مشتقاً ولو تأويله كما تقدم (قوله وفي متعلق الخ) معطوف على قوله في المصدر والمناسب أن يقرأ متعلق بفتح اللام وإن كان المتعلق نسبة بينهما لأن الأولى أن يعتبر الكل أصلاً والجزئي فرعاً فتدبر (قوله أن كان حرفاً) أي أن كان المستعارة حرفاً كاللا يخفى (قوله والمراد بمتعلق معنى الحرف الخ) انما يعبر بقوله والمراد به لا يعبر به إلا في مقام يوهم خلاف المراد لانه قد اشتهر أن متعلق معنى الحرف ما يذكر كلبان متعلق معنى الحرف كالعامل والجزرور في عياتيهم أن المراد بذلك دفعه بقوله والمراد بمتعلق معنى الحرف الخوانعاً لا يمكن ذلك من ادان العامل والجزرور في نحو قوله تعالى ولا سلبتكم في جذوع النخل ثم تجر الاستعارة فيها حتى تكون الاستعارة في الحرف تابعة لها فتأمل (قوله ما يعبر عنه الخ) ما واقعة على معنى كل أخذ من البيان المذكور بعد وحسن ذلك بدم تقدير مضاف في كلام المصنف والأصل ما يعبر به لأن المعنى لا يعبر به وانما يعبر باللفظ الدال عليه وتوضح ذلك أنه إذا ريد بيان معنى الحرف وهو المعنى الجزئي عبر عنه بالمعنى الكلّي فيقال في بيان معنى من في نحو قولك برت من البصرة معناها الاستدعاء وفي بيان معنى في في نحو قولك الماء في الكوز معناها الطرفية وفي بيان معنى على في نحو قولك جلست على السطح معناها الاستعلاء وهكذا فهذه المعاني نسب مطلقة وليست معاني الحروف لأن معانيها نسب جزئية وهي الابتداء الخصوص والظرفية الخصوصية والاستعلاء المخصوص وهكذا ولا يخفى أن هذا معنى على ماهو التحقيق من أن الحروف كلها الاشارة وأسماء الموصول جزئيات وضعها واستعمالها كاجرى عليه العضد والسدودن وافقهما الأعلى مقابله من أنها كليات وضعها جزئيات استعمالها كاجرى عليه السعدون وافقهما فعلى الأول يكون الواضع قد استحضر الجزئيات بالقانون الكلّي ثم وضع لها فالكلّي آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون قد استحضر الكلّي ثم وضع له وعلى كل منهما فهي مستعملة في الجزئيات فأخلاف ليس إلا في الوضع كما هو موضع في رسالة الوضع (قوله من المعاني المطلقة) بيان لما وكتبت المعاني المطلقة تسمى المعاني الكلية والمعاني العامة (قوله وأنكر التبعية السكاكي) أي جعلها من جوهر كبري شئ ذلك قول المصنف فيما يأتي واختار السكاكي رد التبعية الخوانعاً غير ذلك لأن المرحوح منكر عند ذوي العقول الراجحة فالانكار معنى على الرجحان لا على الوجوب وقد اعترض بعضهم على المصنف بأن هذه الرسالة مبنية على الاختصار والمناسب لذلك أن لا يذكر هذا هنا اكتفاء بما ذكره في مسائل أو يستوفي الكلام عليه هنا حتى لا يحتاج لاعادته فيما يأتي وأجيب بأنه ذكره هنا استطراداً

في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر أن كان المستعارة مشتقاً وفي متعلق معنى الحرف أن كان حرفاً والمراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عن من المعاني المطلقة كالاستدعاء ونحوه وأنكر التبعية السكاكي

(قوله ما يذكر كلبان متعلق معنى الحرف) في بعض النسخ اسقاط متعلق وهو الصواب (قوله لأن معانيها نسب جزئية) فنقول كبرت من البصرة دل فيه لفظ من على كون البلد المعروف قبلاً السير ونفس السير مبدول عليه بالفعل ونفس البلد المعروف قبلاً لفظ الصبرة فمبدول من هو الحالة التي بين السير والبصرة وهي ابتداء منها

للمناسبة مقام التبعية وأخر بسط ذات إلى محله ومثل ذلك لا يباب فتأمل (قوله ورد حال إلى المكينة)
 ظاهر هذه العبارة أنه ردت نفس التبعية إلى نفس المكينة وليس كذلك لأنه ردت نفس التبعية إلى
 قريب سمة المكينة ويرد قرينة التبعية إلى نفس المكينة ففي نطق الحال بكذا يجعل الحال التي
 جعلها القوم قرينة التبعية استعاراً بالكناية ويجعل نطق التي جعلها القوم استعاراً بتعبئة
 قرينة المكينة وفي قوله تعالى فانقطعه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزباً يجعل العداوة
 والحزن التي جعلها القوم قرينة التبعية استعاراً بالكناية ويجعل اللام التي جعلها القوم استعاراً
 بتعبئة قرينة المكينة وأجيب بأن في كلام المصنف حذف عضاف والتقدير ورد ذات إلى قرينة
 المكينة كما أشار إليه الشارح اهـ وأجيب أيضاً بأن المراد وردت كيم إلى تركب المكينة
 فإن قيل ما ذكره السكاكي لا يظهر إلا إذا كانت قرينة التبعية لتفنية كما في المثالين المذكورين
 بخلاف ما لو كانت حالة كما في قولك قتل زيد عمر أعمى أنه ضرب بهضراً بشديداً بقرينة الحال
 أجيب بأنه فرض كلامه في تركب بمحمل التبعية والمكينة لا كذلك ما إذا كانت لقرينة
 حالة هذا وفصل بعضهم تفصيلاً حسناً وهو أن دخلت القرينة على جريان الاستعارة في المشتق
 أو في الحرف فالأحسن أن تجعل الاستعارة تبعية وإن دخلت على جريانها في غرض ذلك فالأحسن
 أن تجعل الاستعارة تمكينية وإن لم تدل على شيء منها فكل منهما حسن فليأمنل (قوله كما استعطفه)
 السكاكي للتشبيه وما موصولة والمعنى أن ما ذكره المصنف هنا كالذي استعطفه فيما سياتي
 واعترض بأن التذيير كرهنا عين ما سنده كره فيما يأتي فليزمن على ذلك تشبيه الشيء بنفسه وأجيب
 بأن التشبيه والمشبّه به وان اتحاد الابدان اختلافاً باعتبار ما يعتار ذكره هنا مشبّه واعتبار
 ذكره فيما سياتي مشبّه به وهكذا يقال في نظائر قد تدبر (قوله القرينة الثالثة) تعرض المصنف
 في هذه الفرقة لتقسيم الاستعارة إلى تحقيقية وإلى تخيلية باعتبار الاستعارة التي هو المشبّه
 كبر شد ذلك قوله أن كان المستعارة الخ لكنه سلك في هذا التقسيم مذهب السكاكي لاختصاص
 بدون غيره من الجمهور إذ الاستعارة عليهم لا تكون إلا تحقيقية مصرحة كائناً ومكينة وأما
 التخيلية عندهم فهي مجاز عقلية وليست من المجاز اللغوية لأن التجويز انما هو في الأثبات وعليه
 فتسميتها استعارة تسمى كسائياً (قوله السكاكي) نسبة لسكاك كقرينة بالين واجمه يوسف وكنيته
 أبو يعقوب (قوله إلى أنه) الضمير للعال والشأن وقد فسر بقوله أن كان المستعارة الخ لأن القاعدة
 أن ضمير الحال والشأن يفسر ما بعده كما في قوله تعالى قل هو الله أحد إلى آخر السورة شبه على أن
 الضمير للعال والشأن (قوله أن كان المستعارة الخ) مقتضاه أن السكاكي لم يذكر الأهلين
 القسامين وليس كذلك لأنه ذكر في المفاتيح ثلاثة أقسام تحقيقية على القطع وتخيلية على القطع
 ومحملة لهما بأن كان المستعارة صالحاً للعمل على ماله تحقيق وعلى ما ليس له وذلك كالافراس
 والرواحل في قول زهير

صحا القلب عن سلى وأقصر باطلة هـ وعري أفراس الصابور وأحله

يريد الأخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والتي زمن الصافيه في نفسه الصبا
 بالجهة التي يتخذها أفراس ورواحل كالجم والتجارة بجامع الاشتغال التام وركوب المسالك
 الصعبة في كل وحذف اسم المشبه به وأثبت شيأ من لوازمه وهو الأفراس والرواحل فالأفراس
 والرواحل يحتمل أن يكون استعارة تحقيقية إن جعل المستعارة أمراً محققاً حاسياً وهو ما يكون
 سبباً لاتباع التي من المأل والأعوان أو جعل أمر محققاً عقلاً وهو دواعي النفس وشهواتها
 ويحتمل أن يكون استعارة تخيلية إن جعل المستعارة أمراً متخيلاً وهو ما تخيله القوة المفكرة

وردها إلى المكينة كما استعطفه
 (القرينة الثالثة) ذهب السكاكي
 إلى أنه إن كان المستعارة

(قوله الضمير للعال والشأن)
 هذا ما اشتهر على ألسنة المؤلفين
 وحقق الصباني في حاشيته على
 الأشعر أني أن مدلول ضمير الشأن
 الحديث والقصة فإذا قيل هو زيد
 قائم كان المعنى الحديث زيد قائم
 (قوله ألسبا) المراد به ما كان عليه
 من التي والضلال زمن الشنوية
 بخلاف الصباني كلام المحشي
 الآتي فهو بمعنى الشنوية ثم
 رأيت في القاموس ما يؤيد خذمنه
 أنا لسبا يطلق على جهالات
 الفتوة وهو يؤيد ما قلنا من أن الصبا
 في البيت معنى التي والضلال

لصامان الصورة الشبيهة بالافراس والرواخذ بعد تشبيهه بالجهة التي يتخذها افراس ورواخذ
 وأجاب العصام بأنه لما كانت المحتملة لا تخرج في نفس الامر عن التحقيق والتصيلة لانه ان
 جعل المستعارة أمراً محققاً حساً وعقلاً فهي تحقيقية وان جعل أمراً مختصلاً فهي تخبيلية
 كان ما لك القسمة الى الانحصار فيهما (قوله محققاً حساً وعقلاً) المراد بالتحقق حساً ماله تحقق
 في الخارج بحيث يحس بحاسة البصر وذلك كما في قولك رأيت أسداً في المنام فان المستعارة
 وهو الرجل الشجاع محقق حساً بمعنى المذكور والمراد بالتحقق عقلاً ماله محكم العقل بأنه ذو
 تحقق لكونه ثابته في نفسه كالأموال الاعتبارية الصادقة وذلك كما في قوله تعالى اهدنا الصراط
 المستقيم فان المستعارة وهو الدين الحق محقق عقلاً بمعنى المذكور وعلم من ذلك أنه ليس المراد
 بالتحقق عقلاً مجرد كون المستعارة موجوداً في الفهم فان هذا القدر موجود في التخبيلية ولا
 يتحقق أنه عقلاً أي فخط (قوله فالاستعارة تحقيقية) سميت بذلك لان المستعارة محقق في الحس
 أو العقل (قوله والأي والايكن) المستعارة محققاً حساً وعقلاً ان كان مقتضياً وذلك كما في قولك
 أنشئت منية أظفارها بفلان فان المستعارة لم تخیل لانه بعد تشبيهه المنية بالسبع تحصل القوة
 المفكرة للمنية بصورة شبيهة بالأظفار فشبهت الصورة التخبيلية بالصورة المحققة واستعمل لفظ
 الاظفار من الصورة المحققة للصورة المتخیلة على طريق الاستعارة التخبيلية والتعبير بالقوة
 المفكرة أولى من تعبيرهم بالوهم لان الذي من شأنه التخیيل والتركيب إنما هو القوة المفكرة
 ويقال لها القوة المتصرف فكل من لم يكن تصرفها المذكور بواسطة الوهم نسبوه اليه وذلك ان
 الحكماء عوان في الرأس ثلاث تجاويف تجويف في مقدمه وفيه قوتان الاولى الحس المشترك
 وهو قوة تدرك صوراً محسوسة بآبها والثانية الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور في خزانة
 الحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه قوتان الاولى الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية
 كسدقة زيد وعداؤه عمرو والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك المعاني في خزانة للرواهمة
 وتجويف في وسطه مستطيل بين التجويفتين نافذ لكل منهما ومثلوه بالدودة وفيه قوة واحدة
 وهي المفكرة هذا ما اشتهر في النقل عنهم وفي كلام بعضهم أن الواهمة مع المفكرة في التجويف
 الذي في وسطه والحافظة في أول التجويف الذي في مؤخره واقتضت الحكمة الالهية فراغ آخره
 للترك والصدم كما قاله بعض شراح الهداية وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلب ولها
 شعاع متصل بالماغ وقد جعلت في قول بعضهم

امنع شريك عن خيالك وانصرف * عن وهمه واحتفظ لذلك واعقلا

وما عدا القوة العاقلة من هذه القوى لم يبق عند أهل السنة دليل على ثبوتها ولا على اتقانها فهم
 لا يقولون بنبوتها ولا بإتقانها (قوله تخبيلية) سميت بذلك لان المستعارة محققة
 وستكشف لك حقيقة أي في العقد الثالث (قوله الفريدة الرابعة) تعرض المصنف في هذه
 الفريدة لتقسيم الاستعارة الى المطلقة ومرشحة ومجردة باعتبار أمر خارج وهو الملائم كما قاله في
 الايضاح وهذا التقسيم حقيق بالنسبة للمطلقة مع كل من المرشحة والمجردة واعتباري بالنسبة
 للمرشحة مع المجردة وذلك لانه يمنع اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمنع اجتماع المرشحة مع
 المجردة كما في قولك رأيت أسداً في المنام فان الاستعارة في ذلك مرشحة مجردة لا قدراتها
 بالترشيح وهو قول له ليدو بالتجريد وهو قول ليدو بالتجريد وهو قول ليدو بالتجريد وهو قول ليدو
 لما تعارض الترشيح والتجريد تساقطافصارت في حكم المطلقة (قوله الاستعارة ان لم تقتزن الخ)

محققاً حساً وعقلاً فالاستعارة
 تحقيقية والتخبيلية مستكشف
 لك حقيقة (الفريدة الرابعة)
 الاستعارة ان لم تقتزن

(قوله ومثلوه بالدودة) أي مثلوا
 التجويف المتوسط في الرأس
 بالتجويف المتوسط في الدودة يعني
 أنه مثله في الاستطالة فلها ثلاث
 تجاويف تجويف عند رأسها
 وتجويف عند ذيلها وتجويف في
 وسطها وهو أطول من التجويفين
 الآخرين وقد أخبرنا بعض الناس
 أنه رآها كذلك

اعترض بان ثنى الاقتران فرع ثبوته فكان الاولى للمصنف أن يؤخر عنه بان يؤخر المطلقة عن كل من المرتفعة والمجردة وأجيب بأنه قدم المطلقة ليستعمل الكلام على الترشيع والتجريد بالكلام على المرتفعة والمجردة لما في ذلك من التناسب فليستأمل (قوله بما يلائم شيئاً الخ) لا يخفى أن معدوق الشيء واحد من المستعار منه والمستعار له فكان المصنف قال ان لم تقترب بما يلائم واحداً من هذين الامرين فسلب الاقتران عام اذا علمت ذلك علمت سقوط قول بعضهم الاولى اعادة النافي مع المعطوف بل يكون ناصي عموم السلب نعم لو قال المصنف ان لم تقترب بما يلائم المستعار منه والمستعار له لكان ذلك متجهاً عليه واعلم ان المنفى الاقتران به انما هو الملائم الزائد على القرينة كما يعلم من قول المصنف فيما يأتي واعتباراً لترشيح والتجريد الخ سواء كانت القرينة مفاعلة أو معينة فاذا قلت مشى الماء أرقط عند تشبهه الماء بحجة رقطه في الجري كانت الاستعارة مطلقة لآخر شعبة لان كلاماً من قولك مشى وقولك أرقط وان كان ملائماً للمشبه به ليس زائداً على القرينة بل الاولى قرينة غير معينة لانها انما تشبه الى التشبيه مجعولان مطلقاً والثاني قرينة معينة للبراد وكذا اذا قلت رأيت جحراً في الحمام يعطى فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان كلاماً من قولك في الحمام وقولك يعطى وان كان ملائماً للمشبه به ليس زائداً على القرينة بل الاولى قرينة مفاعلة والثاني قرينة معينة فتدبر (قوله لمخلقة) سميت بذلك لاطلاقها عما قبله كل من المرتفعة والمجردة (قوله نحو رأيت أسداً) هذا مثال للمطلقة التي قرينتها حالية وهي كون المقام مقام المدح بالشجاعة ومثال المطلقة التي قرينتها لفظة نحو رأيت أسداً يرى وقد اعترض العصام على المصنف بأنه كان الاول أن يمثل بالثي قرينتها لفظة ثلاثتهم أن الاطلاق مشروط بكون القرينة حالية وأجيب بأنه لو قال نحو رأيت أسداً يرى لاحتمل ان القرينة حالية ويكون لفظ الرى مجزئاً فافتكون الاستعارة مجردة لا مطلقة فاثبات المصنف بالمثل الذي قرينته حالية لقصد الاتيان بمثال لا يحتمل التجريد (قوله وان قرنت بما يلائم المستعار منه) أي دون المستعار له ليضرب ما لو قرنت بما يلائم كلاماً من المستعار منه والمستعار له فانهما لا تسفى حينئذ مرشحة كالاتسمى مجردة وذلك كما في قولك رأيت أسداً يمشى فان المشى يلائم كلاماً من المستعار منه والمستعار له (قوله فرشحة) سميت بذلك لاقترانها بالترشيح وهو في الاصل تقوية الولد بالبن قلباً لقلبا حتى يقوى على المص ثم أطلق اصطلاحاً على تقوية الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار منه ووجه تقوية هذا بالثي من متضمن لتعقيق المبالغة في التشبيه الذي يثبت هي عليه وكما يطلق الترشيع على ذلك يطلق على نفس اللفظ الملائم فهو من قبيل المشترك (قوله نحو رأيت أسداً له لبدانظفاره لم تقم) هذا مثال للمرشحة التي قرينتها حالية وهي القرينة المذكورة ومثال التي قرينتها النظمه نحو رأيت أسداً يرى له لبدانظفاره لم تقم وقد اعترض الحفص على المصنف بأنه كان الاول أن يمثل بالثي قرينتها لفظة ثلاثتهم أن الترشيع مشروط بكون القرينة حالية وأجيب بأنه لو قال نحو رأيت أسداً يرى له لبدانظفاره لم تقم لا يحتمل ان القرينة حالية ويكون لفظ الرى مجزئاً فافتكون الاستعارة مرشحة مجردة لآخر شعبة فقط فاثبات المصنف بالمثل الذي قرينته حالية لقصد الاتيان بمثال لا يحتمل التجريد كما مر تطهير وقوله له لبدانظفاره لم تقم لان البدن كعنب جع لبدته وهي الشعر المتولد على رقبه الأسد وقيل على منكبها وقيل بين كتفيه وقوله انظفاره لم تقم ترشيحاً لان التقليم كناية عن الضعف يقال فلان مقم الانظفار بمعنى ضعف فيكون في التقليم كناية عن القوة لانه اذا نفي الضعف عن ذات ثبتت لها القوة والادمانها عند الاطلاق الفرد الاكل وهو قوة الاسد ولا يخفى أن التقليم يوزن الفعل والقول وهو مفيد للمبالغة في القلم ومقتضى القواعد ان الثني متوجه على المبالغة دون اصل الفعل لكن

بما يلائم شيئاً من المستعار منه
والمستعاره قطلة نحو رأيت اسداً
وان قرنت بما يلائم المستعار منه
فرشحة نحو رأيت اسداً له لبدانظفاره
لم تقم

وان قرنت بجايلازم المستعارة فجردة
نحو رأيت أسدا شاكى السلاح
والترشيح أبلغ لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه والاطلاق أبلغ
من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد
انما يكون بعد تمام الاستعارة

(قوله) وقال بعضهم لا مانع من
وصف الكلمة بالبلاغة يراد من
بلاغتها دلالتها على ما به بلاغة
الكلام كدلالة ان على التاكيد
في مقام التأكيد والشك (قوله)
«أخوذ من المبالغة» وعلى هذا
فالحكم عليه بالمبالغة نفس
الترشيح (قوله) اذ لا يصح أن يكون
من المبني للفاعل) لأنه يقتضي ان
الترشيح مبالغ بصيغة اسم الفاعل
مع ان المبالغ هو المتكلم الاتي
بالتشريح وحاصل ما ذكره المصنف
من القرينة الثانية الى هنا انه قسم
الاستعارة في أصله وسبعة ثم قسم
كلامهما الى تحقيقه وتخييله
فالتقسيم الثاني المذكور في القرينة
الثالثة جاري في كل من القسمين
المذكورين في القرينة الثانية
فحصل ان الاقسام أربعة حاصله
من ضرب اثنين في اثنين ثم قسم هذه
الاربعة الى مطلقة ومربعة ومجردة
فالتقسيم الثالث المذكور في
القرينة الرابعة جاري في الاقسام
الاربعة المتصلة من الفردية الثانية
والثالثة فصارت الاقسام اثني
عشر حاصله من ضرب ثلاثة في
أربعة

المراد هنا في أصل النعل على حد قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله) وان قرنت بجايلازم
المستعارة (أي دون المستعارة منه ليخرج المألوف من بجايلازم كاذن المستعارة والمستعارة منه
كما تقدم (قوله فجردة) سميت بذلك لاقترانها بالتجريد وهو تضعيف الاستعارة بقدر ما يلائم
المستعارة ووجه تضعيفها بذلك انه متضمن لعدم قوة المبالغة في التشبيه الذي ثبت في عليه وكما
يطلق التجريد على ذلك يطلق على نفس اللفظ الملائم فهو من قبيل المشترك كما تقدم في الترشيح
(قوله) نحو رأيت أسدا شاكى السلاح) هذا مثال المجردة التي قرنتها الحالية وهي القرينة المتقدمة
ومثال التي قرنتها النقلة نحو رأيت أسدا يرعى شاكى السلاح ويجعل القرينة في مثال المصنف
حالة اندفع اعتراض الحفيظة عليه بأن الاستعارة فيه مطلقة لا مجردة لان الملائم المذكور فيه
قرينة والملائم الذي تصير الاستعارة فيه مجردة انما يكون بعد القرينة وقوله شاكى السلاح أي حاذيه
وقوه مأخوذ من الشوكة وهي السلاح وحده كافي القاموس وأما شاكى السلاح بتشديد
الكاف وقد تخفف عنه لانه لا يشك الرجل في سلاحه اذ لا يشك في سلاحه فلو شاكى السلاح كما
في ضياء الخلود اذ علمت ما تقدم علمت أن نفسه غير واحد لنا في السلاح بتمامه لاوافق ما في
كتب اللغة الآن يقال المراد بتمامه كونه حاذقا وباللحن أن شاكى اسم فاعل وهو مأخوذ من
الشوكة كما علمت فاصلة شاووك لكن دخله القلب المتكلم يجعل الواو بعد الكاف فصار شاكوهم
دخله القلب الذاق يجعل الواو ياء وقوعها من مطرفة ثم كسرة وقد قلب الواو في مكانها هزلة كما
في فاعل وخالف فيقال شاكى السلاح وهو القياس وقد سبق على حالها لكن تحذف الالف قبلها
فيقال شوك السلاح وقد تحذف الواو وانقل الواو المكسورة فيقال شاكى السلاح بضم الكاف
مخففة كما يؤخذ من القاموس (قوله والترشيح أبلغ) أي من الاطلاق والتجريد والحدود عليه
بالبلغة انما هو الكلام المشكل على الترشيح لان نفس الترشيح لانه لا يوصف بالبلاغة الا الكلام
والمتكلم فيقال كلام أو متكلم بليغ ولا يقال كلمة بل بغيره والترشيح كلمة وليس بكلام وعلى فرض
ملاحظة جملة ليله مثلا فليست مقصودة لانها حتى تكون كلاما وقال بعضهم لا مانع من
وصف الكلمة بالبلاغة لكنه خلاف الاصطلاح واختار بعضهم أن قوله أبلغ مأخوذ من
المبالغة لان البلاغة وهو الانسب بقوله لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه كما يمكن بلزم على
ذلك الشذوذ من وجهين الاول بناء فعل التفضيل من الزائد على الثلاث مع أنه لا يبنى قياسا
الامن الثلاثي والثاني تناو من المبني المعهول وهو يولغ اذ لا يصح أن يكون من المبني للفاعل
وهو بالغ فيأمل قوله لاشتماله الخ) اظها ان المراد بالاشتمال هنا الاستزام والاقتران فيكون في
كلام المصنف استعارة قصر محضة حيث شبه ذلك بمعنى الاشتمال واستعار اسم المشبه به ليعلمه
ويحتمل أن في كلامه استعارة بالكناية فيكون قد شبه اللازم والمزوم بظرف ومطروف وحذف لفظ
المشبه به وزال المبني من لوازمه وهو الاشتمال (قوله) على تحقيق المبالغة في التشبيه) يؤخذ منه
أن أصل المبالغة ثابت قبل الترشيح وهو كذلك لان الاستعارة تقتضي المبالغة في التشبيه والترشيح
انما يقتضي تحقيقها (قوله) والاطلاق أبلغ من التجريد) أي خلوه من المضعف ولا يخفى أن
المحكوم عليه بالبلغة انما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لانفس الاطلاق قد قدر (قوله) واعتبار
الترشيح والتجريد انما يكون الخ) يعني أن اعتبار الترشيح لا يكون الا بعد تمام الاستعارة بذكر
قرنتها واعتبار التجريد لا يكون الا بعد تمام الاستعارة بذكر قرنتها وقد فرغ على الشق الثاني
قوله فلا تعذر قرينة المصرة تجريدوا على الشق الاول قوله ولا قرنتها لمكنية ترشيحا فقهه لقف
ونشر مشوش وقوله بعد تمام الاستعارة أي بذكر قرنتها كما علمت لكن ظاهر كلام المصنف أن

(قوله ونوش هذا الاحتمال الخ) حاصل الاشكال ان الترشيح اذا استعمل باقاعلى معناه الاصلى فاما ان يراد بيان ثبوت المشبه فيازم الكذب لان الواقع انه ثابت للمشبه دون المشبه وان ارديان ثبوت المشبه ببيان ارجح الضمير قوله لبدانى الاسد الحقيقى كان كلاماً لا يحصل له اذ يصير المعنى رأيت رجلاً شجاعاً (٢٥) موصوفاً بأن للاسد الحقيقى لبدوا هذا غير معقول وحاصل الجواب بان فتح سار يربط

الترشيح بالمشبه بان يرجع الضمير فى قوله لبدانى الاسد بمعنى الشجاع ويراد بذلك الدلالة على تمام قوة المشابهة ولا يراد به الدلالة على ان الشجاع لبداحى يازم الكذب فقوة المشابهة بين الشجاع والاسد حاصله بالاستعارة وتتمام هذه القوة حاصل بالترشيح فصارت الاستعارة والترشيح كالتى الواحد من جهة ان المقصود بهما المبالغة أصلاً وكالاتاً وحسنه فكانت المستعارة نقل لفظ الاسد ولفظه لبدوا واستعملهما معاً فى الرجل الشجاع دلالة على قوة المشابهة قوة تامه وانما أو بالكتابة لان الواقع أنه لا واستعمل الاسد فى الشجاع للدلالة على قوة المشابهة ثم أثبت له اللبد للدلالة على تمام ذلك القوة قوله ما به الشئ هو هو

فلا تعد قرينة المصر حصر يرد ولا قرينة المكتبة ترشيعاً (الفريدة الخامسة) الترشيح يجوز أن يكون باقاعلى حقيقة تامة للاستعارة لا يقصده الاقويته ويجوز أن يكون مستعاراً

الشئ هو المركب وما واقعته على أجزاء وهو الاول مبتدأ وهو الثانى تأكيداً والخبر محذوف تقديره موجود هو المعنى ان حقيقة الشئ أجزاءه التى لا يتحقق ولا يوجد الا بها وهذا التفسير الذى ذكره انما هو الحقيقة فى نحو قولنا حقيقة الانسان حيوان الناطق فالمراد بالانسان فى هذا التركيب مسماه وهو مركب والحيوان الناطق

المراد المبالغة فقط لانها التى توقف عليها تمام الاستعارة الا أن يحصل على تمام الكلام الذى لا يحصل الا بذكر القرينة المعينة فتفطن (قوله فلا تعد الخ) قد عرفت أنه مفرع على ما قبله على اللب والنشر المشوش وانما اقتصر على نفي عذر قرينة المصر حتى يرد اولى صف عدتها ترشيعاً لانه لا يتوهم الا كونها ترشيد الكونها من جنسه فان كانا متماثلين للمشبه بخلاف الترشيح وتظهر ذلك يقال فى وجه اقتصاره على نفي عذر قرينة المكتبة ترشيداً دون نفي عدها ترشيداً فاقدر (قوله الفريدة الخامسة) تعرض المصنف فى هذه القرينة لبيان أن الترشيح يجوز أن يكون باقاعلى حقيقة وأن يكون مستعاراً من ملامم المستعار منه الملامم المستعارة وحسنه ان يكون ترشيداً بحسب المعنى قسمته تحت ترشيعاً باعتبار اللفظ أو باعتبار ما كان كاهو ظاهر (قوله الترشيح) المراد به هنا لفظ الملامم كاهو أحد اطلاقه بدلس قوله باقاعلى حقيقة وقوله مستعاراً فان كلا منهما يقتضى أن المراد به ذلك كالأصنى (قوله يجوز الخ) اشتكى هذا الجوز بأن الاستعارة لا بد فيها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فان وجدت للترشيح كان استعاره قطعاً وان لم يوجد كان حقيقة قطعاً وأوجب بأن القرينة المذكورة موجودة لكن لم يتحقق كونها الترشيح بل يتحقق أن تكون بخصوص الاستعارة وحسنه ان يكون الترشيح باقاعلى حقيقة ويحتمل أن تكون للترشيح أيضاً وحسنه ان يكون مستعاراً من ملامم المستعار منه الملامم المستعارة وتظهر ذلك ما ذاقيل رأيت حماراً وأسداً فى الجاه فانه يحتمل أن تكون القرينة لاجدهما كالاسد ويكون المعنى رأيت حماراً فى غير الجاه وأسداً فى الجاه وحسنه ان يكون لفظ الجاه حقيقة ويحتمل أن تكون لكل منهما وحسنه ان يكون لفظ الجاه مستعاراً للبدى كان لفظ الاسد مستعاراً للشجاع والمتبادر من كلام المصنف ان هذا الجوز فى كل ترشيح ويؤيده الاطلاق المؤذن بالعموم ويحتمل أنه على التوزيع باعتبار المقامات وقد يؤيده قوله بعد ويحتمل الوجهين الخ حيث لم يصرفنا التفرع والاولى كتر فائدة قد تدر (قوله أن يكون باقاعلى الخ) فى تقديمه هذا الاحتمال اشعار برأى محتمل فلا يرد أن التعدير بالجواز يقتضى الاستوامع أنهم صرحوا بترجيح الاحتمال الاول ونوش هذا الاحتمال بأنه لا يتصور حسنه فاما ان يكون مضافاً للمستعارة أو لا فان كان الاول لم الكذب وان كان الثانى فلو لا يحصل له وأوجب بانناختار الاول ونُدفع زوم الكذب بان اضافة الى المستعار له ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكر بل على سبيل التقوية والمبالغة حتى كأننا قلنا المستعار مع لفظ رادفه كما قاله العصام وقتاً شاراً المصنف ذلك بقوله تامة للاستعارة الخ وحسنه ان يازم الكذب الا لا كذب مع وجود التأويل بل فتمثل (قوله على حقيقة) ليس المراد الحقيقة هنا معناها المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة فيها وضعت كاهو ظاهر بل المراد بهما الشئ هو هو وهو المعنى الموضوع له فندبر (قوله تامة للاستعارة) التبعية هنا رتبة لازمة فليس المراد أنه لا يرد الا بعد اذ كثر ما يذ كر قبلها بل المراد أنه غير مقصود لانه بل لاجل تقوية الاستعارة كما أشار لذلك المصنف بقوله لا يقصده الاقويته وحسنه فلا فرق بين أن يذ كر بعدها أو قبلها كفى الآية الائمة وتقيد المصنف بالاستعارة لانها هى المحدث عنها فى هذا المقام فلا ينفى أن الترشيح يكون تامة لغير الاستعارة أيضاً كالخارج المرسل كإساقى فى آخر هذه الرسالة (قوله ويجوز أن يكون مستعاراً الخ) اعترض العصام على المصنف بأنه كان الاول ان يقول ويجوز أن

(٤ - سمرقنده) أجزاءه التى بها الحقيقة ووجوده لان المركب لا يتحقق له الا يتحقق كل جزء من أجزائه بخلاف الحقيقة فى كلام المصنف فالمراد به المعنى الحقيقى المقابل للمعنى المجازى

لا يكون قابلاً على حقيقته لشغل ما لو كان مستعملاً في ملامح التشبيه على وجه الاستعارة أو على وجه المجاز المرسل أو على وجه الكناية فبرز بعضهم هذا الاعتراض حيث قال لا ينبغي أن فائدة الترشيع تحقيق المبالغة في التشبيه كما تقدم وذلك لا يحصل بمجرد التعبير بلفظ ملامح المستعارة منه بل بالتعبير به مع كونه قابلاً على حقيقته أو كونه مستعاراً من ملامح المستعارة منه ملامح المستعارة المبتنى على دعوى اتحاد الملامح المحققة لدعوى اتحاد المستعارة منه والمستعارة التي ثبتت عليها الاستعارة ولذلك دار أمر الترشيح في كلام القوم بين البقاء على حقيقته وبين الاستعارة وتجاوز أمره إلى غير ذلك أنه قد تدرج (قوله ويحتمل الوجهين الخ) قال العصام بل الوجه بناء على اعتراضه السابق وقد عرفت ما نفيه (قوله قوله تعالى واعتصموا الخ) أي اللفظ الاعتصام من قوله تعالى واعتصموا الخ كما لا ينبغي (قوله حيث الخ) حيث تعليل لما تضمنه قوله ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا الخ من أن فيه استعارة من شجرة فتأمل (قوله استعرا الحبل العهد) أي على سبيل الاستعارة الصريحة وتقرر بها أن نقول شبه العهد بالحبل بجامع التسلك في كل واستعرا اسم التشبيه للمشيبه والقرينة الإضافية إلى الله تعالى والمراد من العهد دين الإسلام ويحتمل أن المراد به القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن حبل الله المتين فأدباين (قوله وز كرا الاعتصام الخ) معطوف على مذكور حيث قال أنسب قرأته بالنسبة للمفعول كالمعطوف عليه وعلم من ذلك أن الواو التي هي فاعل لا تدخل لها فيما ذكر فهي حقيقة لا محالة كلفظ الجلالة وبالجملة فالآية الكريمة مشتملة على ما هو حقيقة قطعاً وقدر عليه وعلى ما هو مجاز قطعاً وهو لفظ الحبل وعلى ما هو محتمل للحقيقة والمجاز وهو لفظاً الاعتصام قد تدرج (قوله ترشعاً) أي حاله كونه ترشعاً وأجل الترشيح فهو إما حالاً ومفعول لأجله وعلى الأول فالترشيح بمعنى اللفظ الذي ذكره مقرباً بخلافه على الثاني فإنه بمعنى التقوية فتأمل (قوله أما بقا على معناه) أي الذي هو التسلك بالحبل الحسي ويبحث في هذا الوجهان المعنى عليه وتساكنوا بالحبل الحسي بحبل الله ولا يحمل لذلك الآن يلتزم التعبد بدين يرد من الاعتصام التسلك فقط فتفطن (قوله أو مستعرا الخ) وعلى هذا الاحتمال يكون قوله واعتصموا الاستعارة تبعاً وتقرر بها أن نقول شبه الوثوق بالعهد بمعنى الاعتصام واستعرا اسم التشبيه للمشيبه ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى تقوا بالعهد على ما يأتي (قوله للوثوق) لو عبر بالوثوق لكان أنسب الاعتصام وقوله بالعهد كان الأولى حذفه لانه يلزم على ذكره التكرار فإن المعنى حينئذ تقوا بالعهد بعهد الله فالسلامة في جعل التجوز في مطلق الوثوق لا في الوثوق بالعهد والتميز ذلك بعضهم قال ويحتمل كون التكرار معيباً إذا لم يقدم معنى مقبولاً كالبيان بعدد الأهم كما هنا وبعضهم التزم التعبد ودفع بعضهم الاعتراض من أصله بأن قوله بالعهد ليس من جملة المستعارة فهو قد بقي في المستعارة لا من منه وفيه بعد لا ينبغي (قوله الفريضة السادسة) تعرض المصنف في هذه الفريضة لتقسيم المجاز المركب إلى ما يسمى بالاستعارة التمثيلية وإلى ما يسمى بها وقد عرفت بقوله وهو المركب الخ وقد حصرتنا لطيف تعال القوم في الاستعارة التمثيلية وعرفه بأنه المستعمل فيما شبه بجماعة الأصل تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه وقد اعترضه السعدي بأنه عدول عن الصواب لأنه إذا استعمل المركب في غيره معناه فتارة تكون العلاقة المشابهة فيكون ذلك المركب استعارة تمثيلية وتارة تكون العلاقة غير المشابهة فيكون ذلك المركب غير استعارة تمثيلية فلا وجه للحصص ووثق من صنيع المصنف حيث أخرجه المجاز المركب عن مجتبه الترشيح وأخويه أنه لا ينقسم إلى أمر شريح ومجرد ومطلق وليس كذلك فكان الأولى تقديمه على ذلك ليقسداً أنه ينقسم إلى ما ذكرنا لكن عذر المصنف أنه لم يعهد للمجاز المركب ترشيح ولا تجريد في كلامهم استقره

من ملامح المستعارة منه ملامح المستعارة له ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد وز كرا الاعتصام ترشعاً أما بقا على معناه أو مستعرا للوثوق بالعهد (الفريضة السادسة)

وتتبعاً فتدبر (قوله المجاز المركب) لا يخفى أنه مستأخبره قوله الاتي أن كانت علاقته الخ وما قوله
وهو المركب الخ فجملة معترضة بين المبتدأ والخبر قصد بها بيان المبتدأ وقيل الخبر قوله كالقرد
وعليه فقوله أن كانت علاقته الخ تفصيل لما أجلف في قوله كالقرد لكن لا يستفاد حيث نمن كلام
المصنف اشتراط كون القرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى بخلافه على الاول فانه يستفاد منه
ذلك بواسطة تشبيهها بقرينة المفردة فتأمل (قوله وهو المركب الخ) أي اللفظ المركب الخ فالمراد
صفة لحدوث وقد اعترض العصام على هذا التعريف بأنه غير ما وضع له بسبب استعمال جرته في غير ما وضع له
بعض أجزائه لأن المجموع مستعمل في غير ما وضع له بسبب استعمال جرته في غير ما وضع له
وأجيب بأن المراد المستعمل في غير ما وضع له أولاً بالذات لا ما يشمل ما كان بطريق السراية من
الجزء إلى الكل ولك أن تمنع صدق التعريف على ذلك كما قاله بعض المحققين لأنه لو كان المجموع
مستعملاً في غير ما وضع له لكن للعلاقة بين معناه الحقيقي والمجازي وكان المعترض غفل عن
قول المصنف لعلاقة فقط (قوله المستعمل) أخرج المركب غير المستعمل كالمهل كقولك
دبر كقولك زيد مكرم وقوله في غير ما وضع له أخرج الحقيقة المركبة ومنها التعريف بشقوقك
ما أثاره فانه ليس مستعملاً في ثبوت ذلك الغير بل مخرج فقط مع استعماله في ما وضع له وهو ثبوت
زنا المتكلم (قوله للعلاقة) أخرج المركب المستعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك ما زيد في مقام
ذهب عمرو وقوله مع قرينة الخ أخرج النكابة كقولك أنا عشتان في مقام الطلب فانه كناية عن
الطلب وليس مجازاً لأن قرينته ليست كقرينة المفردة في كونها مانعة عن ارادة المعنى الاصلى
إذا تمنع القرينة التي هي حال المتكلم أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي وهو الاخبار بثبوت
العطش له فان قيل يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والاشارة وهما متنافيان لا يمكن اجتماعهما
أجيب بأن محمل ذلك إذا اتحد المدلول بخلاف ما إذا تعدد كما هنا إذ لا مانع من أن يكون اللفظ
بالنسبة للمعنى خبر التحقق بدون التعلق به كنبوت العطش وبالنسبة لمعنى آخر انشائه وتوقفه عليه
كالطلب وقوله كالقرد على حذف مضاف والتقدير كقرينة المفردة فالمراد تشبيه قرينة المجاز
المركب بقرينة المفردة في كونها مانعة عن ارادة المعنى الاصلى واستظهر بعضهم أن المراد تشبيه
المجاز المركب بالمفرد وجه التشبيه ما أشار إليه بقوله أن كانت علاقته الخ وقد تقدم أنه لا يستفاد
عليه من كلام المصنف اشتراط كون القرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى بخلافه على الاول
فتفطن (قوله أن كانت علاقته غير المشابهة) أي كالسياسة والمسيحية ومثلاً لذلك يقول الشاعر
هوأي مع الركب الهاتين مصعد * جنب وجمعتني بمكة موتق
فانه موضوع للاخبار والارادة منه التعزير والتعسر المتبنيان عن الاخبار بقرينة حال الشاعر
لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى الاصلى الذي هو الاخبار في التمثيل بهذا البيت للمجاز
المركب نظراً ليقال يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والاشارة وهما متنافيان لا يمكن اجتماعهما
لأننا نقول قد تقدم قريباً أن محمل ذلك إذا اتحد المدلول بخلاف ما إذا تعدد وهذا تعلم ما في كلام
الشيخ المأوى ونصه ولا يصح أن يكون بمعنى البيت المذكور كناية لانه لا يصح الجمع بين الاخبار
والاشارة بكلام واحد ولهذا غير هذه العبارة بعد حين بخطه في مصر (قوله فلا يسمى استعارة) كان
الاولى أن يقول فلا يسمى باسم خصه لان عبارة توهيم أنه يسمى بغير لفظ الاستعارة لان الغالب
توجه النبي على القيد فقط مع أنه لم يوجد القوم تسمية لهذا القسم باسم خاص به كناية عليه
المصنف في الحواشي ويجاب عنه بان النبي منصب على المقدم والقيد جميعاً وفي كلام من كتب على
شرح التلخيص العلامة السعد تسمية بالمجاز المرسل في مصر (قوله والا) أي والاكتم علاقته غير

المجاز المركب وهو المركب المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة
كالقرد أن كانت علاقته غير المشابهة
فلا يسمى استعارة والا

سمى استعادة تشبيهه نحو اى أزاله
تقدم رجلا وتؤخر أخرى أى
تترددى الأقدام والاحجام لاندري
أيها أخرى

(قوله والاسمى استعارة الخ) تشبيهة
ذكر مثالها اذا كانت تصرف بحجة
ومثالها اذا كانت معكنة قوله تعالى
أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت
تفقدن في النار فانه شبه
استصقاهم العذاب وهم في الدنيا
يدخلونهم النار بالنقل واستعار
اللفظ الدال على المشبه للمشبه
ثم طواه ورمز اليه بشئ من لوازمه
وهو الانقاذ من قوله تعالى أفأنت
تفقدن في النار ولو ذكر لفظ المشبه
بالحال أفمن دخل النار أفأنت
تفقدن ويمكن التشبيه لها أيضا بقولنا
اى ازاله تقدم برجل ونهجم
ياخرى من الأقدام والاحجام فانه شبه
الأقدام والاحجام بتقدم رجل
وتأخر أخرى ثم استعمل لفظ المشبه
بالمشبه وطوى ورمز اليه بذكر
لازمه وهو قولنا برجل وياخرى ولو
صرح بلفظ المشبه بلقل تقدم رجلا
وتؤخر أخرى من التقدم والتأخر
(قوله اى تترددى في الأقدام الخ) حيث
فسر الأقدام بالعزم على الفعل
والاحجام بالعزم على التردد الذى
هو كلف النفس كان المراد بالتردد
التنقل بان ينتقل من العزم على
الفعل الى العزم على التردد أو
عكسه ولا يناسب جملة على الشك
الا اذا كان المراد من الأقدام الفعل
ومن الاحجام التردد

المشابهة بان كانت المشابهة لان التنى اثبات كما تقدم وقوله سعى استعارة تشبيهة أى لما فيها
من التنبيل الذى هو فى الأصل مطلق التشبيه وفى الاصطلاح تشبيه المركب بالمركب وقضية
كلام المصنف أن الاستعارة التشبيهية لا تكون الا فى المركب وهو ما اختاره السيدوا كنى
السجع مجرد كون كل من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة عن متعدد ولو كان اللفظ مفردا كما أشار اليه
صاحب الكشف فى قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وعليه فتقرر هذا ان يقال شبهت
هيئة المؤمنين فى انصافهم بأنواع الهدى على أوجه متفاوتة شبهة جملة على رواجل منهم
السابق والمسبق والقوى والضعيف واستعمل لفظ على من المشبه به المشبه ورده السيد بان
الحرف مفرد وكذلك معناه بل ومتعلق بمعناه فلان يكون الاستعارة تشبيهة فليست أمثل (قوله
نحو اى أزاله الخ) هذا مثل يضرب لمن يتردد فى أمر فتارة يقيم عليه وتارة يتحجم عنه وقد كتب
به الوليد بن الزبير عامه الله عما يستحق الى حر وإن ما يبلغه انه متوقف فى مباحثه فقال أما بعد فانى
أزاله تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أزاله كفى هذا فاعتمد على أيها اشتد وتقرر الاستعارة
أن تقول شبهت هيئة من يتردد فى الأقدام على الفعل والاحجام عنه بهيئة من يقدم رجلا
ويؤخر أخرى واستعمل التركيب الموضوع للمشبه به المشبه على طريق الاستعارة التشبيهية
واندرج تحت النحوى كلام المصنف سائر الامثال نحو قولهم الصف صبغت اللبن وقولهم
أحشوا وسوء كيلة والاول مثل يضرب لمن فرط فى تحصيل شئ فى زمن يمكنه تحصيله فيه ثم طلبه
وأصله ان امرأه كانت متزوجة بشيخ وكان عدده لن فطلب منه الطلاق فى زمن الصف
وتزوجت بشاب ليس عنده لبن ثم طلبت من الشيخ لبنا فقال لها ما ذا كروا لاني مثل يضرب لمن
يظلم من وجعهم وأسأله أن رجلا اشتري من آخر غرابه وقبضه منه فاذا هو حشف ومع ذلك كان
البائع يظف المكيل فقال له المشتري ما ذا كرو من هنا بعل حكمة قولهم الامثال لا تغير فقال
لكل من المذكر والمؤنث والمثنى والجمع والمفرد الصبغ صبغت اللبن بكسر التاء ونحو ذلك وتلك
الحكمة أن اللفظ المشبه به ولو غير لم يكن اللفظ الذى وقع التغيير اليه لفظ المشبه به فتدبر (قوله
تقدم رجلا وتؤخر أخرى) ظاهرا أن المراد انه يقدم رجلا الى قدمه ويؤخر رجلا أخرى الى
خلفه وليس كذلك لان هذه الهيئة غير معهودة وأجاب السعد عن ذلك فى شرح المقامح بان المراد
بالرجل الخطوة وعليه فالمعنى اى ازاله تقدم خطوة وتؤخر خطوة أخرى ويحث فيه بان
الشخص انما يؤخر رجله الى مكانها الذى تظلم منه وليس فى ذلك تأخير خطوة أخرى فالاولى
ما أجابه السعيد من انه وان كان المقدم والمؤخر انما هو رجل واحدة لكنه مختلف باعتبار
فالرجل من حيث كونه مقدمة تغاير نفسها من حيث كونه مؤخر وقوا حسن منه ما أجابه به
بعضهم من أن المراد اى أزاله تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى فتأمل (قوله أى
تتردد الخ) هذا بيان للمعنى المرام من المثال المذكور (قوله فى الأقدام) اى الجرامة على الامر
كذا قالوا وهو غير مناسب لقابلته بالاحجام الذى هو كلف النفس عن الفعل لان الجرامة كفى
القاموس الشجاعة وهى شدة القلب عند البأس فكان الاولى تفسير الأقدام هنا بالصميم على
الفعل ويمكن أن يقال ان المراد الجرامة على الامر التصميم عليه بدليل المقابلة تقتض (قوله
والاحجام) تقديم الحما على الجيم والعكس وكلاهما يعنى واحدا وهو كلف النفس عن الفعل كذا
قال بعضهم لكن الذى فى القاموس أجبر بتقديم الحما على الجيم وما أجبر بتقديم الجيم على الحما
فلم يذكر فيه فلا يرجح (قوله لاندري أيها أخرى) أى لاندري الذى هو أخرى بناء على جعل أى
موصولة ولا لاندري جواب هذا الاستهزاء ببناء على جعلها استفهامية وعلى كل فهو بيان لنشأ

(قوله بل لمحض التانيث) يلزم على هذا ان معنى الكلمة مطلق القول فخالفت قولهم الكلمة قول مفرد فالطابق انما جعلها الواحدة النوعية (قوله أو للوحدة النوعية) أي المحققة للنوع وبين ذلك ان الكلمة (٢٩) هي القول المقسدة فالقول مأخوذ من المادة

يقطع النظر عن التماسوا انفراد مأخوذ من التماسه فهو المرامضن الوحدة النوعية ومعالم ان النوع لم يحقق الانضمام الافراد الى القول الا القول بدون الافراد جنس لافوع (قوله لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة) هذا ظاهرا ان أريد مشابهة زيد لخالد مساواة فأن أريد الخاقمه وانه قريب منه كما هو ظاهر اللفظ كان تشبها قطعاً (قوله تناسي التشبيه) هو ان لا ياتي المستعبر في تركيب الاستعارة بتجديد على التشبيه فهو

العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة الكناية (هـ) اتفقت كلمة القوم على أنه اذا شبه امر بآخر من غير نصير شيء من أركان التشبيه سوى المشبه وهو الاضطرار ليدل على التشبيه المضمر في النفس ولا يرد على المصنف أن ذلك يشمل ما لو قيل زيد في جواب من يشبه خالد لانه قد أخرجه بقوله ودل عليه الخ كما قاله العصام ووقع في كلام الشيخ المولى تعالى الفقيه أنه أخرجه بقوله سوى المشبه وهو مني على اعتبار انضمام عبارة السائل الى عبارة المجيب وهو خلاف ما هو المتبادر من اعتبار عبارة المجيب في حذاتها وهذا كله يبادي الرأي وعند امعان النظر يتجلى ذلك بل يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة ليس من باب التشبيه في شيء فتأمل (قوله من غير نصير شيء الخ) نصير ما لتصر به يشعر بأن هناك إشارة الى الأركان كلها لانه لم يصرح بشيء منها سوى المشبه وقوله من أركان التشبيه أي التي هي المشبه والمشبه به وأداة التشبيه ووجه الشبه ونحو قوله من غير نصير شيء الخ ما لو صرح بجميع أركان التشبيه كما لو قيل زيد كسدى الشجاع عقلمس في ذلك استعارة الكناية بل ليس من باب الاستعارة أصلاً اذ هو من باب التشبيه غير البليغ وانما يمكن بليغاً لانه قد صرح فيه بأداة التشبيه ووجه الشبه والبليغ عندهم ما حذف فيه الاداء والوجه كما لو قيل زيد كسدى ففصل أنه ان صرح بجميع أركان التشبيه كان تشبيهاً غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه به فقط كان تشبيهاً بليغاً وان صرح بالمشبه فقط كان في التركيب استعارة كناية وفي ما لو صرح بلفظ المشبه به فقط فيكون في التركيب استعارة نصيرية (قوله سوى المشبه) أي كناية في المثال السابق وظاهر ذلك ان المستعارة مشبه بالفعل مع ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه حتى تصح دعوى الاتحاد وأجاب بعضهم عن ذلك بأن المراد المشبه بالقوة وهو ما يصلح لان يكون مشبهاً لو أتي بأداة التشبيه وهو غير محتاج اليه لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في التشبيه النفس المرموز اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستعارة فتأمل (قوله ودل عليه) أي على التشبيه المفهوم من قوله اذا شبه امر بآخر ولا يرد على ذلك انه لا يظهر الا على مذهب الخطيب الا في دون غيره مع ان كلامه في بيان المجمع عليه حيث قال اتفقت كلمة القوم الخ لان التشبيه أصل ملاحظاً ابتداءً ولا محالة باتفاق الجميع فتدبر (قوله بل كذا ما يخص الخ) أي بذكر لفظ

التدبر بين الاقدام والاجام فالمعنى ان سبب التردد المذكور أنك لاتعلم ايها أحق من الآخر (قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة الكناية) أي في ذكره على الوجه الحق عندك قائل يقول من الاقوال الاتمة لاعتدائها بجمهور فقط لانه قول من أقوال ثلاثية تسد كرها وليس المراد من تحقيقه اثباته بدليل لانه قد كماله علم مما تقدم (قوله اتفقت كلمة القوم) المراد بالكلمة الكلمات لان الاتفاق من الامور التي لا تصاف للمتعدد كالتساوي والتماثل كذا قال بعضهم ولان تستعنى على هذا التاويل باعتبار أن الاضافة للاستعارة فالتاويل لا ينافي ذلك التاويل في الكلمة لانه ليست للوحدة بل لمحض التانيث أو للوحدة النوعية وهي لاتنافي التعدد الشخصي ولا يخفى ان الاضافة مجازية على حد قوله تعالى فخر بحت تجارتهم بناء على أن المصادر بالاتفاق ما قبل التزاع وهو توافق الزاوية لانه حينئذ من خواص العقلاء الاعلى ان المراد به التساوي والتماثل والا كان الاستناد حقيقة لان الاتفاق بهذا المعنى لا يخفى العقلاء فتدبر (قوله على انه) أي الحال والشأن وقوله اذا شبه امر بآخر الخ أي كافي قولهم اطلقا المنيبة فبطلان فانه قد شبه فيه امر وهو المنيبة بآخر وهو السبع من غير نصير شيء من أركان التشبيه سوى المشبه كرملة المشبه وهو الاضطرار ليدل على التشبيه المضمر في النفس ولا يرد على المصنف أن ذلك يشمل ما لو قيل زيد في جواب من يشبه خالد لانه قد أخرجه بقوله ودل عليه الخ كما قاله العصام ووقع في كلام الشيخ المولى تعالى الفقيه أنه أخرجه بقوله سوى المشبه وهو مني على اعتبار انضمام عبارة السائل الى عبارة المجيب وهو خلاف ما هو المتبادر من اعتبار عبارة المجيب في حذاتها وهذا كله يبادي الرأي وعند امعان النظر يتجلى ذلك بل يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة ليس من باب التشبيه في شيء فتأمل (قوله من غير نصير شيء الخ) نصير ما لتصر به يشعر بأن هناك إشارة الى الأركان كلها لانه لم يصرح بشيء منها سوى المشبه وقوله من أركان التشبيه أي التي هي المشبه والمشبه به وأداة التشبيه ووجه الشبه ونحو قوله من غير نصير شيء الخ ما لو صرح بجميع أركان التشبيه كما لو قيل زيد كسدى الشجاع عقلمس في ذلك استعارة الكناية بل ليس من باب الاستعارة أصلاً اذ هو من باب التشبيه غير البليغ وانما يمكن بليغاً لانه قد صرح فيه بأداة التشبيه ووجه الشبه والبليغ عندهم ما حذف فيه الاداء والوجه كما لو قيل زيد كسدى ففصل أنه ان صرح بجميع أركان التشبيه كان تشبيهاً غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه به فقط كان تشبيهاً بليغاً وان صرح بالمشبه فقط كان في التركيب استعارة كناية وفي ما لو صرح بلفظ المشبه به فقط فيكون في التركيب استعارة نصيرية (قوله سوى المشبه) أي كناية في المثال السابق وظاهر ذلك ان المستعارة مشبه بالفعل مع ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه حتى تصح دعوى الاتحاد وأجاب بعضهم عن ذلك بأن المراد المشبه بالقوة وهو ما يصلح لان يكون مشبهاً لو أتي بأداة التشبيه وهو غير محتاج اليه لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في التشبيه النفس المرموز اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستعارة فتأمل (قوله ودل عليه) أي على التشبيه المفهوم من قوله اذا شبه امر بآخر ولا يرد على ذلك انه لا يظهر الا على مذهب الخطيب الا في دون غيره مع ان كلامه في بيان المجمع عليه حيث قال اتفقت كلمة القوم الخ لان التشبيه أصل ملاحظاً ابتداءً ولا محالة باتفاق الجميع فتدبر (قوله بل كذا ما يخص الخ) أي بذكر لفظ

مقارن للاستعارة لاسبق عليها والمراد من شأنها عليها عدم انفكاكها عنه لا تقدمه عليها وان أوجه التعبير بالبناء (قوله دعوى الاتحاد) هي تفصيل دخول المشبه في معنى لفظ المشبه به وموضعاً بان يخل المستعارة ان الشجاع يسمى أسداً موضعاً كما يسمى به الحيوان المنقرض والمقصود من التفصيل المذكور ان قوة المشابهة بين الشجاع والاسد لا يبان ان الشجاع يسمى بذلك الاسم موضعاً في الواقع والا كان كذا وظاهر ان هذا التفصيل حاصل باستعمال لفظ

المشبه به في المشبه فدعوى الاتحاد على هذا مقارنة للاستعارة لا سابقة عليها والمراد من شأنها عليها عدم انفكاكها عنه لا تقدمه عليها وان أوجه التعبير بالبناء وظاهر كلام المحقق ان تناسي التشبيه غير دعوى الاتحاد وأبقت في كلام بعض من كتب على الاتحاد سابقة وان أوجه التعبير بالبناء وظاهر كلام المحقق ان تناسي التشبيه غير دعوى الاتحاد وأبقت في كلام بعض من كتب على

السعدان تنامي التشبيه هو نفس دعوى الاتحاد لكن الظاهر ما هنا وقوله حتى تصع دعوى الاتحاد مقادير دعوى الاتحاد متوقفة على تنامي التشبيه ووجهه أنه إذا لم يتناس التشبيه بأن أتى بأداته لم يحصل تخييل دخول المشبه في معنى المشبه به وضعا الذي هو المراد من دعوى الاتحاد وما ذكرناه من حمل دعوى الاتحاد على التخييل المسد كور لا يتعين بل يصح حملها على قصد التخييل المذكور وحينئذ تكون سابقة على الاستعارة ويكون البناء في قولهم الاستعارة مبني على دعوى الاتحاد على ظاهره من أن الاستعارة موقوفة على دعوى الاتحاد على وجه أن الدعوى سابقة عليها

كان هناك استعارة بالكتابة لكن اضطربت أقوالهم ولتعرض لها في ثلاثة قرائد مذبلة فريدة أخرى لبيان أنه لا يجب أن يكون المشبه في الاستعارة بالكتابة مذكورا بلفظه الموضوع له أم لا

ما يخص الخ فهو على تقدير مضاف لأن الذكر إنما يكون للفظ ويحتمل أن تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه لأن المختص إنما هو المعنى والمراد المعنى الحقيقي وإن لم يكن مستعملا فيه اللفظ كما في يقضون عهدا عند صاحب الكشاف وكأني أظن أن النسبة عند السكاكي كإسائي توضيحه (قوله كان هناك) أي في الكلام المشكل على التشبيه المذكور فاسم الإشارة للمكان الاعتباري وقوله استعارة بالكتابة أي واستعارة تخيلية لكن المصنف لم يتعرض لها لأنه ليس بصدد هذا العقد (قوله لكن اضطربت أقوالهم) استدرك على قوله اتفقت كلمة القوم لأنه قد يوهى أنه لا خلاف بينهم أصلا فدفعت ذلك بقوله لكن اضطربت أقوالهم لكن الأنسب بقوله اتفقت كلمة القوم أن يقول لكن اضطربت كلماتهم لأن يقال أشار بذلك إلى أن المراد في الموضوعين واحد وهو الآراء والمراد من الاضطراب هنا الاختلاف وإن كان في الأصل احتمالا للاختلاف يقال اضطرب الأمر واحتل وانما لم يقصر هذا ذلك لأنه يقتضي ثبوت الاختلاف لجميع المذاهب والواقع خلافه لأن المختل إنما هو مذهب السكاكي ومذهب الخطيب دون مذهب السلف وأيضا لو فسّر ذلك لقائت المقابلة للاتفاق لأن المقابل للاتفاق الاختلاف لا الاختلال ثم اضطرب أقوالهم إنما هو في تخصص المعنى الذي يطلق عليه اللفظ المذكور وهو الاستعارة بالكتابة وذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام السلف وثانيها ما يفهم من كلام السكاكي وثالثها ما ذهب إليه الخطيب ولذلك عقد المصنف لكل قول فريدة كما ذكره بقوله ولتعرض لها في ثلاثة قرائد وقد فهم بعض الناظرين في كلام صاحب الكشاف أن الاستعارة بالكتابة عنده لفظ الاضطراب مثلا من حيث كونها مرزا إلى استعارة السبع المنية وأثبت بذلك قول رابعا لكن المصنف لم يكثر ذلك وسيصرح برده في الفريدة الأولى بقوله واليه ذهب صاحب الكشاف كإسائي بيانه ثم ذهب العصام إلى أنهما من فروع التشبيه المقابوب وهو ما يقبل فيه المشبه مشبهابه والمشبه به مشبهان نحو قوله وبدا الصباح كأن غرته • وجهه التلميح حتى يتبدح

وتقرر هان يقال شبه السبع بالتمية واستعير لفظ التميلة السبع ثم جعل التركيب كتابة عن تحقيق الهلاكة هو لا يرد ذلك على المصنف لأنه إنما حدث بعينه بكثر (قوله ولتعرض) فيه إدخال لام الأمر على فعل المتكلم وهو قليل ونكتة الأمر لنفسه بذلك شدة الاعتناء ببيان الأقوال المذكورة وقوله لها أي لتلك الأقوال والاستعارة بالكتابة والأول هو المتبادر (قوله في ثلاثة قرائد) هكذا وجد في النسخ إثبات التاء في اسم العدد مع أن العدد مؤنث وهو مذكور وفي هذه الحالة يجب تجريد اسم العدد عنها ولعل أول القرائد بالبحث فيكون المعدوم مذكورا أو جعل لفظ القرائد بدلا للمعدوم لا باعتبار الأداة كتميز دون ما إذا ذكرتمتها أو خيرا أو بدلا أو نحو ذلك كما نقل عن النووي في قول الفقهاء مسنن الوضوء عشرة قائل (قوله مذبلة فريدة أخرى) أي مجموعها فريدة أخرى كذا فهم العصام ثم اعترض بأنه لا وجه لذلك قال وكأني مستحدث والافهم في كتب اللغة التذليل بمعنى جعل الشيء ذليلا لشيء آخر بل بمعنى تطويل التذليل اه وأجيب بأنه يصح تخريج كلام المصنف على ضرب من التجوز ولا يخفى ما يقبض من الاستعارة المكتوبة وتقرر هان يقال شبت القرائد بالتياب بجامع نسيج كل على ما ينبغي وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشي من لوازمه وهو التذليل على سبيل التخييل (قوله لبيان أنه لا يجب الخ) أي لبيان جواب هذا الاستفهام لأن الممن ليس الاستفهام بل جوابه فتدبر (قوله أم لا) حق العبارة أن تسئل أم بأوأ وهل بالهمزة لأن أم هنا متصلة وهي لا تستعمل مع غير الهمزة

الاشدوا لكن قد وقع مثل هذا التركيب في عبارة السعد التفتازاني وكتب علم ابي عبد الحكيم
 مانصه قوله ألم المنقطعة لان المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر
 قال الرضي واذ كانت منقطعة جازا استعما الهام على فلانها تستعمل مع جمع كلات
 الاستفهام فافهم فانه قد نزل فيه الاقدام ٨١ والمتصلة هي الواقعة بعد همزة التشبيه نحو سواء
 عليهم انذرهم ألم تنذرهم واما بعد همزة يطلب بها وبام تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت
 نحو انريد عندك ألم عمرو والمنقطعة هي الخالية عن ذلك ولا يفارقها معنى الاضراب ثم قد تقتضي
 معه استفهاما وقد لا تقتضيه كما هو موضع في محله (قوله الفريدة الاولى) بين المصنف في هذه
 الفريدة مذهب السلف وانما بدأ به لانه المختار كما سيذكره (قوله ذهب السلف) كان الاولى التعبير
 بنحو يؤخذ من كلام السلف لان ما ذكره ليس معلوما من كلامهم بطريق الصراحة ولذلك
 قال السعد ومعناها ما هو من كلام السلف الى آخر ما ذكره والسلف في الاصل كما قاله
 الجوهري من تقدم من الآباء والافان وبالمراية من تقدم من علماء هذا الفن كالشيخ عبد
 القاهر وأضرابه ما عدا صاحب الكشف بقرينة ذكره بعد وما عدا السكاكي وانما خطب بقرينة
 أنه سيقر له ما ذهبن آخر من وجهين ذكر في كلام المصنف استعارة تضر بحجة حيث شبه من
 تقدم من علماء هذا الفن بما عدا هؤلاء من تقدم من الآباء والافان واستعار اسم المشبه
 للمشبه كذا يؤخذ من كلام العصام وغيره ونعقب بأن ما ادعاه من تخصيصه السلف بالآية
 والافان غير مسلم على الاطلاق بل محله اذا أضيف لقرينة كالتشبيه عبارة الصحاح ونصها فاذا
 قلت قال سلفي فالمراد الخ اما اذا المصنف لقرينة قلت قال السلف فعنا حقيقة من تقدم قبلت
 مطلقا كما نطق به عبارة الاساس والصحاح وغيرهما فليراجع (قوله الى أن المستعار) الاولى أن
 يعبر بالاستعارة قبل الاستعارة لان لفظها هو المحدث عنه فيما سبق ولانه هو موضوع الخلاف
 كما قاله الجلودي وغيره وأجيب عن ذلك بما لا يحصى فليتام (قوله لفظ المشبه) الاضافة فيه
 من اضافة الدال للمدلول وقوله المستعار بالرفع على أنه صفة للفظ ولا يصح فيه الجر على أنه صفة
 للمشبه به لان القاعدة أن التشبيه في المعاني والاستعارة في الالفاظ وقوله للمشبه متعلق
 بالمستعار وقوله في النفس متعلق بالمشبه ويصح تعلقه بالاستعارة وقوله المرموز بالرفع على أنه
 صفة ثانية للفظ ويجوز قراءته بالجر على أنه صفة للمشبه به بل استظهره بعضهم لكن يلزم عليه
 تقرير النعوت المؤدى الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن أن يقال جاء غلام زيد الفاضل
 العالم برفع الاول على أنه صفة للمضاف وجر الثاني على أنه صفة للمضاف اليه والمراد بالنفس
 هنا نفس المتكلم ان كان حادنا ونفس السامع ان كان قديما كافي الاستعارات للمكينة الواقعة
 في التراكيب القرآنية لان تشبيه أحد المعنيين بالآخر وملاحظة العلاقة التي بينهما واختصار
 لفظ المشبه في النفس منظور وفيه لحال من نزل القرآن بلغتهم من حيث ان ذلك كامن في
 نفوسهم وسليقة لهم فسقط ما قيل قديش كل ذلك في التراكيب القرآنية اذ لا يعقل أنه تعالى
 يشبه أحد المعنيين بالآخر ويلاحظ علاقة بينهما ويضرب في نفسه لفظ المشبه به وجر اليه
 بذكر لازم مع أن ذلك يستلزم صفات تختص بالحوادث (قوله بذكر لازم) متعلق بالرموز (قوله
 من غير تقديره الخ) أي والازم الجمع بين الطرفين لان المقدّر كالنائب فكأنه مضمحل وقوله
 في نظم الكلام أي في تركيبه والاضافة للبيان (قوله بذكر لازم قرينة على فصلها الخ) لا يخفى
 عليك الفرق بين تقدير الشيء في التركيب وبين قصده من التركيب فليس هذا متافا لما قبله
 كما قد سوه كما ليس متافا لما تقدم من أن ذكر الازم دليل على التشبيه لانه يلزم من دلالة

(الفريدة الاولى) ذهب السلف الى
 أن المستعار بالكتابة لفظ المشبه به
 المستعار للمشبه في النفس المرموز
 السه بذكر لازم من غير تقديره
 في نظم الكلام و بذكر لازم قرينة
 على قصده

(قوله من غير) هو حال من قوله
 المستعار أو من الضمير المستتر فيه
 فهو قبلة وقوله في النفس صفة
 ثانية للفظ المشبه به احتراز على
 ذكر لفظا فانه يكون استعارة
 مصرحة وقوله المرموز اليه أي الى
 لفظ المشبه به صفة ثانية للفظ المشبه
 به ومعنى الرمز به اليه أنه يدل على
 نفس اللفظ المتعلق وعلى أن المراد
 به المشبه بالمتكلم تعقل لفظ المشبه
 به وأراد به المشبه حال تعقله وهذا
 ظهر قولهم ان الاستعارة بالكتابة
 مستعملة في المشبه بالقوة بمعنى
 استعمالها بالقوة أي حال تعقلها
 أريد بها المشبه كالأول استعاضة
 نفسه لفظ السبع وأراد به المتية

على لفظ المشبه المحذوف دلالة على التشبيه فليأمل (قوله من عرض الكلام) أي من طرفه
كقوله أو آخره فالمراد بالعرض بضم فسكون أو بضمين الطرف وإن كان في الأصل بمعنى الجانب
والناحية يقال نظرت اليه من عرض أي من جانب واحد فيكون المصنف قد شبه الطرف
بمعنى العرض واستعار اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية أو شبهة الكلام
بشيء له عرض وطوى لفظ المشبه ورمز اليه بذكر لازمه وهو العرض على طريق الاستعارة
المكتنفة فتأمل (قوله وحينئذ) أي حينئذ ذهب السلف إلى ما ذكره قوله وجه تسميتها استعارة
الخ قال المجدولي الضمير يرجع إلى المستعار بالكناية وأشهر أمثاله بالاستعارة بالكناية
أو نظير اللفظ قال بعض المحققين وأحسن من هذين الوجهين أن يكون الضمير راجعا
للاستعارة بالكناية في قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وكذا الضمير في قوله
أول القرينة الثانية ذهب السكاكي إلى أنهم الخ تراول القرينة الثالثة ذهب الخطيب إلى أنها
الخ ويؤيد ذلك أن ما في القرائد الثلاث تفصيل لقوله في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية انتهى
وهو بعيد في الضمير الذي في هذه القرينة بعد التعبير في صدرها بالمستعار فتدبر (قوله أو مكتنية)
معطوف على قوله بالكناية فينسحب عليه ما قبله والتقدير أو استعار مكتنية فانه دفع ما قد روي على
المصنف من أنه حذف جزء العلم على أن صاحب الكشف صرح بأن حذف جزء العلم جائز
لقرينة اختيار بعضهم أنه معطوف على مجموع قوله استعار بالكناية لا على قوله بالكناية فقط لئلا
يلزم عليه العطف على جزء العلم قال ولا بد أنه يلزم عليه حذف جزء العلم لأنه مقدور قرينة واستعارة فلان
لقرينة في قوة المذكور صراحة فتأمل (قوله ظاهر) أما الجزء الأول أعني لفظ استعارة فلان
لفظ المشبه يصدق عليه أنه كلمة مستعلة في غير ما وضعت له تقديرا وأما الجزء الثاني أعني لفظ
بالكناية أو مكتنية فلان الكناية في الأصل الخفاء والمستعار لا شق في خفاؤه لأنه لم يصرح به وإنما
دل عليه بذكر بعض خواصه (قوله واليه ذهب صاحب الكشف) أي حيث قال في الكلام
على نقض عهد الله شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تشبيههم العهد بالحل على
سبيل الاستعارة بالكناية فلقا فيه من إثبات الوصل بين المعاهدتين كأن الحبل فيه إثبات الوصل
بين المتراطين وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان سكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم روى
اليه بذكر شيء من روادفه فيها بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع بقرس أقرانه فقيه تشبه على
أن الشجاع أمد اه وهو صريح كما قاله السعد في أن الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به
المتروك صرحا الرموز اليه بذكر لازمه وانما تقدم المصنف الجار والمجرور لإفادة الحصر فكانه
قال واليه ذهب صاحب الكشف لا إلى غيره وغرضه بذلك الرد على من فهم من كلامه أن
الاستعارة بالكناية تعني لفظ اللفظ لا اللفظ مثلا من حيث كونهما من إلى الاستعارة السبع العشرة
كما تقدم وانما عني به صاحب الكشف إشارة إلى أنه حلال لطايفات المشكلات وكشاف
لظلم المعصلات وكان اسمه محمود أو يسمى جارقه أي جارية الله لأنه كان في مكة بجوار الكعبة
المشرقة (قوله وهو المختار) لم يقل فهو المختار فقربا على ذهب صاحب الكشف اليه لأن
التقريب بقيدانه مختار من هذه الحنية فقط في الأنسان بالواو وتكثر لجهة الاختيار والمراد أنه
مختار عنك أو عند كل محقق وهو الأول لأن حذف العمول وذن بالعموم (قوله القرينة
الثانية) بين المصنف في هذه القرينة مذهب السكاكي ولما كان كلامه لا تنصير بغيره بخلاف
السلف ولا يوافقهم بل عابونه بحقلة لهساكن الكثير من كلامه عييل لموافقهم ولا تقليل
منه عيل لمخالفهم راعى المصنف الجتهين فذكر مذهب عقب مذهبهم نظرا للجهة الأولى وأقرده

من عرض الكلام وحينئذ وجه
تسميتها استعارة بالكناية أو مكتنية
ظاهرا واليه ذهب صاحب الكشف
وهو المختار (القرينة الثانية)

(قوله أي من طرفه الخ) مثال
الطرف إذا كان أولًا نظارًا للمنية
نشبت فقلان ومثاله إذا كان آخرًا
النسبة أنشبت أظفارها بقلان
فالطرف هو لفظ الأظفار وعلى
هذا فالمراد بالعرض اللفظ الدال
على لازم المشبه به فيجمل المتناهي
قولنا وذكر اللفظ الدال على اللازم
قرينة على قصد لفظ المشبه به
أي من ذلك اللفظ الدال على اللازم
وهو كلام قليل القاءة أو معدومها
فالمسبب جل عرض الكلام على
جانبه ويراد بجانبه ما كان خارجا
عن أجزاءه والجار والمجرور علق
بمحذوف حال من الضمير في قصده
والمعنى حينئذ وذكر اللازم قرينة
على تعقل التكلم لفظ المشبه به
حال كونهم في الأمور الخارجة عن
أجزاء الكلام فن في قوله من عرض
الكلام بتعنيته ثم إن قوله وذكر
اللازم الخ ليس فيه كبير فائدة بعد
قوله من غير تقدير في نظم الكلام
(قوله على مكانه) مصدر معي بمعنى
الكون والوجود والمراد وجوده في
النفس على وجهه ان الراديه المشبه

عنه نظر الجهة الثالثة وبعضهم حمل القليل من كلامه على الكثور وجعله لكلام السلف وهو
الاولى لانه لو اراد الخالفه لصرح بها وردي السلف وذو كرم مستند المذهب فالجمل على الموافقة
أولى حتى تثبت المخالفة (قوله يشعر ظاهر كلام السكاكي الخ) انما جاع المصنف بين يشعر وظاهر
مع أن كلامهما كافي في الدلالة على أن كلامه ليس نصافي ذلك زيادة في بيان الضعفتأمل
(قوله بأن لفظ المشبه الخ) أي كلفظ النية في نحو قولنا انظارا المنعشبت بقلان ونوضح ذلك
أنه بعد تشبيهه معنى النية مثلا وهو الموت بمعنى السبع ندعى أن المشبه عن المشبه به وحينئذ
يصير للمشبه به فردان أحدهما حقيقي والاسترخاء في ثم يستعمل لفظ النية في المشبه به
الادعاء في قد تدبر (قوله المستعمل) بالرفع صفة للفظ كالإيجي (قوله بادعاء الخ) أي حال كونه
ملتبسا بادعاء الخ فالجمل للملابسة ولو قال المستعمل في المشبه به الادعاء لكان أوضح وقوله
انه عين الضمير الاول للمشبه والثاني للمشبه به (قوله واختار رد التبعية الخ) قد تقدم الكلام
على ذلك فارجع اليه (قوله يجعل الخ) لما ارتكب المصنف التسامح في قوله واختار الخ تبع القوم
بن المراد بقوله يجعل الخ قالوا بالاصح ويراد المذكور وحاصله انه يجعل التبعية قرينة للممكنة
ويجعل قرينة التبعية نفس الممكنة ففي نطق الحال بكذا يجعل الحال استعارة بالكناية
ويجعل نطق قرينة الاستعارة بالكناية في قد تدبر (قوله على عكس ما ذكره القوم) أي جعلنا كالنا
على عكس ما ذكره القوم لان ما كان قرينة عند القوم جعله استعارة وما كان استعارة عندهم
جعله قرينة فتأمل (قوله من أن نطق الخ) بيان لما لو لا يخفى ما في عبارته من التسامح لان تاء
الثابت لادخل لها في الاستعارة وقوله والحال قرينة من جهة ما ذكره القوم كالإيجي (قوله
ويرد عليه الخ) أي في كل من الدعوتين المذكورتين الاولى دعوة أن الاستعارة بالكناية لفظ
المشبه الخ والثانية رد التبعية الى الممكنة وأشار رد الدعوة الاولى بقوله بأن لفظ المشبه الخ
وأشار رد الدعوة الثانية بقوله وهو قد صرح الخ (قوله بأن الخ) وجود الباء في ذلك مما يقتضي
أن قوله ويرد من الرد لان الورد وفي بعض النسخ اسقاط الباء وعليه فهو محتمل لان يكون من
الرد أو من الورد وقد تدبر (قوله لفظ المشبه الخ) هذا إشارة لقياس مركب من الشكل الثاني
ونظمه هكذا لفظ المشبه مستعمل في معناه ولا يخفى من الاستعارة بجمعه في معناه ينتج لاشئ
من لفظ المشبه باستعارة وأوجب عن ذلك بأجوبة منها ان لفظ المشبه مستعمل في المشبه المتحد
مع المشبه به ادعاء الموضوع المشبه المجرد عن ذلك لفظ النية مثلا مستعمل في الموت المتحد
مع السبع والموضوع له الموت المجرد عن ذلك ونقش بأن دعوى الاتحاد لا تخبرج الموضوع
عن كونه موضوعا ومنها أن لفظ المشبه صار مرادفا لفظ المشبه به وحينئذ يصير استعماله
في المشبه مجازا فلفظ النية مثلا صار مرادفا لفظ السبع وحينئذ يصير استعماله في الموت مجازا
ونقش بأنه انما صار مرادفا دعائيا لاحتمال صيرورته مرادفا دعائيا لا يقرب عليها ما ذكر
ومنها أن قيد الحينية ملاحظ في تعريف الحقيقة فهي الكلمة المستعملة فيها وضعت له من
حيث انه موضوع له ولفظ المشبه مستعمل فيه لان هذا الحينية بل من حيث انه عين المشبه
به فلفظ المشبه مثلا مستعمل في الموت لان حيث انه موضوع له بل من حيث انه عين السبع
ونقش بأنه بعد تسليم خروجه عن الحقيقة لا يثبت أنه مجاز وبالجمله فالجمل ان كلام السكاكي
هنا محتمل كما قلناه لبعض المحققين (قوله وهو قد صرح الخ) لو قال وانه قد صرح الخ لكان أنيب
فقد تدبر (قوله بأن نطق الخ) يؤخذ من ذلك قياس مركب من الشكل الاول ونظمه هكذا
نطق استعارة في الفعل وكل استعارة في الفعل استعارة سعية ينتج نطق استعارة تبعية وأوجب

يشعر ظاهر كلام السكاكي بأنها لفظ
المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء
انه عينه واختار رد التبعية اليها
بجعل قرينتها استعارة بالكناية
وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره
القوم في مثل نطق الحال بكذا
من ان نطق استعارة لدلت
والحال قرينة لها ويرد عليه بأن
لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه
الحقيقي فلا يكون استعارة وهو قد
صرح بأن نطق

(قوله بادعاء انه عينه) المراد من
الادعاء المذكور ان يجعل التكلم
للسامع ان المشبه قسم من معنى
المشبه به وذلك التقييم يحصل
بإثبات لازم المشبه به للمشبه حال
الاستعارة بالكناية فظهر ان الادعاء
المذكور مقارنة للاستعارة بالكناية
لما سبق عليها وهو لهما في اجرائها
ادعينا ثم استعارة معناه قصدا
الادعاء ثم استعارة بذلك القصد
وبالاستعارة مع إثبات لازم المشبه
به للمشبه حصل الادعاء بالفعل فان
حمل الادعاء على قصد التقييم
المذكور كان سابقا على الاستعارة
وكان قولهم ادعينا ثم استعارة على
ظاهرة هذا ما ظهر بعد التأمل
(قوله بل من حيث انه عين المشبه
به) أي من اجل تقييم انه عين
المشبه به فقد استعمل لفظ النية
في الموت لاجل تقييم انه قسم من
السبع لان اجل انه موضوع له

عن ذلك بأجوبة منها أنه يرجع عن مذهبه في التخييلة للصحة الدوقوش بأنه تلاعب ومنها أن
قصد الزام الجمهور على مذهبه في التخييلة لا على مذهبه هو فيها ولا يلزم على مذهبه التبعية
ونوقش بأنه خلاف ما هو الواقع من أن هذا يكون مذهبا كما يقتضيه قوله واختار رد التبعية
الحج ومنها أنه يكفي بتبعيتها الممكنة عن التبعية المعهودة قليلا شاملا (قوله مستعار) قد علمت أن
تاء التأنيث لا تدخل لها في الاستعارة وقوله للامر الوهمي أي الذي هو النطق المتصل وانما نسب
للوهم لأنه وإن كان من أعمال القوة المفكرة ولكنه بسبب الوهم كما تقدم (قوله والاستعارة في
الفضل الحج) يصح قراءته بالرفع والنصب وهو الأولى لأن الزام عليه يكون أقوى لإفادته أنه
مصرح بذلك أيضا (قوله فيلزمه القول بالتبعية) أي يفقد وقع فيما فر منه (قوله القرينة الثالثة)
بين المصنف في هذه القرينة مذهب الخطيب (قوله ذهب الخطيب) أي خطيب دمشق وهو
جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني قدم مصر زمن سلطنة الناصر محمد بن قلاوون وخطب
بجامع القلعة وولى القضاء بها وهو صاحب التلخيص والابضاح (قوله إلى أنها التشبيه المضمر
في النفس) اعترض بأنه أن أراد اضمار التشبيه أن تكون أركانه كلها مضرة لم يصدق التعريف
على شيء من أفراد المعرفة وإن أراد به أن يكون بعض أركانه مضرا دون البعض الآخر صدق
التعريف على غير المعرفة فكان ينبغي أن يقول التشبيه المضمر أركانه سوى المشبه المدلول عليه
بأشياء لازم المشبه به للتشبيه وأجيب بأن اختار الثاني ويكون تعريفا بالاعم وهو جازم عند
المقدمين من المناطقة أو أن أركانه للمعهود التشبيه المتقدم في قوله إذا شبه امرأ بخراب
وهذا هو الأولى في الجواب (قوله وحيد) أي وحيد ذهب الخطيب إلى ذلك وقوله لوجه
لتشبيها الاستعارة أي لأنها الكلمة المستعملة في غيرها وضمت الحج واستعمال الكلمة المذكورة
والتشبيه المضمر في النفس ليس واحدا منهما والتبعض بعضهم وجهات تشبيها استعاروه وهو أن
الاستعارة مبنية على التشبيه فتشبيها الاستعارة من باب تسمية السبب باسم السبب ونوقش بأنه
يقتضي أن ذلك من باب التجاز المرسل وليس كذلك ويمكن أن يجاب بأن التسمية كانت مجازا ثم
صارت حقيقة عرفية ونوقش من اقتصار المصنف على نفي وجه تشبيها استعاره أن تكونها
بالكتابة أو مكتوبها وهو كذلك لأن الكتابة في اللغة الخفاء ولا شك في خفاء التشبيه المضمر في
النفس فهو كما هي لقوة لا عرفية فتدبر (قوله القرينة الرابعة) بين المصنف في هذه القرينة أنه هل
يجب في صورة الاستعارة بالكتابة ذكر المشبه بلفظه الموضوع له أولا أم لا أعني جواب هذا الاستفهام
كما تقدم (قوله لاشبهة في أن المشبه الحج) أي لاشك ولا تردد في ذلك فالمراد من الشبهة هنا الشك
والتردد وتطرق عند المتكلمين على ما يحصل للناظر أنه دليل وليس بدليل وإن شئت قلت كلام
من عرف الظاهر فاسد الباطن وعند الفقهاء على ما ليس واضح الحل والحرمه وهو ما تنازعه
الأدلة وقد علمت أن المراد بها هنا الشك والتردد لأن ذلك هو المراد بقريته الحال ولكل مقام مقال
(قوله في صورة الاستعارة بالكتابة) كان الأولى حذف لفظ صورة لأنه يوهم أن المراد صورة معينة
الآن يقال إن الإضافة للاستعارة أو للنسب أو أن لفظ صورة مقرر مضاف في جميع الصور
والمراد بصورها ما وادها وأمثلتها فتدبر (قوله لا يكون مذكورا بلفظ المشبه) أي في التشبيه
الذي ثبت عليه الاستعارة بالكتابة والأصحوز أن يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تشبيه آخر
كما يدل عليه كلامه الآخر في وجهه منع ذكره بلفظ المشبه به أنه لو كان كذلك لكانت نصر محجة
والتالي باطل فكذلك المقدم (قوله كما هو الحج) راجع للمنفق للالتقي كما لا يخفى (قوله وانما الكلام
الحج) مرتبط بخبره ومعهم من قوله لاشبهة الحج والتقدير فليس الكلام في ذلك وانما الكلام

مستعار للامر الوهمي فتكون
استعارة والاستعارة في الفعل
لا تكون التبعية فيلزمه القول
بالتبعية (القرينة الثالثة)
ذهب الخطيب إلى أنها التشبيه
المضمر في النفس وحينئذ لا وجه
لتسميتها استعارة (القرينة الرابعة)
لا شبهة في أن المشبه في صورة
الاستعارة بالكتابة لا يكون مذكورا
بلفظ المشبه به كما هو في صورة
الاستعارة المصروفة وانما الكلام

الح (قوله في وجوب ذكر الخ) أي وعدم الوجوب فقهه اكتفاء على حذفه تعالى سريلا
تقبحكم الحرأى والبرد وأمثال ذلك (قوله والحق عدم الوجوب) الحق هو الحكم المطابق للواقع
ويقابله الباطل فهو الحكم المخالف للواقع كأيته السعد في شرح العقائد واعترض على المصنف
بأن التعبير بالحق لا مسأله لانه يقتضى أن في المسألة خلافا لاشاع استعماله في الحاكه وهي
فرع الخلاف مع أنه لم يعلم فيها ذلك ولو كان فيها خلاف لاستفيد من كلامهم ولو نال بحالهم
يتعرضون لما هو أدنى من ذلك ورد بأنه كأيته عمل في الحاكه يستعمل في مقام التردد والاحتمال
وما هنا من هذا القبيل فتدبر (قوله لجواز أن يشبه الخ) لتعليل لما قبله لكن فيه قصور لانه لا يشبه
ما لو ذكر المشبه بلفظه الموضوع له وكان مجازا من سلا أو كان كناية فلو قال المصنف لجواز أن
يذكر بغير لفظه الموضوع له لكان أولى لشعوره ما ذكر فتأمل (قوله مني) أي كاذبي يغشى
الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر في الآية التي سجد ذكرها المصنف وقوله بأمرين
أي كاللباس والطعم المر البشع في تلك الآية وقوله يستعمل لفظ أحدهما أي كلفظ اللباس
وقوله فيما أي في ذلك الشيء وكذا الضمير في قوله ويشتبهه وقوله مني من لوازم الأثر أي كالأذاقة
فانهم من لوازم الأثر وهو الطعم المر البشع (قوله فقد اجتمعت المصراحة والمكنية) أي
والتفصيلية وهذا تفرع على قوله لجواز أن يشبه الخ (قوله مثاله قوله تعالى الخ) استشكل بأن
المثال حوى يذ كر لا يوضح القاعدة ولم يتقدم في كلامه قاعدة حتى يذ كر لها مثالا وأجيب بأن
الكلام السابق متضمن لقاعدة فائدة المشبه في صورة الاستعارة بالكناية يجوز أن يكون مذكورا
بغير لفظه الموضوع له فقط (قوله فاذ الله الخ) الضمير عائذ للقرية المذكورة في صدر الآية
أي قوله تعالى وضرب الله مثلا قرية الخ ولا بد من تقدير مضاف لأن الأصل فاذن أقا أهلها خذف
المضاف ومثله في البلشخ أكثر من أن يحصى (قوله فانه شبه الخ) لتعليل لما تضمنه التعليل بالآية
المذكورة من اجتماع المصراحة والمكنية فيها وحاصل ما ذكره ان ما غشى الإنسان من أثر
الضرر له حيثان الأولى حجية إشقاله على من قام به ومن أجلها شبه باللباس واستعيره اسمه
والثانية حجية كراهيته من قام به ومن أجلها شبه بالطعم المر البشع وطوى لفظ المشبه به وزم
اليه بشي من لوازمه وهو الأذاقة فتدبر (قوله ما غشى الإنسان) أي ما نزل به وقوله عند الجوع
والخوف كذا في بعض النسخ وهو أنسب بالآية وفي بعضها عند الجوع فقط وعليه فقهه اكتفاء
والتقدير عند الجوع والخوف أخذ من الآية (قوله من أثر الضرر) أي كالنصافة واصقرار
اللون ولا يخفى أن ذلك يات لما (قوله من حيث الاشتغال) أي من حيث اشتغاله على من قام به
كالاشتغال باللباس على لابسها فالجمع بينهما الاشتغال في كل (قوله باللباس) المراد منه المدلول
لا الدال لأن التشبيه في المعاني كما تقدم وأيضا القاعدة ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارده على
مدلوله الاقرنة كما في نحو كتبت زيدا فان المكتوب هو اللفظ بشهادة القرنة (قوله فاستعيره
اسمه) الضمير الاول لما غشى الإنسان والثاني اللباس ثم ان أراد منه المدلول كانت اضافة اسم
اليه من اضافة الدال للمدلول وان أراد منه الدال وهو اللفظ كانت اضافة اسم اليه من اضافة
التي للسان وعلى هذا الاحتمال في كلام المصنف استندام حيث ذكر لفظ اللباس أو لا يعني وأعاد
عليه الضمير يعني آخر فتدبر (قوله ومن حيث الكراهية) أي من حيث كراهيته من قام به
ككراهية ذائق الطعم المر البشع فالجمع بينهما الكراهية في كل (قوله بالطعم المر البشع) اعلم ان
الطعم يضم الطاء الشيء المطعوم ويفتحها الكسبة التي يذركها الذائق وجعل بعضهم المرادها
الاول لكن الظاهر ان المراد الثاني لانه هو الذي يذائق كما يؤخذ من كلام الشيخ الماوى (قوله فيكون

في وجوب ذكره بلفظه الموضوع
له والحق عدم الوجوب لجواز أن
يشبه شي بأمرين ويستعمل لفظ
أحدهما فيه ويشتبه شي من لوازم
الأثر فقد اجتمعت المصراحة
والمكنية مثاله قوله تعالى فاذن أقا
أهلها شبه بالخوف وفانه شبه
ما غشى الإنسان عند الجوع
والخوف من أثر الضرر من حيث
الاشتغال باللباس فاستعيره اسمه
ومن حيث الكراهية بالطعم المر
البشع فيكون استعارة مصراحة

(الح) اعترضه بعضهم بأنه جرى هنا على مذهب السكاك في المكينة مع أنه زيفه فيما تقدم لكن هذا الاعتراض مبني على أن الضمير المستتر في الفعل عائد للفظ اللباس وعلى هذا الصنيع مشي الشيخ المولى في شرحه وجعل بعضهم الضمير المذكور عائد لقوله تعالى فأذاقها الله الحار على معنى الممتنع للاستعارة المصرية نظراً للآول والمكينة نظراً للثاني وحسنه فيصلي كلامه لكل من المذاهب الثلاثة في الاستعارة بالكناية وهذا كله على قراءة فيكون الباء التسمية وأما على قراءة بالباء الفوقية كما في بعض النسخ فالضمير عائد للآية على معنى أنها متضمنة لما ذكره وهذا يؤيد أن الضمير على قرأته بالباء التسمية عائد لقوله تعالى فأذاقها الله الحار فتدبر (قوله نظراً إلى الآول) أي إلى التشبيه الآول وهو تشبيه ما غشي الإنسان من حيث الاشتغال باللباس وقوله نظراً إلى الثاني أي إلى التشبيه الثاني وهو تشبيه ما غشي الإنسان من حيث الكراهية بالطمع المر البشع (قوله وتكون الأذافة الحار) أي نفسها على كلام السكاك وأثبتها على كلام السلف كما ينبغي مع أن شاء الله تعالى (قوله العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية الحار) إنما احتج لتحقيق ذلك لما فيه من اختلاف وإتماماً في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية ولم يقل في تحقيق الاستعارة التفضيلية إشارة إلى أن تحقيقها هنا باعتبارها قرينة المكينة ومن متعلقاتها لا باعتبار أنها قسم مستقل من أقسام الاستعارة فتدبر (قوله وما يذ كرا الح) عطف على مدخول الضمير ليكون مسلطاً عليه أيضاً على التحقيق نفسه والا لا يقتضي أنه لم يحقق ما يذ كرا الح وليس كذلك لأنه قد زعم على غاية من التحقيق (قوله زيادة) حال من نائب فاعل يذ كرا الح على تقدير مضاف أي إذا زيادة أو ثناء به باسم الفاعل أي زائد أو باقياً على مصدره لئلا يفسد المعاقبة على حد ما هو في نحو زرع يدعل فسقط ما قبل أن يمايز كلفظ والزيادة معنى فلا تصح الحالية حينئذ لاقتضائها أن يمايز كرفس الزيادة وليس كذلك فتنقطن (قوله عليها) أي على تلك القرينة (قوله من ملايمات المشبه) بفتح الباء وكسر هالكن الحسن الكسر لان الملاعبة وإن كانت مفاعلة من الجانبين لكن الانسب استنادها إلى التابع أذ يحسن أن يقال المخالب تلام السبع دون العكس كأن المخالسة وإن كانت مفاعلة من الجانبين لكن الانسب استنادها إلى التابع أذ يحسن أن يقال جالس الوزير السلطان دون العكس فتأمل (قوله في نحو قولك الحار) أي الكائن في نحو قولك الحار فهو متعلق بمحذوف صفة للقرينة وما يذ كرا زيادة عليها وإنما ورد المصنف المثال مع أن الإيجاز مطاوع في مثل هذه الرسالة دفعاً إلى الزيادة من الوحشة والغربة لأنهم لم يقرع السبع إلا هاتفاً (قوله مخالب الأذمة الحار) المخالب جمع مخالب كثير من الخلب بمعنى الخلد والجرح وهو نظير كل سبع طائر كان أو لاصداً كان أو لا وهو نظير ما يصيد من الطير هكذا بالترديد في عبارة القاموس قال بعضهم والظاهر أنه إشارة إلى اشتراك الخلب بين معنيين أحدهما ظفر السبع مطلقاً وثانيهما ظفر الطائر الصائد وعلى كل فالظفر أعز مطلقاً إذ الظاهر من كتب اللغة أن الظفر عام للإنسان والسبع الطائر وغير الطائر والصاد وغير الصائد أفاده بعض المحققين (قوله نشب) بكسر ثائه كفتح أي علقته علواً حسب ما وإنما قد نام بالحسنى لاجل أن يكون من ملايمات المشبه فيكون ترشيعاً ونوقش كون ذلك ترشيعاً بأنه إنما يعد ترشيعاً لو كان شيئاً للتشبيه وهو اللينة وهو إنما ثبت هنا للخصاب وأوجب بأن المخالب لما كانت مثبته للمثبة كان ما ثبت لها مثبته للمثبة لأن المثبت للمثبت لشيء مثبته لذلك الشيء بواسطة كونه مثبته لما ثبت له فالتشبيه ثبت للمثبه بواسطة فانه الجداولي (قوله وفيه خمس فرائد) الضمير راجع للعقد الثالث كما لا يخفى (قوله الفريدة الآولى) بين المصنف في هذه الفريدة

نظراً إلى الآول ومكينة نظراً إلى الثاني وتكون الأذافة تخصيلاً (العقد الثالث) في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذ كرا زيادة عليها من ملايمات المشبه في نحو قولك مخالب المثبة بنسب بقلان وفيه خمس فرائد (الفريدة الآولى) قوله بفتح الباء الأصل الهمز والياء تحقيق ذكره الشهاب الخفاجي اه (قوله لم يقرع السبع إلا هاتفاً) أي في العقد الثالث والمراد أنهم لم يقرع السبع صريحاً إلا هاتفاً والاهتمام فقد علمت من قوله في الفريدة الرابعة واعتبار الترشيع إلى أن قال فلا تعد قرينة المكينة ترشيعاً اذ يعلم منه أن هناك ملائمة المشبه به زائدة على قرينة المكينة

مذهب السلف في قرينة المكنية (قوله ذهب السلف الى أن الامر الخ) أي كالمخالف في المثال
 المتقدم وقد اعترضه العصام بأن كلامه يشل الترشيح فيقتضي ان السلف يقولون بأنه متعمل في
 معناه الحقيقي والصورا بما هو في الاثبات مع انهم لم ينهوا على ذلك ويقتضي أيضا انهم يسمون
 اثبات ذلك استعارة تفضيلية مع انه لا يسمى بها عندهم الاثبات قرينة المكنية وأوجب بان ال
 في الامر العهد والعهود الامر الذي هو قرينة للاستعارة الكائنة كما أشار اليه الشيخ المولى وهذا
 أولى من الجواب بلاحظة التقيد بالحيثية أي من حيث أنه قرينة فتدبر (قوله الذي أثبت
 للمشبه) ليس المراد من اثباته ما يتبادر منه وهو الحكم به عليه على وجه الاسناد بل المراد
 ما هو أعم من ذلك فيشمل ما أضيف اليه كما في قولهم يخال المنيعة فلا يشترط الاسنادين رافع
 ومرفوع كما في قولهم أثبت المنيعة كتابه عليه الشيخ المولى (قوله من خواص المشبه به) اعترض
 بأن هذا قد يجنب جازم الاظهار في نحو قولك أظفار الخ لأنها ليست من خواص المشبه به
 لتحقها في غيره وأوجب بأنه ليس المراد بها مطلق الاظهار بل أظفار مخصوصة وهي التي لها
 دخل في الاعتقال ولاشأنها بهذا الوصف من خواص المشبه به لأنها لا تحقق الا فيه ولأن
 تقول المراد من خواص المشبه به بالنسبة للمشبه وان لم يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولاشأن
 أن الاظهار كذلك فتدبر (قوله مستعمل) أي لفظه فالضمير راجع للامر على تقدير اضافي ويمكن
 أن الضمير راجع للامر لا بمعناه السابق بل بمعنى آخر وهو اللفظ فيكون في كلام المصنف استخدام
 فتأمل (قوله وانما المجاز في الاثبات) مرطط بمحذوف معلوم عما تقدم والتقيد فلا يجازي اللفظ
 وانما المجاز في الاثبات أي في اثبات ذلك الامر للمشبه فهو من باب المجاز العقلي الذي هو اسناد
 الشيء لغير من هو له لمناسبة كما في قولك أثبت الرسع البقل (قوله ويسمونه استعارة تفضيلية)
 الضمير راجع للاثبات كذا قال بعضهم وهو الموافق لما في التلخيص وجعل به بعضهم راجعا للامر
 المشب وهو الذي يعيل اليه كلام العصام لكن المتبادر الاول ثم ان التسمية بالاستعارة لا يظهر لها
 وجه لان الاستعارة هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ واستعمال الكلمة المذكورة
 وما هنا ليس واحدا منهم انتم التسمية بالتفضيلية يظهر لها وجه وهو انه يفضل السامع من اثبات
 ذلك الامر للمشبه الاتحاد مع المشبه به والتس ببعضهم للتسمية بالاستعارة وجهها وهو انه قد استعير
 المشبه اثمات الامر الذي يخص المشبه به لكن لا يفتي ان استعارة ذلك ليست من الاستعارة
 سطح عليها فتعطل (قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها) الضمير الاول يرجع لال
 انتهى عبارة عن الاستعارة المكنية وانما ذكر الضمير نظرا للفظ ال والضمير الثاني يرجع
 للاستعارة التفضيلية وحيث قد لا معنى ويحكمون بعدم انفكاك الاستعارة المكنية عن الاستعارة
 التفضيلية واعترض على المصنف بأنهم كما يحكمون بذلك يحكمون بعكسه فيحكمون بعدم
 انفكاك المكنية عن التفضيلية وبالعكس فلو قال ويحكمون بتلازمهما لكان أولى وأوجب
 بأنه سكت عن عدم انفكاك التفضيلية عن المكنية لموافقة صاحب الكشف عليه والذي يخالف
 فيه ليس الا السالك فتدبر (قوله واليه ذهب الخطيب) فهو موافق للسلف في قرينة الاستعارة
 بالكناية وان خالفهم في الاستعارة نفسها كما علم بما تقدم (قوله الفريدة الثانية) بين المصنف في
 هذه الفريدة مذهب صاحب الكشف في قرينة الاستعارة الكائنة (قوله جوز صاحب
 الكشف الخ) أي في بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها استعمال لفظ ملائم المشبه به في ملائم
 المشبه كما يشد الى ذلك عبارة الكشف بخلاف البعض الآخر وهو المادة التي لم يشع فيها ذلك
 وقد اختار المصنف في الفريدة الرابعة ان الماخفا التي وجد فيها المشبه ملائما يشبه ملائم المشبه

ذهب السلف الى ان الامر الذي
 أثبت للمشبه من خواص المشبه
 به متعمل في معناه الحقيقي وانما
 المجاز في الاثبات ويسمونه استعارة
 تفضيلية ويحكمون بعدم انفكاك
 المكنى عنه عنها واليه ذهب
 الخطيب (الفريدة الثانية) جوز
 صاحب الكشف

به يستعار في اللفظ ملائم المشبه به لئلا يمتنع استعماله فيه والى لم يوجدها المشبه
ملائم يشبه ملائم المشبه به في اللفظ على حقيقته فالصنف أعم مما صاحب الكشف
في الشق الأول وأخص منه في الشق الثاني خلافاً لمن زعم اتحادهما هذا وقد اعترض على
المصنف بأن التصريح بالحوار يقتضي استواء الطرفين مع أن صنم صاحب الكشف شعر بأن
ذلك راجع عنده وأجاب بأن المراد بالحوار عدم الامتناع فيصدق بالرجحان فليست أمثل (قوله كونه)
أي كون ذلك الأمر لكن على تقدير مضاف والاصل كون ذلك الأمر ويمكن أن الضمير
راجع للأمر لكن لا يجناه السابق بل بمعنى آخر وهو اللفظ فيكون في كلام المصنف استفهام
كأقدم تلميح (قوله استعارة تحقيقية) المراد التحقيق هنا التصريح بوجهه أن صاحب الكشف
تقديم على السكاكي المخصوص بهذا التقسيم وليس وجهه أنه لا يصح كون هذه الاستعارة
تحقيقية بمعناها عند السكاكي كما هو قائل (قوله كافي قوله تعالى ينقضون عهد الله) أي
وكافي قوله تعالى يا أرض ابلعي ماء حيث استعير النبات للماء وطوى لفظ المشبه به على سبيل
المكنية واستعير الابلع للغور واشتق منه ابلعي بمعنى غوري على سبيل التصريح بوجه (قوله حيث
الخ) حينئذ لتعليل لما تضمنه التمثيل بالأية من أن فيها مكنية قرينة لتحقيقه وتقرير الأولى أن
يقال شبه العهد بالجل واستعير اسم المشبه للمشبه ثم حذف ورمز إليه بكريش من لوازمه
على طريق الاستعارة الكناية وتقرير الثانية أن يقال شبه ابطال العهد بالنقض الذي هو قول
طافات الجبل واستعير له اسم واشتق منه ينقضون بمعنى يطلون على طريق الاستعارة التصريح بوجه
(قوله استعير الجبل للعهد) أي على طريق المكنية كما عرفت وقوله والنقض لا يطاله عطف على
قوله الجبل للعهد أي واستعير للنقض لا يطاله على طريق التصريح بوجه كأقدم (قوله القرينة
الثالثة) بين المصنف في هذه القرينة مذهب السكاكي في قرينة المكنية (قوله جواز السكاكي الخ)
اعترض بأنه لم يعلم من كلامهم نسبة التجويز إليه فلا كره محتمل لأن يكون على سبيل الحوار
أو الجواب وأجاب بأن المراد بالحوار عدم الامتناع فيصدق بالجواب على أن المحقق التفتازاني
نقل عن السكاكي أنه قال إن قرينة المكنية عنها أمر مقدر وهي أو أمر محقق قال فذهب
التجويز اهـ (قوله كونه) أي كون ذلك الأمر لكن على تقدير مضاف السابق ويمكن ارتكاب
الاستخدام كما مر (قوله في أمر وهي) انما نسب للوهم لأنه بسببه والافهم من أعمال المفكرة
كأقدم (قوله تشبهاً بمعناه الحقيقي) مفعوله وهو في المعنى لتعليل لقوله مستعلا في أمر وهي
فكانه قال وإنما استعمل في أمر وهي لتشبيهه بمعناه الحقيقي (قوله ويسمى استعارة تخيلية)
أي لأنه قد استعير لفظ ملائم المشبه به لأمر متخيل وذلك كأنه انطفاق في قول الهذلي

واذا المنية أنشبتاً لطافراً • ألفت كل عيمة لا تنفع

فأما تشبه المنية بالسبع في الاعتيال أخذ الوهم يحترع لها أنظافراً كظفار السبع فشبهت
الصورة التخيلية بالصورة الحقيقية واستعير لفظ الظفار من المشبه به للمشبه وإعلم أن الاستعارة
التخيلية قد تفرق عند السكاكي عن المكنية ولستدل بقول الشاعر
لاتسقى ماء الملام فاني • صبي قد استعذب ماء بكائن

فأقدم توهم الملام شيئاً بالما واستعارة اسمته استعارة تخيلية غير نابعة للمكنية ورد الشرح
الخطيب بأنه لا دليل فيه لجواز أن يكون فيه استعارة كناية فيكون قد شبه الملام بشئ مكروه
له ما وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشئ من لوازمه وهو الماء على طريق التخييل ولجواز أن

كونه استعارة تحقيقية للملام المشبه
كافي قوله تعالى ينقضون عهد الله
حدث استعير الجبل للعهد على سبيل
الكناية والنقض لا يطاله (القرينة
الثالثة) جواز السكاكي كونه
مستعلا في أمر وهي تشبهاً
بمعناه الحقيقي ويسمى استعارة
تخيلية

ولا يخفى انه تعسف (القرينة الرابعة)
 المختار في قرينة المكسبة انه اذا لم
 يكن المشبه المذكور تابع يشبه
 رادف المشبه كان باقيا على معناه
 الحقيقي وكان اثباته لاستعارة
 تخيلية كحساب المنية وان كان له
 تابع يشبه ذلك الرادف المذكور
 كان استعارته التابعية على طريق
 التصريح (القرينة الخامسة) كما
 يسمى ما زاد على قرينة المصراحة من
 ملاغات المشبه ترشعا كذلك بعد
 ما زاد عن قرينة المكسبة

(قوله لما يفهم كثرة الاعتبارات)
 لان المستعير يحتاج الى اعتبار امر
 وهي واعتبار علاقة بينه وبين
 الامر الحقيقي واعتبار قرينة دالة
 على أن المراد من اللفظ الامر الوهمي
 فهذه اعتبارات ثلاث (قوله)
 وضربت عليهم الذلة والمسكنة
 تقرر الاستعارة بالكتابة فيها ان
 يقال شبهت الذلة والمسكنة بجملة
 تضرب أي تضرب واستعير لفظ
 المشبه به للمشبه ثم حذف لفظ
 المشبه به وزعم اليه بشئ من
 لوازمه وهو الضرب وبين المجاز
 المرسل في ضربت ان ضربت الخفة
 في موضع تسبب عنه عادة الزامها
 لذلك الموضع أي جعلها لازمة له
 فاستعمل الضرب في الاثر من
 قبل استعمال السبب في المسبب
 واشتق من الضرب بهذا المعنى
 ضربت بمعنى أرمت فقطضت
 مجاز من ضربت بمعنى ومعنى الآية على
 هذا التفسير رموا الذلة والمسكنة
 (قوله كما يسمى ما زاد على قرينة
 المصراحة الخ) فمضاد كلامه أن تسمية

يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه كما في لحن الماء والاصل لا تسقى الملام المشبه ماله
 فتدبر (قوله ولا يخفى انه) أي ما ذهب اليه السكاك وقوله تعسفاً يخرج عن الطريق الجادة
 لما يفهم كثرة الاعتبارات التي لا يدل على ادليل ولا على اليها حاجة فتأمل (قوله القرينة
 الرابعة) بين المصنف في هذه القرينة المختار في قرينة المكسبة وهو ما صرح به السدقي حاشية
 المطول حيث قال بعد كلام قزويني هذا افاضا بطريق قرينة الاستعارة بالكتابة أن يقال اذا لم
 يكن المشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه كان باقيا على معناه الاصلي وكان اثباته
 استعارة تخيلية كحساب المنية واظفاره وان كان له تابع يشبه الرادف المذكور كان مستعارا
 لذلك التابع على طريق التصريح اهـ (قوله انه) أي الحال والشأن وقد فسر بقوله اذا لم يكن
 للمشبه المذكور الخ كما تقدم فظهر (قوله تابع يشبه الخ) لو قال تابع شاس الخ لكان أولى
 لان كلامه يصدق بما اذا كان هناك تابع يشبهه وبين تابع المشبه به علاقة غير المشابهة لانه لو كانت
 الا التابعية الذي يشبه بين تابع المشبه به مشابهة وقار وجهت على حقيقة مجموع كما قاله الحنف
 وقد فهم بعضهم من عبارة الكشف في تفسير قوله تعالى وضربت عليهم الذلة والمسكنة ان قرينة
 المكسبة مجاز من سلب وأجيب عن المصنف بأنه أراد بالمشابهة هنا المناسبة بأي علاقة من العلات
 المعتبرة في باب المجاز فتدبر (قوله رادف المشبه) عبر هنا بالرادف وفيما صرح بالتابع للفتن
 وهو انك بكتاب من تعبير دفع النقص التكرار اللفظي (قوله كان) أي ذلك الرادف
 لكن على تقدير الحذف السابق أو تركب الاستفاد السابق أيضا (قوله وكان اثباته)
 أي اثبات رادف المشبه وقوله أي للمشبه (قوله كحساب المنية) أي فانه ليس للمشبه
 الذي هو المنية تابع يشبه رادف المشبه به فيكون لفظ الخالب باقيا على معناه الحقيقي ويكون
 اثبات الخالب المنية استعارة تخيلية (قوله وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف) أي كما في قوله
 تعالى تقضون عهد الله فان المشبه الذي هو العهد تابع وهو لا يابطل يشبه ذلك الرادف
 وهو النقص فيكون لفظ النقص مستعارا لا يابطل على سبيل الاستعارة التصريحية وتقرر بها
 واضح مما تقدم (قوله كان) أي ذلك الرادف على تقدير مضاف أو تركب الاستفاد كما تقدم
 غير مرة (قوله ذلك التابع) يعني تابع المشبه (قوله على طريق التصريح) أي على طريق هو
 التصريح فالاضافة للبيان (قوله القرينة الخامسة) بين المصنف في هذه القرينة الشق الثاني من
 ترجمة هذا القصد وقد بين الشق الاول في القرائد المباحة (قوله كما يسمى ما زاد الخ) اعترض بأن
 قرينة الاستعارة المصراحة ليست من جنس الترشيع حتى يحتاج للاحتراز عنها بقيد الزيادة فكان
 الاول في التبعين يقول كما يسمى ملازم المشبه به في المصراحة ترشعا الخ وأجيب بأنه عبر بذلك
 لمشاكلة قوله كذلك بعد ما زاد الخ لانه لا بد من التقيد بالزيادة فيه لكون قرينة المكسبة من جنس
 الترشيع ويعلم من جعل ذلك للمشاكلة أنه يصح مشاكلة الاول والثاني وهو كذلك لان القصد تناسب
 المتجاوزين زوال الاول والثاني وأورد الثاني الاول فكل منهما تصح مشاكلة الآخر ولك ان يجعل
 المشاكلة هنا اعتبارا بأن الاصل بعد ما زاد على قرينة المكسبة ترشعا كما يسمى ما زاد الخ فيكون
 الثاني هو الذي شاك الاول فتدبر (قوله كذلك) بما كيد للتشبيه المستفاد من الكاف في قوله كما
 يسمى الخ (قوله بعد ما زاد الخ) عبر هنا بعد وفيما يسمى للفتن قال العصام ولك ان يجعل جميع
 الملاغات قرينة لزيادة الاعتناء اهـ وهو مبني على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمنعه
 (قوله على قرينة المكسبة) أي وكذا على قرينة التخييلة كذا قال العصام ونوقش بأن قرينة
 التخييلة بالاستعارة الحالية كالاضافة للمناسبة فلا تلبس بالترشيع بل تفصل الجملوي أن التخييلة

ما زاد على قرية المصراحة ترشيحا
علمت من كلامه السابق بخلاف
نسبة ما زاد على قرية المكنية
ترشيحا فلم يوافق الواقع انهم معلومان
من كلامه السابق فسميته ما زاد
على قرية المكنية ترشيحا معلومة
من قوله في الفريضة ان بعض العقد
الاول واعتبار الترشيع والتجريد انما
يكون بعد علم الاستعارة الى ان
قال ولا قرية المكنية ترشيحا اذ
يعلم من هذا ان ترشيح المكنية
ما زاد على قرية منها من ملائحات
المشبه به واما نسبة ما زاد على
قرية المصراحة من ملائحات المشبه
به ترشيحا فهي معلومة من قوله في
الفريضة الخامسة ويجوز ان يكون
مستعار من ملائم المستعار منه
للائم المستعار الخ يجوز ان يانه
ترشيح المصراحة تقدم اتم من
يانه ترشيح المكنية لانه لمثل ترشيح
المصراحة بقوله تعالى واعتصموا
بجبل الله ولم يجئ فيما تقدم لترشيح
المكنية فلذلك جعل نسبة ما زاد
على قرية المصراحة ترشيحا أصلا
وجعل نسبة ما زاد على قرية
المكنية ترشيحا فرعا

من الملائحات ترشيحا لها ويجوز
جعلها ترشيحا التخصيلية والاستعارة
التحقيقية أما الاستعارة التحقيقية
فظاهر وكذا التخصيلية على مذهب
اليه السكاكي لان التخصيلية مصروفة
عندها واما التخصيلية على مذهب
اليه السلف فلان الترشيع يكون
للمجاز العقلي أيضا بذكر ما يلائم ما هو
له كما يكون للمجاز العقلي المرسل

لا تحتاج لقرينة لان كونها قرينة المكنية كلف في بيان معناها فهي كالشأن من الاربعين ترك
نفسها وغيرها لكن تعقب بأن ذلك من السهو وليس تأمل (قوله من الملائحات) آل العهد والمعهود
ملائحات المشبه به كما أشار اليه الشيخ المألوي (قوله لها) أي للاستعارة المكنية (قوله ويجوز
جعلها ترشيحا الخ) قال بعض المحققين لانهم من أن يجعل ترشيحا الجميع ٨١ (قوله التخصيلية)
أي التي هي قرية المكنية على مذهب السلف ومنها وعلى مذهب السكاكي أيضا (قوله أو
للاستعارة التحقيقية) أي التي هي قرية المكنية على مذهب صاحب الكشف فيها بالنسبة
لبعض المواد وعلى المختار عند المصنف أيضا كما يعلم مما يأتي فالتوزيع الخلف السابق في قرية
المكنية ولو قال المصنف ويجوز جعلها ترشيحا لقرنتها على المذهب فيها لكان وضع قدبر (قوله
أما الاستعارة التحقيقية فظاهر) أي أيا وجهه سواء جعلها ترشيحا للاستعارة التحقيقية فظاهر وهو
انها استعارة مصروفة والترشيح يكون للاستعارة المصروفة (قوله وكذا التخصيلية على مذهب
اليه السكاكي) يعني ان الاستعارة التخصيلية على مذهب اليه السكاكي مثل التحقيقية في ظهور
وجهه سواء جعلها ترشيحا لها (قوله لان التخصيلية الخ) استشكل بانه اذا كان ظاهر المجاز إلى
الاستدلال عليه لان الدليل انما يكون لما عطفوا على ما يجب بان ذلك ليس استدلالا وانما هو تنبيه
واخطار بالبال لان الظاهر قد يغفل عنه فنبه عليه والمنوع انما هو الاستدلال عليه (قوله
فلان الترشيع يكون للمجاز العقلي) أي وهي عندهم من المجاز العقل لمثل ذلك قول الشاعر
أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا • وسالت بأعناق المطي الاباطح

فانه قد ذكر فيه الاعناق التي تلائم المسند اليه الحقيقي وهو القوم لان السيل يعني السريع على سبيل
الاستعارة فحقه أن يسند لهم وقد أسندنا الشاعر إلى الاباطح جمع أبطح وهو المكان المتسع فيه
دقاق الحصى اسنادا لمجازا وانما يخص الاعناق بالذكر لانها تظهر سرعة السير وفي هذا البيت
وجود آخر منها انه من باب الاستعارة التخصيلية في هيئة السير ومنها انه من باب الاستعارة المكنية
في تشبيه السائرين بالما وسالت تخيل (قوله أيضا) أي كما يكون للتحقيقية والتخصيلية على
ماذهب اليه السكاكي (قوله بذكر ما يلائم الخ) الباء للتصوير ان ريد الترشيع المعنى المصدري
أو للملازمة ان ريد بلفظ الملائم وما واقعة على لفظ والملازمة من حيث معناه وعلى معنى
ويحتاج لتقدير مضاف بأن يقال بذكر الملائم الخ (قوله ما هو له) ما واقعة على المسند اليه والضمير
المتصل بالمجاز يعود اليها واما الضمير المنفصل فظاهر مساق كلام المصنف انه عائد للمجاز العقلي
وعليه فاللام بمعنى عن أو لام النسبة والعنى حيث نبذ كما يلائم المسند اليه الذي المجاز العقلي فرع
عنه أو منسوب به ويجعل انما دلالات المفهوم من المجاز العقلي أو للمسند المفهوم من السابق
والعنى على هذين الاحوالين بذكر ما يلائم المسند اليه الذي الالتي أو المسند حقيقة قدبر
(قوله كما يكون للمجاز العقلي المرسل الخ) أي كافي قوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا للمهاجرين
المؤمنين رضي الله تعالى عنهم أسرعن لحوقا في أطول لكن بدافته قد ذكر فيه ما يلائم الموضوع
له وهو أطول شاء على أخذ من الطول يضم الطاء المشددة ضد القصر واما على أخذ من الطول
فبقتضائها المعنى فهو يخرج بذكر ما يلائم لانه حيث نبذ ملائحات المعنى المجازي للفظ البالد الذي هو
النعمة لامن ملائحات المعنى الحقيقي فذلك الذي هو الخارجة فاطلق اسم السبب الصوري على
السبب وانما كانت السببيا صور بالنعمة لان من شأنها أن تصدر عن وان لم تكن فاعله لهما
حقيقة وروى كافي الجندولي أن أمهات المؤمنين لمسهن هذا الحديث صرن يقسن أيدين
ظنمن أن المراد من اليد الحقيقة فلما سميت بالموث كثرهن اعطاهن رزيب بنت جعش

على ان المراد من الابد المعنى المجازى وهو النعمة (قوله يذ كر ما يلائم الموضوع له) لوقال يذ كر
ما يلائم المنقول عنه لكان أولى ليشمل ترشيح الجواز المرسل المبني على الجواز ويجاب بأنه اقتصر على
الجمع عليه وعلى ما هو الاكثر الاشهر وأما الجواز المبني على الجواز فكونه محل خلاف قليل نادر كما
أفاده بعض المحققين (قوله والتشبيه) أى كإى قول المصنف فيما تقدم فظنتم فرائد عوائد الخ
بناء على ان قوله فرائد دعوا ثمن إضافة التشبيه له المشبه به فانه قد ذكر فيه ما يلائم المشبه به وهو
النظم والعقود ويصح أن يشمل له بقول الشاعر لا نسقي ماء الملام الخ ناعلى جعله من إضافة
المشبه به الى المشبه فانه قد ذكر فيه ما يلائم المشبه به وهو قوله لا نسقي (قوله والاستعارة
المصرحة) أى كإى قولك رأيت أسدا فى الحمام له ليدفاه قد ذكر فيه الابد التى تلائم المشبه
ترشيعا للاستعارة المصرية وقد اعترض العمام على المصنف بأنه كان الاولى أن يحذف قوله
وللاستعارة المصرية أو يزيد المكنية لأن كلاهما قد سبق فذكر أحدهما دون الأخرى لتحكم
وترجيح بلا مرجح وأجيب بأنه لم تعرض للمكنية هنا كغنى ما لم يقم عليه الذى هو المصرحة
فلم يلزم الحكم ولا الترجيح بلا مرجح فليست امل (قوله ووجه الفرق الخ) خص وجه الفرق بقرينة
المكنية وترشيحها دون قرينة المصرحة وترشيحها لما علم من تقدم من ان قرينة المكنية من جنس
ترشيحها فقد تلبس به بخلاف قرينة المصرحة فانها ليست من جنس ترشيحها فلا يحتاج لوجه
الفرق بينهما فم يحتاج لوجه الفرق بين قرينة المصرحة وتجردها وهو مثل ما قبل فى وجه الفرق
بين قرينة المكنية وترشيحها وانما لم ينسب عليه المصنف انكالا على علمه بالمقابلة فاذا اقت مثلاً
رأيت أسدا شاكى السلاح برى فشا كى السلاح كتر ما يلبسه الرجل عادة من الرى فيجعل
قرينة الرى دونه فى الملابس فيجعل تجردها هذا وقد ذهب العمام الى أن وجه الفرق مشاهدة
السامع وادراكه للشيء أو لأشياء مشاهدته وأدركه أو لأفوه القرينة وما سواه ترشيحاً وتجردها دون مرجح بان
ما شاهدته أو لأفوه الذى يدل على المراد فيناسب جعله قرينة لكن ما ذكره المصنف أعبط لأنه علق
الأمر على قوة الاختصاص والتعلق وذلك لا يختلف بخلاف ما ذكره العمام فندبر (قوله ويجعل
نفسه تخيلاً) أى على مذهب السكاكى وقوله أو استعارة لتحقيقه أى على مذهب صاحب
الكشاف فى بعض المواد وعلى مختار المصنف كذلك وقوله أو أوثاباً تخيلاً أى على مذهب
الساف وكذا على مذهب صاحب الكشاف فى بعض المواد وعلى مختار المصنف كذلك ففرض
المصنف بذلك تفصيل المذاهب فيها فاقام (قوله وبين ما يجعل الخ) أعاد المصنف لفظ بين ثانياً
ان الاولى كافية اذا لم يشبه لا تكون الا فى متعدد لا يادة الايضاح وقد برى ذلك على الاسمة كثيراً
(قوله قوة الاختصاص) بمقتضاء ان حقيقة الاختصاص التى هى قصره على شئ ثقيل التناوت
وليس كذلك وقد يجاب بان المراد الاختصاص هنا مطلق الارتباط والتعلق وعلى هذا فخطف
اتعلق عليه فيما بعد عطف تفسيره بان المراد تقدير (قوله فأيما أقوى الخ) الضعيف راجع للصلاطين
بقطع النظر عن كون أحدهما بخصوصه قرينة أو ترشيعاً والى الكار فيه ركاه كاذر بعض
المحققين وانظر لولم يكن أحدهما أقوى اختصاصاً من الآخر واستظهر بعضهم انه يجوز جعل كل
منهما قرينةاً وترشيعاً (قوله وتعلقاً) قد علمت انه عطف تفسيره لبيان المراد فى كلام الشيخ الملقى
انه عطف لازم على ملازم ولعله ناظر لعنى الاختصاص الحقيقى (قوله وما سواه ترشيح) أى وما
سوى الأقوى اختصاصاً وتعلقاً وترشيحاً وذلك كالنسب قولك تحالب النسب فثبت فبالن فان
الخالب أقوى اختصاصاً وتعلقاً بالسبع من النسب لانها لازمة له دائماً بخلاف النسب ولا
يجزى ما فى قوله وما سواه ترشيحاً من حسن الاختتام حيث أشار بلفظ الى أن ما ذكره هو المهم من

بذ كر ما يلائم الموضوع له والتشبيه
بذ كر ما يلائم المشبه به
وللاستعارة المصرية كالمسح ووجه
الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية
ويجعل نفسه تخيلاً أو استعارة
تحقيقية أو أوثاباً تخيلاً وبين
ما يجعل زائداً عليها وترشيحاً قوة
الاختصاص بالمشبه فأيما
أقوى اختصاصاً وتعلقاً به فهو
القرينة وما سواه ترشيح

(قوله قطع النظر عن كون أحدهما
الخ) الاوضح بقطع النظر عن كون
أحدهما بخصوصه قرينة وكون
الأخر بخصوصه ترشيحاً والله
أعلم بالصواب والله المرجع
والمآب جمع هذا الكلام السير
المتقرا فى رجفة التقدير أحمد
ابن أحمد بن حسن العسقى
الاجهورى غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين وكان القراغ من
جمعه فى شهر شعبان سنة ألف ومائتين
وأربعين ومائتين من هجرة أفضل
النبيين والمرسلين صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه أجمعين مدقذ كر

الذاكرين وسهو
الغافلين

هذا الفن وماسواه بمنزلة الترشيح في كونه لا يقصده إلا التقوية وهو هذا آخر ما يسره الله تعالى على
 هذا المثل الشريف وأبرأ إلى المولى الخير اللطيف من القوة والحول وأسْتَغْفِرهُ من الفعل
 والقول فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (وكان القراغ) من ذلك
 صبيحة يوم الاحد المبارك في شهر شعبان من شهر سنة ألف ومائتين
 وست وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها
 أفضل الصلاة وأزكى
 التحية

(يقول خادم تصحيح العلوم د. ا. الطباع العامرة ببولاق مصر القاهرة الفقير إلى
 الله محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني)

ثم تابع هذه الحاشية الهيمية ذات المباحث والتحريرات الجليلة تأليف علامته زمانه وناغته أنه
 مولانا وأستاذنا وسيدنا الشيخ ابراهيم الجبوري على متن السعفة في فن البيان للامام
 السمرقندي عليه ما ساءت الرحمة والرضوان المزيته حواشيا بتقريرات العالم العلامة
 المحقق الشيخ أحمد الاجهوري رحمه الله تعالى على ذمة كل من الجنب الامجد حضرة
 السيد عمر حسين النشاب والملاذ الاسعد السيد محمد عبد الواحد الطوبى والامثل المكرم
 السيد محمد عز الصباغ التاجر كل منهم بالكتب بجوار الجامع الازهر مصر في أيام من جعله الله
 رحمة لرحمته ونعمة عظمية على برهته الخلدوا الاعظم والداورا الانهم من أنام رعياه في ظل
 أمته وشملهم بهيم احسانه وعنه عزير البار المصرية وحامى حوزتها النبيلة مبتدئ
 البغاة مفروق جمع الطفاة صاحب السيرة العميرية والعدالة الكسروية ذى القدر العالى
 والنظر الجالى أفندينا محمد توفيق باشا ابن احميل بن ابراهيم بن محمد على الشهير بصيته بين الانام
 العميم فضله على الخاص والعلم ثماد الله دولته وأيدصولته وسطوته وحسن انجابه
 الكرام وجلهم غرة في جبين الليالى والايام لاسمى عابسه الشيل الجيب الا ريب الليب
 وكان هذا الطبع اللطيف والشكل القاريق بالمطبعة الكبرى المصرية العامرة ببولاق مصر
 القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث الضرعام السيف الصمصام ماضى العزم فى مساهم
 صائب الفرض فى مرماه من علته ههته بياهر الصلح تنقى جناب حسين باشا حسنى ونظر
 حضرة وكيله قانع معارضه بواضحه برهانه وجلى دليله الخادق الفطن التنبه الطنب من
 خاطبة المعالى بباله أعنى حضرة محمد ديك حنفى وكان تمام بدرة وكال ينع وابتسام زهره
 فى أوائل نافي الربيعين من العام الثانى بعد النخاسة وأقرب من هجرة سيد النقلين
 صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأهل بيته
 ومحبيه واخوانه كلما ذكره الذا كرون

وغفل عن ذكره
 الغافلون







Bibliotheca Alexandrina



0503000